

الجمهـــــورية الجـــزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر من خلال أدبيات الحركة الوطنية ولوائحها المطلبية(1930م–1945م).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر2 في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)

إعداد الطالب (ة): إشراف الأستاذ:

زايدي خولة د. جبري عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لـــــميش الصـــالح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
جـــــبـــري عـــــمـــر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
زيـــتوني حـــمزة إسحاق	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024م–2025م.



* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ماي 27 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): زايدي خولة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 103558209 والصادرة بتاريخ 13/11/2022

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الانسانية قسم التاريخ

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر من خلال مضمون أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية ولوائحها المطلبية (1930-1945)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

توقيع السيد: زايدي خولة

بطاقة التعريف رقم: 103558209

بتاريخ: 22-11-09

مصادق عليه

25 MAI 2025

برج بوعريريج في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

جمال بلاحة

إهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

- إلى من كانا أول النور وأصدق الدعاء إلى من كانت خطواتي بدعائهما تبارك

إلى من غرسا في قلبي حب العلم وسلحاني بالصبر والإيمان إلى من علماني معنى التضحية والإصرار

إلى ملاكي في الحياة...أمي الحنونة رمز الحب والعطاء وإلى أبي الكريم تاج رأسي ونبراس الحكمة لكما كل المحبة وكل الامتنان وهذا الجهد ثمرة من غراس أيديكما.

- وإلى سندي في الحياة أخواتي العزيزات: عليمة، سميحة،أحلام،سارة، صبرينة

وإلى أطيب قلب أخي الوحيد" فريد"وزوجته "نوال " أنتم السند في التعب والفرح عند الحصاد، لكم من كل الحب والتقدير.

- إلى رفيقات القلب والدرب: أحلام ،آية، رويدة
- إلى صديقتي المميزة" نور الهدى " شكرا لقلوبكن التي رافقتني بالصدق والوفاء .
- إلى صديقي وأستاذي القدير "**إبراهيم حماش**" لك مني كل التقدير ما يليق بمقامك ومن الشكر ما يعكس أثرك في مساري .
- إلى كل من شاركني مقاعد الدراسة من الطور الابتدائي إلى النهائي وكل الأصدقاء الذين كانوا لي نورا في عتمة التعب، هذا الإنجاز يحمل شيئا منكم جميعا.
- إلى مشرفي الفاضل" جبري عمر" الذي كان مرشدا ومساندا في كل خطوة.
- وإلى خيرة الأساتذة طيلة فترة تكويني أستاذي المحترم "لميش صالح" الذي لم يكن مجرد أستاذ جامعي

بل كان بمثابة أب ثاني بحنانه، وأخا بسنده، ومربيا بتواضعه

له كل التقدير والامتنان لما زرعه من أمل وثقة ودعم صادق .

- وإلى كل زملائي في الدفعة الأولى من قسم التاريخ دفعة المؤرخ" جمال قنان " رحمه الله هذا الجهد مشترك يحمل من كل واحد منكم بصمة .
- إلى من كان وجوده مصدر قوة وطمأنينة
- إلى من وافته المنية قبل أن يشهد هذه اللحظة

رغم الرحيل بقي الأثر حيا في الذاكرة والوجدان

أهديك هذه الصفحات، وقد غلفتها بشيء من الدعاء والكثير من الوفاء رحمك الله رحمة واسعة وأسكنك فسيح جناته.

شكر وعرفان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خير البريات وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين

أما بعد:

الحمد لله الذي علم بالقلم ،علم الإنسان ما لم يعلم ،الحمد لله أولا وأخيرا، الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وسخر لي من أهل الفضل من أعانني وساندني .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد هذا المشوار العلمي لا يسعني إلا إن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وتحية لمن كان لصبرهم و أخلاقهم وعلمهم الدور الأبرز في إتمام هذا العمل، من بينهم أخص بالشكر والعرفان أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور "**جبري عمر**" الذي كان لي سندا علميا حقيقيا في كل مراحل هذا البحث العلمي، لقد كان إشرافه أكثر من مجرد متابعة أكاديمية بل كان رؤية وتوجيها ومرافقة إنسانية راقية في لحظات كان فيها الإحباط أقرب من الإنجاز بفضل ملاحظاته الدقيقة وحرصه الدائم وتشجيعه الهادئ تمكنت من استكمال هذه المذكرة بما يليق بطموحاتنا العلمية.

وقد لمست عن قرب تواضعه الكبير رغم مكانته العلمية وحرصه الصادق على نجاح طلبته حتى في أحلك الظروف وأكثرها تعقيدا ولعل هذا الدعم الإنساني قبل العلمي هو ما منحني القدرة على الاستمرار والثبات أمام صعوبات البحث وواقع الجامعة.

ولا يفوتني أن أوجه خالص الشكر والتقدير لكل أساتذة قسم التاريخ كافة على ما بذلوه من جهد طيلة سنوات التكوين السابقة فقد كانوا بحق قدوة في العطاء العلمي والأخلاقي.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعميق التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع وعلى ملاحظاتهم العلمية القيمة من أجل تحسين مستواي الأكاديمي.

كما ارفع عبارات الشكر والتقدير إلى السيد مدير الجامعة وعميد الكلية على ما يقدمانه من دعم مستمر للمسار الأكاديمي والبحثي للقسم.

واذا اختتم هذا العمل ولا يسعني إلا أن أرفع أكف الدعاء إلى المولى عز وجل أن يجزي كل من ساندني خير الجزاء وأن يبارك في الأستاذ" **جبري عمر** " ويزيده علما ونورا وان يحفظه ذخرا لقسم التاريخ و لجامعة مُحَمَّد البشير الإبراهيمي و لمجتمع البحث العلمي في الجزائر كما أرجو أن يكون هذا العمل المتواضع لبنة تضاف إلى جهود أساتذتنا في بناء الوعي التاريخي وإحياء الذاكرة الوطنية وتكريس البحث الجاد و المسؤول راجيا من الله أن أكون قد وفيت ولو جزءا يسيرا من جميل هذا الأستاذ الجليل الذي ستبقى بصماته محفورة في مسيرتي العلمية والإنسانية على السواء .

قائمة المختصرات:

د ت: بدون تاريخ.

د ن: بدون دار النشر.

د ط: بدون طبعة.

د ع: بدون عدد.

ص: صفحة.

ج: الجزء.

ط: الطبعة.

م: التاريخ الميلادي.

هـ: التاريخ الهجري.

T:tome.

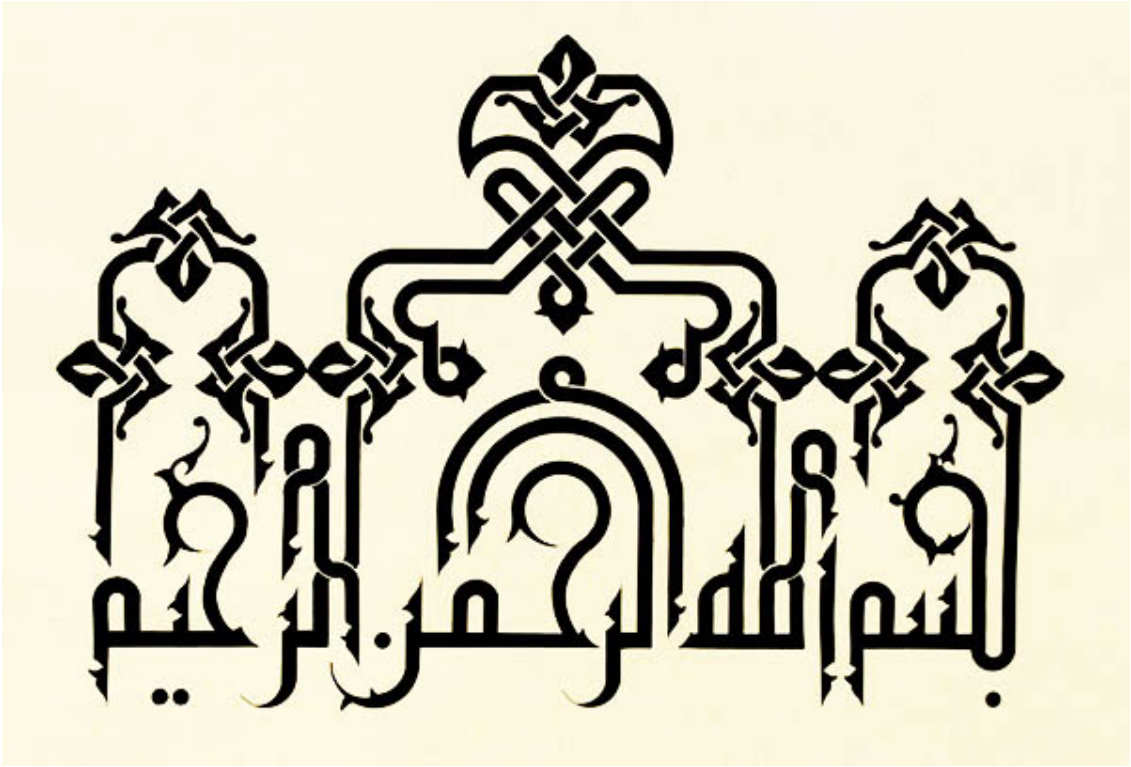
VOL: volume.

P: Page.

S.D: Sans Date.

S.D.L.E: Sans Date et lieu d'Edition.

N°: Numéro.


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

المقدمة:

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1930م إلى 1945م تحولات عميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي نتيجة السياسات الاستعمارية التي فرضها الاحتلال الفرنسي منذ دخوله للجزائر عام 1830م، ما زاد هذه الأوضاع سوء هو تزامنها مع احتفالات الذكرى المئوية للاحتلال عام1930م واندلاع الحرب العالمية الثانية(1939م–1945م)، حيث تأزم واقع الجزائريين في مختلف الجوانب المعيشية، وهي تحولات انعكست بوضوح على الخطاب السياسي والمطلبي لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية، من خلال أدبياتها ولوائحها كما طرحت جملة من المطالب والإصلاحات، تعكس وعيا متزايدا بقضايا العدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية للجزائر.

انطلاقا من هذا السياق التاريخي يطرح موضوع هذه الدراسة نفسه بإلحاح لما له من أهمية في فهم البنية الداخلية للمجتمع الجزائري إبان مرحلة حرجة من تاريخه المعاصر، ومعرفة كيف عبر الوطنيون عن هذه الأوضاع وما هي تصوراتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحلول من خلال النصوص التي خلفوها، والتي تشكل مادة أساسية لفهم الفكر السياسي والاجتماعي في الجزائر الاستعمارية.

ولقد جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة دوافع علمية وشخصية، إذ يسمح لنا بتسليط الضوء على جانب مهم ومهمل نسبيا في الدراسات التاريخية، إلى جانب رغبتنا في الإسهام في توثيق هذا الجانب الذي لم يحظى بالعناية الكافية مقارنة بالجوانب السياسية والعسكرية، وكذا في فهم العلاقة بين الواقع المعيشي والخطاب السياسي الوطني، إلى جانب إبراز مدى وعي النخبة الوطنية بمشكلات مجتمعها وآليات مقاومتها سلميا في لتلك المرحلة من زاوية نظرنا الخاصة والشخصية، من خلال إطار زماني اخترناه يمتد من 1930م –1945م.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وأبرزها:

–رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال الوثائق الوطنية ذات الطابع المطلبي والكشف عن طبيعة النظام الاستعماري وآثاره على الحياة اليومية للجزائريين.

–إضافة إلى إبراز مدى تفاعل الحركة الوطنية مع هذه الأوضاع وذلك بتشكيل وعي وطني ساهم لاحقا في تعبئة الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي.

وقد اعتمدت في إنجاز هذه المذكرة على المنهج **التاريخي التحليلي** من خلال تتبع الأحداث وتفسيرها في سياقها الزمني، كما تم الاعتماد على المنهج **الوصفي** لتحليل نصوص و الوثائق ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في ضوء قراءة نقدية واعية.

الدراسات السابقة :

رغم وجود بعض الدراسات التي تناولت الأوضاع العامة في الجزائر خلال هذه الفترة إلا أن أغلبها ركز على الجوانب السياسية أو العسكرية ما يجعل من هذه الدراسة محاولة جديدة لتسليط الضوء على البعد الاجتماعي والاقتصادي للجزائر ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

-إبراهيم، طاس: الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية 1954م-1962م، ج01، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، 2018.

-عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 18301960- ترجمة:جوزيف بن عبد الله، د. ح. ط. ن. ت، ط، 1بيروت، 1983.

- فلة موساوي، القشاعي: الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل بداية الاحتلال الفرنسي(1518م-1871م)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 02، بوزريعة، وزارة الثقافة، 2010.

- الطاهر بن خروف: التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري(1830م-1962م)، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، م.و.م.، الجزائر، س02، العدد02، 1995.

- السعيد مربيعي: التغيرات السكانية في الجزائر 1936م-1966م، م.و.ك، الجزائر، 1984.

- عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،ط1، 2008.

وغيرها من المراجع الهامة التي تناولت الموضوع بشكل أدق ومفصل أيضا.

وقد تم تقسيم هذه المذكرة إلى مقدمة وثلاث فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول:

الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية للجزائر وانعكاساتها بعد الاحتلال الفرنسي(1930م-1945م)، وتم تقسيمه إلى أربع محاور هي:

المطلب 01: الوضع الديمغرافي.

المطلب02:الوضع الاجتماعي.

المطلب 03:الوضع الاقتصادي.

المطلب04:انعكاسات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الجزائري

ما الفصل الثاني فيدرس تيارات الحركة الوطنية ولوائحها المطلبية والإصلاحية ومواجهتها للسياسة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر (1930م-1945م)، وتم تقسيمه إلى أربع محاور هي:

المطلب 01: مطالب التيار الثوري.

المطلب02: مطالب التيار الإصلاحي.

المطلب 03: مطالب التيار الليبيرالي.

المطلب04: مطالب التيار اليساري

أما الفصل الثالث فيتطرق لمواقف الحكومة الفرنسية من مطالب الحركة الوطنية الجزائرية (1930م-1945م)، وتم تقسيمه إلى خمسة محاور هي:

المطلب 01: المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م، مواقف التيارات الوطنية والحكومة الفرنسية منه.

المطلب02: مشروع بلوم فيوليت 1936م.

المطلب 03:.مشروع لجنة الإصلاحات الإسلامية 1943م.

المطلب04: قانون 07 مارس 1944م.

المطلب 05: مجازر 08 ماي 1945م.

انهينا دراستنا هذه بخاتمة تطرقنا فيها لأهم المقاربات والاستنتاجات التي عالجنا بها موضوع الدراسة.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة شملت، مختلف الدراسات حول الموضوع كرسائل الماجيستار وأطاريح الدكتوراه والمذكرات والمراجع والوثائق المختلفة محل الدراسة، مما أتاح لنا الإلمام بجوانب مختلفة من الموضوع ومن أبرز هذه المصادر نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- Stora Benjamin :histoire de l'Algérie coloniale, ENAL-RAHMA, Alger, 1996.
- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج03، ط04، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992.
- أحمد طالب الإبراهيمي : آثار مُحَمَّد البشير الإبراهيمي،ج01، ط01، بيروت، لبنان، 1997.
- مجلة الشهاب: ج08، المجلد 07، السنة 1931.
- جريدة البصائر: العدد 24، السنة 19 جوان 1936.
- مُحَمَّد مبارك الميلي: وضع العربية خلال العهد الاستعماري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001.

ورغم الصعوبات التي واجهتنا مثل: ضيق الوقت وغزارة المادة العلمية حول الموضوع، حاولنا تقديم هذه الدراسة في كامل صورتها.

الفصل الأول:

الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية للجزائر وانعكاساتها بعد الاحتلال الفرنسي(1930م-1945م).

المطلب 01: الوضع الديمغرافي.

المطلب02:الوضع الاجتماعي.

المطلب 03:الوضع الاقتصادي.

المطلب04:انعكاسات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الجزائري.

تمهيد:

لقد تعرض الإنسان الجزائري لأكثر من قرن من الزمن لاعتداءات جسيمة على دينه، لغته، وطابع مدنه العمراني بالإضافة إلى ذلك، تم الاستيلاء على ملكيته العقارية عبر عدة مراسيم [1]، من أبرزها القرار المشيخي لعام 1863، الذي أدى إلى تفتيت القبيلة وتقسيمها إلى دواوير وبلديات، حيث تم تعيين "قايد" لكل منها ليحل محل شيخ أو زعيم القبيلة كما سهل هذا القرار عملية تقسيم وبيع أراضي العرش في وقت لاحق، صدر قانون فرنييه (Warnier) في 26 يوليو 1873، الذي خصص الأراضي للقبائل، وهو ما كان جزءًا من سياسة الاستعمار التي كانت تسعى لتغيير النظام العقاري التقليدي في الجزائر كان النظام العقاري الجزائري التقليدي يعتمد على احتياجات الإنتاج الاجتماعي[2]، مع الاعتراف بالملكية الخاصة، وهو ما كان يتناقض مع ما حاول الاستعمار فرضه لتبرير استيلائه على الأراضي الخصبة وقد شمل ذلك أيضًا تغيير المنظومة الاسمية للأسر الجزائرية، تم منح ألقاب عائلية (patronymique) للجزائريين بموجب قانون 26 يوليو 1873، تلاه قانون آخر في 23 مارس 1883 يحدد شروط تنفيذه[3]، وهو ما أدى إلى إنشاء الحالة المدنية وقد كانت الأسماء التي تم منحها للجزائريين في ذلك الوقت مثيرة للسخرية، حيث تم استبدال الأسماء المتعارف عليها بأخرى لا تتماشى مع الهوية الثقافية والاجتماعية نتج عن هذه القوانين تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين[4]،

---

[1]– شاوش حباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر، 1830-1962م، دار هومة، الجزائر، .1998، ص35.

[2] - Karim Miloud Rouina : essai d'étude comparative de la guerre d'indépendance de l'Algérie de 1954-1962 à travers les deux villes Oran/ Sidi-Bel-Abbès, doctorat de troisième cycle d'histoire militaire et d'études de Défense Nationale, Arts et Lettres Langues et Science Humaines, Université Paul Valery, 21juin 1980, p. 103.

[3]– عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 18301960– ترجمة:جوزيف بن عبد الله، د. ح. ط. ن. ت، ط، 1بيروت، 1983ص19.

[4]– للاسم بعد تاريخي وسوسيولوجي أنظر:

حيث تم تثبيت الاحتلال على 224 قبيلة، مما أدى إلى تدمير أدوارها الاجتماعية والسياسية كما تم "تجييش" المستوطنين الذين استولوا على أفضل الأراضي الفلاحية، مما أدى إلى حرمان الأسرة الجزائرية من حقها في العيش الكريم، وكان من نتائج هذه السياسات الاستعمارية، تدمير العلاقات العائلية والاجتماعية التي كانت تميز المجتمع الجزائري[1]، إذ تم فرض نظام الإداري الفرنسي على العائلات الجزائرية، مما أضعف الروابط التقليدية. كما أن تطبيق هذه القوانين أحدث خللاً في مفهوم الهوية، حيث أصبح الجزائريون يُعرفون بألقاب فرضها الاحتلال(*)، مما أسهم في تهميش الثقافة المحلية من جهة أخرى[2]، تسببت هذه التشريعات في تغيير بنية الملكية العقارية، إذ أن المستوطنين الفرنسيين الذين تم تشجيعهم على الاستقرار في الأراضي الجزائرية، استحوذوا على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، مما أثر سلبًا على الاقتصاد المحلي ، كما حدث بمنطقة ما زونة مثلا التي تم الاستيلاء فيها على 2700 هكتار من الأراضي [3].

وعلى الرغم من محاولات الشعب الجزائري مقاومة هذه التغيرات، إلا أن القوة العسكرية الفرنسية كانت تقف حائلًا أمام أي تحرك من أجل استعادة الحقوق المسلوبة[4].

1-Pierre Bourdieu :Sociologie de l'Algérie, Ed Tafat, Algérie, 2015, p. 2011.

[2]– قبل القانون كان اسم الجزائري: أحمد بن مُحَمَّد ثم تضاف صفة لاسم الأب كان يقال الطويل أو الشريف أو القايد تماما مثلما كان الحال في القرى الفرنسية.

أنظر:

Georges Surdon: la France en Afrique du 522 Nord Edition Alger républicain, 1946,p.112.

3- karim Milloud Rouina :op.cit.103.

(*)مثل لقب: بهلول، خامج ، بوعين أنظر : يسمينة زمولي: الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن ، 1870-1900 ،19قسنطينة نموذجا ، دار البصائر ، ط ،1الجزائر، 2007، ص33.

[4]– قبل القانون كان اسم الجزائري: أحمد بن مُحَمَّد ثم تضاف صفة لاسم الأب كان يقال الطويل أو الشريف أو القايد تماما مثلما كان الحال في القرى الفرنسية.

أنظر:

Georges Surdon : la France en Afrique du 522 Nord, Edition Alger républicain, 1946,p.112.

وانجر عن هذه القوانين تفكيك البنية الاجتماعية، حيث ثبت الاحتلال 224 قبيلة[1]، وقضى على دورها الاجتماعي والسياسي2. "جيّش" المستوطنين الذين استحوذوا على أفضل الأراضي الفلاحية3، وهو ما تسبب في حرمان الأسرة الجزائرية من حق العيش الكريم، وانتشار الفقر، وتحول كثير من الفلاحين إلى "خماسين"، مما أدى إلى تدهور حالة السكان، وانخفاض المستوى المعيشي، كما حدث بمنطقة مازونة4 مثلا التي تم الاستيلاء فيها على 2700 هكتار من الأراضي5 .

ثم كان الشعور بالصدمة والإهانة، بمناسبة الاحتفال بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر، وقد شرعت فرنسا في التحمير في سنة 1927 المصادفة للذكرى المئوية للحصار البحري على الجزائر، سخّرت فرنسا للاحتفالات أموالا طائلة[6]، وقد جرت بطريقة استفزت الجزائريين. استمع الحاضرون خلالها إلى خطب أشادت بالإنجاز الحضاري لفرنسا. ووجدت

---

[1]– محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر ، ط ، 1دار البلاغ للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ،2001ص. 5

[2]– عن القبيلة و دورها سياسيا و اجتماعيا في الجزائر أنظر :

Pierre Bourdieu : op.cit., p-p.108-116.

[3]–عن تطور عدد المستوطنين و ما رافقه من استحواذ على الأراضي الفلاحية أنظر:

Stora Benjamin :histoire de l'Algérie coloniale, ENAL-RAHMA, Alger, 1996, p-p.26-29

[4]– من مدن منطقة الظهرة بالغرب الجزائري تبعد عن البحر بـ 35كلم و عن "واد رهيو بـ 22كلم تابعة اليوم إداريا لولاية غليزان. كانت عاصمة لبايلك الغرب في العد العثماني.أنظر: أحمد بحري. حاضرة مازونة دراسة تاريخية و حضارية في العصر الحديث ، 1900–1500رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران ، 13.،36 ، ص،ص2013–2012.

[5]- Moulay Belhamissi : histoire de Mazouna, S.N.E.D,Alger, 1982,p-p.83-84.

[6]– سنة 1925 أنشأ الحاكم العام "موريسفيوليت" لجنة النشر للاحتفال بمئوية الاحتلال ونصب على رأسها رئيس جامعة الجزائر "شارل تيار" . و أوكلت لها مهام متعددة أهمها نشر الأعمال و البحوث إقامة النصب التذكارية ، إذاعة جزائرية ، قاعة للفنون الجميلة –قاعة بيار بورد ، التي ستصبح قاعة ابن خلدون و بعد عشر سنوات كان مجموع الكتب التي نشرتها اللجنة 50كتابا.أنظر :أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، ط01، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 1998، ص ص 88–89.

الكنيسة في هذا المهرجان فرصة للتعبير أيضًا عن انتصارها الديني، وإعلاء راية المسيحية في الجزائر[1]. خصصت الإدارة لتلك الاحتفالات حملة دعائية واسعة[2]. وبعد عام من ذلك، أُقيم بباريس معرض استعماري دولي، زاره حوالي 8 مليون زائر بين فرنسي وأجنبي، امتد من ماي إلى نوفمبر 1931، وكان الهدف منه إظهار الإنجازات الإيجابية للاستعمار، والتقريب بين القوى الاستعمارية في أوروبا التي حطمتها الحرب العالمية[3]. ثم أعقبتها احتفالات مئوية خاصة بكل مدينة: عنابة، وهران، وقسنطينة[4]، وهي المناسبة التي اعتبرها أوجان فالي(Eugène Vallet) ، رئيس فيدرالية المؤسسات العلمية بشمال إفريقيا، تخليدًا للأخوة الإسلامية الفرنسية[5].

الغرض من إقامة هذه الاحتفالات، إبراز الدور الإيجابي للاستعمار الفرنسي الذي يعتبره المعمرون والسلطة مرادفًا للحضارة. في حين وصف فرحات عباس القرن الذي مر في ظل الاستعمار بعصر الدموع والدم[6]. لقد كانت كارثة

---

[1]– حضرها رئيس الجمهورية "غاستون دومارق Gaston doumergue . " أنظر :أحمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر ، المطبعة العربية ، غرداية – الجزائر ،124، ص2004.

[2]– نشرت بالمناسبة 1مليون و 200ألف نسخة دعائية. أنظر :عبد القادر جغلول: الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم قسطون، دار الحداثة ط ،1بيروت لبنان، ،1984، ص 21.

[3]– و كلف الجنرال المتقاعد "ليوتيLyautey "بإنجاز بطاقة تركيبية متعلقة بالأعمال التي أنجزتها فرنسا في إمبراطوريتها الاستعمارية التي بلغت مساحتها 12.529.274كلم2.أنظر:

Jean Pierre Rioux :dictionnaire de la France coloniale , Flammarion, 2007, p.61.

[4]– كتب ابن باديس نداءا إلى الشعب في صحيفة الجمعية لمقاطعة الاحتفالات لكن أغلب الأعضاء رفض ذلك خوفا من رد فعل الإدارة فنشره في الشهاب. أنظر :محمد الميلي: ابن باديس و عروبة الجزائر، م.و.ن. ت.ط ، 2الجزائر، ،1973ص 15. :أحمد صاري: شخصيات، م.س.، ص 206.

[5]– ذكر هذا خلال مؤتمر الفدرالية المنعقد في 30مارس1937، أنظر:

fédération des sociétéssavantes de l'Afrique du nord, Revue Africaine : n° 81, O. P. U.A 1937,p. 21.

[6]–قال هذا عندما طلب منه أن يكتب شيئا عن المناسبة.

الاحتلال التي حلّت بالجزائر لأسباب داخلية بالدرجة الأولى[1]، فقبيلة الوطء على قلوب ونفوس الجزائريين، وتركت فيهم جرحًا وأسى عميقين عبر عنهما أحد طلبة العلم بمدينة الجزائر يدعى الشيخ عبد القادر بأبيات شعرية تقطر أسى[2]. وقد تحملت المرأة الجزائرية قسطًا كبيرًا من عبء هذه الكارثة[3]، التي امتدت مآسيها لعقود طويلة مظلمة مست كل جوانب الحياة الروحية والمادية، وعانى منها المجتمع الجزائري برمته على اختلاف فئاته وطبقاته.

1–أوضاع لمجتمع الجزائري بعد الاحتلال (1930–1954م):

1–1. الوضع الديمغرافي:

لقد تعرض النمو الديمغرافي للجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال لعدة نكبات، بسبب الإبادة الجماعية التي كانت رد فعل على المقاومة الشعبية، بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات التي اجتاحت البلاد استمر هذا النزيف الديمغرافي حتى الحرب العالمية الأولى، التي شارك فيها 173 ألف جزائري، أي ما يعادل 3.5% من السكان المحليين ومن بين هؤلاء، قُتل 25 ألف جزائري مقابل 22 ألف أوروبي، مما أسفر عن حدوث ثغرة ديموغرافية كبيرة استمرت لعقود تقدم المصادر والمراجع الفرنسية إحصائيات متضاربة بشأن عدد سكان الجزائر ويمكن ملاحظة أن وثائق الإدارة الاستعمارية تذكر أحيانًا أرقامًا ضخمة للسكان، ورغم أن هذه الأرقام ليست خيالية، إلا أنها تفتقر إلى الدقة وقد كانت تستخدم لأغراض دعائية في هذا السياق، كان الفرنسيون يحبون مقارنة الجزائر بمصر، وهو أمر لا يخلو من طابع سياسي ففي بعض الأحيان، كان يُعتبر النمو الديمغرافي دليلًا على "النجاح" الاستعماري، وفي أحيان أخرى، يُقدَّم كتبرير لحالة البؤس والفقر التي كانت تعيشها البلاد تتم إجراء أول عملية إحصاء للسكان في الجزائر عام 1856، بينما كانت العمليات السابقة تقتصر فقط على تعداد الأوروبيين في سنة 1936، قدّر عدد سكان الجزائر بـ 7,234,684 نسمة، كان من بينهم 987,252

-[1] Mohamed C. Sahli : decolonise L histoire, introduction a l histoire du Meghreb, calliers libres, François Maspero, Paris, 1965, p.77.

[2]– خاصة بين عام 1867م–1868م فقد قتلت الكوليرا أزيد من 86 ألف جزائري أما المجاعة فقد راح ضحيتها 200 ألف جزائري، للمزيد أنظر: فلة موساوي، القشاعي: الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل بداية الاحتلال الفرنسي(1518م–1871م)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 02، بوزريعة، وزارة الثقافة، 2010، ص ص 169–179.

[3]– إبراهيم، طاس: الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية 1954م–1962م، ج01، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، 2018، ص 103.

أوروبيًا و 6,247,432 جزائريًا وفي عام 1947، ارتفع العدد ليصل إلى 8,488,000 نسمة، منهم 1,048,000 أوروبي، يتركزون بشكل خاص في المناطق الشمالية تتمتع مدن الشمال بكثافة سكانية كبيرة من الجزائريين، كما يوضحه الجدول التالي استنادًا إلى إحصائيات 8 مارس 1936.

العمالة	السكان في كم^2	الكثافة السكانية–/+
الجزائر	40,96	الجزائر237,47–المدية 12,02
وهران	24,10	وهران – 76,37تيارت 7,31
قسنطينة	31,14	قسنطينة – 25,95باتنة 15,30
الجنوب	0,0322	تقرت –1,805الواحات 0,0037

شكلت منطقة القبائل حالة استثنائية، حيث أنها رغم كونها منطقة جبلية وتعاني من اختلال التوازن بين الثروة وعدد السكان، فإنها تتميز بأعلى كثافة سكانية، إذ تتراوح الكثافة في دائرة "تيزي وزو" بين 210 و 430 نسمة في كل كيلومتر مربع وقد لوحظ أن عدد السكان المسلمين يتناقص كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب، كما تبين هذه النسب: 38.5% من المسلمين يعيشون في عمالة قسنطينة، 31.8% في الجزائر، 20.1% في وهران، و 9.6% في أقاليم الجنوب أما النسبة التي يشكلها الجزائريون – المسلمون الفرنسيون في ذلك الوقت – في كل عمالة، فهي كالتالي: الجزائر 48.6%، قسنطينة 36.8%، وهران 25.2%في المقابل، يزداد عدد الأوروبيين كلما اتجهنا نحو الغرب، إذ تبلغ نسبتهم في القسم الغربي 17.7%، بينما لا تتجاوز نسبتهم في القسم الشرقي 5% من السكان وهذه الإحصائيات استندت إلى بيانات سنة 1954 كما تؤكد إحصائيات سنوات 1931 و1936 هذه الملاحظة، حيث أُحصي في الجزائر 365,405 أوروبيين (زيادة قدرها 18,298 مقارنة بسنة 1931)، وهران 399,674 أوروبيًا (زيادة قدرها 32,584 عن سنة 1931)، وقسنطينة 213,119 أوروبيًا (زيادة قدرها 15,258 مقارنة بسنة 1931(كما يمكن ملاحظة نفس الاتجاه في إحصائيات سنة 1948غالبًا ما يتم تصنيف سكان الجزائر على أساس ديني، حيث يتم التمييز بين المسلمين وغير المسلمين، ويشمل كل صنف مجموعات متعددة من جنسيات مختلفة في سنة 1936، بلغ عدد المسلمين غير الجزائريين 40,000، أغلبهم تونسيون ومغاربة[1].

[1]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 104 .

يُعامل المسلمون في بعض الأحيان كمواطنين جزائريين وفي أوقات أخرى كأجانب ارتفع عددهم في سنة 1948 إلى 71,927، ثم إلى 85,322 في سنة 1954 وتوزع هؤلاء بشكل رئيسي في عمالة وهران حيث بلغ عددهم 78,063، تلتها الجزائر بـ 4,129، ثم قسنطينة بـ 1,719، وأخيرًا الجنوب بـ 1,411 جاء هؤلاء إلى الجزائر بحثًا عن العمل أما بالنسبة لغير المسلمين أو الأوروبيين، فلم يكن الفرنسيون يمثلون سوى 12% منهم في سنة 1936، ثم تراجعت نسبتهم إلى 6% في سنة 1948 أما النسبة المتبقية فكانت موزعة بين جنسيات مختلفة مثل الإسبان والإيطاليين (الذين تراجع عددهم بسبب التجنيس)، والألمان (292 نسمة) الذين تمركزوا بشكل خاص في القبة، دالي إبراهيم، وقالمة كما شمل هؤلاء أيضًا السويسريين (621 نسمة في سنة 1948)، والبريطانيين (390 نسمة)، والروس (278 نسمة)، والبلجيكيين أما اليهود، فقد بلغ عددهم 140,000 في سنة 1954 وكان معظم الأوروبيين، بغض النظر عن جنسياتهم، يتواجدون في المناطق الحضرية، في حين أن الجزائريين شكلوا غالبية السكان في الريف[1].

1–2 سكان الريف وسكان المدينة:

يعد المجتمع الجزائري مجتمعًا ريفيًا، حيث يعيش غالبية سكانه في المشاتي والدوائر بلغت نسبة الجزائريين الذين يسكنون الريف في سنة 1936 حوالي 87% يعيش معظمهم حياة بسيطة، رغم أن بعضهم تمكن من تحسين وضعه قليلاً والانتقال من بيوت الشعر والأكواخ إلى منازل مبنية بالمواد الحديثة لكن هذا التحسن كان محدودًا جدًا، حيث اقتصر على الأساسيات فقط، وكانت المنازل لا تستجيب لمعايير النظافة، كما تبين تقارير بعض بلديات عمالة قسنطينة في سنة 1933، وهو الوضع الذي ظل قائمًا حتى سنة 1936لا تتجاوز الطبقة المتوسطة في الريف 22%، وهي تستفيد من دخل يفوق دخل سكان الريف العاديين بثلاث إلى خمس مرات هذه الطبقة تمثل 20% من الدخل الفلاحي للمسلمين، وتوظف عددًا من العمال أو "الخماسين"خلال الحربين العالميتين، باع الكثير من الأوروبيين أراضيهم، مما سمح للجزائريين باسترجاع 25 ألف هكتار بين عامي 1918 و1920 ثم ارتفعت المساحة المسترجعة إلى 43 ألف هكتار بين 1941 و1946، مما أدى إلى ظهور طبقة من كبار الملاك والبرجوازية الصغيرة في الريف، والتي أخذت في التزايد منذ الحرب العالمية الثانية يعيش سكان الريف غالبًا تحت رحمة القياد الذين ل كانت إدارة القياد غالبًا شكلي[2].

[1]– الطاهر بن خروف: التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري(1830م–1962م)، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، م.و.م.، الجزائر، س02، العدد02، 1995، ص 165.

– 2 الطاهر بن خروف: المرجع نفسه، ص165.

حيث لم يكونوا يقيمون في الدواوير في معظم الأحيان، ولم يزورونها إلا نادرًا، وكذلك الحال بالنسبة للحاكم الإداري ونائبه.أما الأوروبيون، فقد تمركزوا في المدن الكبرى، حيث بلغ عددهم في سنة 1931 حوالي 673 ألف نسمة، ليصل في سنة 1954 إلى 792 ألف نسمة، أي ما يعادل 80% من العدد الإجمالي كان هؤلاء الأوروبيون موزعين على 46 مدينة تأتي مدينتا الجزائر ووهران في مقدمة هذه المدن، حيث تعتبر وهران المدينة الأولى للأوروبيين، إذ تشكل نسبتهم فيها 59.5% من مجموع السكان، وهي النسبة الأعلى على الإطلاق، تليها مدينة الجزائر بنسبة 54.5%حتى عام 1926، كانت معظم البلديات الحضرية تضم أغلبية أوروبية لكن بعد هذا التاريخ بدأت الأمور تتغير، ففي سنة 1936 كانت نسبة الجزائريين في المدن 13%، وارتفعت في سنة 1954 إلى 18.5% وكان هذا التحول بداية "أسلمة البلديات" الجزائرية من أهم أسباب هذه الزيادة كانت الهجرة الداخلية الناتجة عن النزوح الريفي، حيث انتقل بين عامي 1936 و1948 حوالي نصف مليون جزائري من الريف إلى المدينة، وهو ما يفسر زيادة نسبة الجزائريين في المدن لا تهمهم سوى مصالحهم الشخصية، ولا يقومون بإدارة الدواوير بشكل فعّال كانت إدارة القياد غالبًا شكلية، حيث لم يكونوا يقيمون في الدواوير في معظم الأحيان، ولم يزورونها إلا نادرًا، وكذلك الحال بالنسبة للحاكم الإداري ونائبه[1].

أما الأوروبيون، فقد تمركزوا في المدن الكبرى، إذ بلغ عددهم في سنة 1931 حوالي 673 ألف نسمة، ليصل إلى 792 ألف نسمة في سنة 1954، أي ما يعادل 80% من إجمالي عددهم كانوا موزعين على 46 مدينة كانت مدينتا الجزائر ووهران في مقدمة هذه المدن، حيث تعتبر وهران المدينة الأولى للأوروبيين، إذ يشكلون 59.5% من مجموع سكانها، وهي النسبة الأعلى على الإطلاق، تليها مدينة الجزائر بنسبة 54.5%حتى عام 1926، كانت معظم البلديات الحضرية تضم أغلبية أوروبية ولكن بعد هذا التاريخ، بدأت الأمور تتغير ففي سنة 1936، كانت نسبة الجزائريين الذين يقيمون في المدن 13%، وارتفعت هذه النسبة إلى 18.5% في سنة 1954 وكان هذا التحول بداية لما يُسمى بـ "أسلمة البلديات" الجزائرية ومن أهم الأسباب وراء هذه الزيادة الهجرة الداخلية الناتجة عن النزوح الريفي، حيث انتقل بين عامي 1936 و1948 حوالي نصف مليون جزائري من الريف إلى المدن، وهو ما يفسر زيادة نسبة الجزائريين في المناطق الحضرية[2].

خلال نفس الفترة، ارتفعت نسبة السكان الجزائريين في المراكز الحضرية من 13% إلى 16.4% فقد بلغت الهجرة الداخلية مستويات مرتفعة في سنة 1948، حيث تم إحصاء 12 دائرة سكانية رئيسية، وهي: الجزائر، وهران، البليدة،

1- السعيد مربيعي: التغيرات السكانية في الجزائر 1936م–1966م، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1984، ص ص 223، .226.

2- موريس كروزيه: مفتش المعارف العام في فرنسا، نقله إلى العربية يوسف أسعد داغر، ط 04، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1998، ص601.

تيارت، تيبازة، عنابة، معسكر، مليانة، الأصنام، المدية، باتنة، والصحراء أما في سنة 1954، انخفض العدد إلى 6 دوائر جاذبة، وهي: الجزائر، البليدة، وهران، بلعباس، تيارت، وقسنطينة أما عدد سكان المدن من الجزائريين، فقد ارتفع من 722 ألف نسمة في سنة 1936 (أي 13% من السكان الأصليين) إلى 1 مليون و600 ألف نسمة في سنة 1954 (أي 16%) كان هؤلاء يتجمعون في الأحياء العربية أو يقطنون البيوت القصديرية، ومعظمهم كان يعاني من البطالة، رغم التزايد المستمر في عدد الوظائف فمثلاً، كانت الورشات الصناعية تشغل 110 آلاف عامل سنة 1924، ثم 264 ألفًا في سنة 1954م، تعود ظاهرة النزوح الريفي إلى عدة أسباب، أبرزها مغادرة اليد العاملة الأجنبية (خاصة الإسبانية والإيطالية)، والنقص في العمال في أراضي "الدومين"، إضافة إلى مشكلات النشاط الزراعي، وضعف الأجور في القطاع الفلاحي، وغياب المرافق الصحية في المناطق المعزولة، مما يجعل من الصعب الاستفادة من العلاج كما كان هناك فرار من الجفاف كانت مظاهر البؤس واضحة على النازحين، حيث كان بعضهم يموتون جوعًا، كما كان هناك العديد منهم يعانون من مرض السل[1].

وكانت العودة المكثفة للمهاجرين الجزائريين من فرنسا أحد العوامل التي غذّت هذه الظاهرة إذ لم يستطع هؤلاء التكيف مع الحياة الريفية في قراهم الأصلية، مما دفعهم للاستقرار في العاصمة بأي وسيلة، ورافقهم بعد ذلك الأقارب، مما أدى إلى زيادة الضغط السكاني في المدن في إحدى دور القصبة التي تحتوي على 25 غرفة، كانت تسكن 24 عائلة من منطقة القبائل.[2]

تُعتبر كل من عنابة، قليبية، الجزائر العاصمة من أهم مناطق الاستقطاب للهجرة الداخلية بين 1944 و1947، استقر حوالي 200 عائلة في إقليم الجزائر العاصمة، بينما سجل حوالي 1000 عامل يعملون في زراعة الكروم وحقول الأشجار المثمرة وكان المهاجرون من منطقة القبائل يقيمون علاقات طيبة مع الوافدين العرب، وكان الزواج المختلط شائعًا بينهم، لكنهم غالبًا ما كانوا يعيشون على هامش الحياة الحضرية في البيوت القصديرية.[3]

من ناحية أخرى، جلب النزوح الريفي إلى المدن طبقة من التجار الذين استطاعوا في فترة وجيزة تكوين ثروة كبيرة، وأصبحوا ينافسون التجار المرابطين والقبائل وحسب إحصائيات سنة 1954، كان هناك 79 ألف تاجر ناشط حاولت هذه الطبقة البرجوازية الناشئة محاكاة نمط حياة البرجوازية الأوروبية، لكنها عانت من حياة غير متوافقة مع واقعها الاجتماعي والاقتصادي[4].

1–السعيد مربعي: المرجع السابق، ص 226 .

2– نفسه: ص227 .

3–الطاهر بن خروف: المرجع السابق، ص 167.

4– المرجع نفسه: ص ص 168–170 .

وفي هذا السياق، يبدو أن الجزائريين الذين سكنوا المناطق الحضرية، التي كانت تغلب عليها العنصر الأوروبي، واجهوا تحديات كبيرة على المستويين المادي والمعنوي ومع ذلك، كانت أكبر مشكلة عانت منها المدن الجزائرية تتعلق بالسكن، بالإضافة إلى مشكلة إنسانية أخرى تتعلق بالتعايش بين مجموعتين مختلفتين من حيث الثقافة والدين واللغة والطموحات فكيف يمكن التكيف مع هذا الوضع المعقد، وكيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع هذه التحديات؟.

1–3. مشاكل المجتمع الجزائري:

1–مشكلة أزمة السكن:

برزت أزمة السكن في الجزائر بشكل حاد منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي، حيث سُجل في عام 1931 وجود حوالي 368,912 مسكنًا بدائيًا من النمط القروي، بالإضافة إلى 116,847 خيمة في شمال البلاد ونظرًا للارتفاع المستمر في تكاليف المشاريع السكنية وتراجع قيمة الفوائد، تم اقتراح إنشاء صناديق خاصة لتمويل هذه المشاريع ولم تقتصر هذه الأزمة على المناطق الحضرية فحسب، بل امتدت أيضًا إلى الأوساط الريفية، التي عانت من انتشار ظاهرة الأكواخ ويُعزى ذلك إلى سهولة الحصول على مواد البناء الرخيصة، إضافة إلى عدم الحاجة إلى صيانة أو عناية كبيرة، إلى جانب الجهل بأساليب البناء، وغياب الرغبة في الإقامة بمساكن دائمة، ورفض العيش في تجمعات سكانية كبيرة وفي سبيل معالجة هذا الوضع، طُرح مشروع لتشييد مساكن مشابهة للأكواخ، لكن باستخدام مواد صلبة وتقنيات بناء مناسبة ومن أبرز نتائج النزوح الريفي، ظهور أحياء قصديريه على أطراف المدن الكبرى مثل وهران والجزائر العاصمة ففي سنة 1938 بلغ عدد سكان هذه الأحياء في الجزائر العاصمة نحو 4,800 نسمة، ليرتفع بشكل مهول بحلول عامي 1953–1954 إلى حوالي 152 ألف نسمة، أي بزيادة تفوق 25 مرة وانتشر السكن القصديري في العاصمة عبر عدة أحياء، أبرزها حي محي الدين الذي ضم 12 ألف ساكن، وحي "" لاغلاسيار (La Glacière) بـ 10 آلاف، وحي """بيراردي (Berardi) في حسين داي بـ 12 ألف ساكن وتتميّز هذه الأكواخ بظروف سكنية قاسية، إذ تتحول إلى أفران صيفًا وثلاجات شتاءً، وكانت تُؤجَّر بمبالغ تتراوح بين 800 و1000 فرنك يُعد حي محي الدين أكبر تجمع لهذه البيوت، ويعود أصل سكانه إلى مناطق مثل أومال، بوسعادة، الجلفة (50%)، البويرة وسيدي عيش (25%)، تابلاط (10%)، والقالة(10%) وفي سنة 1942، فُرض نظام لترقيم البيوت القصديرية، وبلغ عددها آنذاك 812 بيتًا، كما تم فرض مساهمة مالية بقيمة 20 فرنكًا على كل ساكن لدعم إدارة الحي، ومنع بناء أي وحدات جديدة ومع انتشار هذه الظاهرة، اتضح أن بعض الأشخاص استغلوا الوضع لتأجير عشرات البيوت القصديرية، إذ أجر أحدهم 100 بيت بمبلغ

شهري قدره 1000 فرنك للواحد، ليحقق دخلًا شهريًا يصل إلى 100 ألف فرنك وظهر لاحقًا اتجاه آخر يتمثل في بيع هذه البيوت، لا سيما مع انطلاق مشاريع الإسكان[1].

كما شهدت مدينة وهران نفس الظاهرة، حيث أحصي في أحد أحيائها سنة 1953 حوالي 1,266 بيتًا قصديريًا وأمام تفاقم الوضع، شرعت الإدارة الاستعمارية في دعم البلديات لإنجاز مساكن ذات إيجار منخفض(H.L.M) ، موجهة لذوي الدخل المحدود، حيث خصصت وزارة السكن سنة 1953 ميزانية تفوق 2.76 مليار فرنك، مقارنة بـ 1.7 مليون فرنك فقط سنة 1952 إلى جانب ذلك، تم استحداث صيغة جديدة للسكن عُرفت بصناديق التمليك والسكن (F.D.H) التي خُصص لها أكثر من 1.09 مليار فرنكومن بين الحلول المطروحة أيضًا، اللجوء إلى القروض الخاصة، وإنشاء الشركة العقارية الجزائر (C.I.A)في 18 جانفي 1954 برأسمال قدره 160 مليون فرنك، بمساهمة أربعة بنوك هي: القرض العقاري الفرنسي، بنك باريس، البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية، والقرض العقاري الجزائري التونسي وقد عقدت هذه المؤسسات اتفاقًا مع الحكومة العامة في 16 نوفمبر 1953ومع تزايد انتشار البيوت القصديرية، قامت الإدارة في الجزائر العاصمة بمنح عدد متزايد من رخص البناء 95 رخصة في 1938، ثم 240 في 1948، لتصل إلى 283 رخصة في عام 1952 وقد تم إنشاء أو الشروع في إنجاز ما بين 5000 إلى 5500 وحدة سكنية، بتمويل من صناديق خاصة بالسك وضعت المندوبات المالية خطة لبناء 400 ألف مسكن على مدى خمسين سنة، تتطلب ميزانية سنوية تقدّر بـ 40 مليون فرنك واهتمت وسائل الإعلام بهذه القضية حيث اقترحت بعض الصحف إشراك الجيش في تركيب البيوت الجاهزة الموجودة في مستودعاته، كبديل عن البيوت القصديرية وقد أدركت الإدارة الاستعمارية أن الأعداد الهائلة من النازحين الذين يعيشون في ظروف مأساوية يُشكلون خطرًا أمنيًا غير متوقع العواقب، ما دفعها إلى إيلاء بعض الاهتمام للجوانب الإنسانية للأزمة[2].

تم التعامل مع هؤلاء باتباع سياستين رئيسيتين الأولى تمثلت في التقرب منهم من خلال إنشاء مراكز اجتماعية مجهزة بقاعات مخصصة لاستقبال الرجال والنساء على حد سواء، بغرض الاستماع إلى مشكلاتهم، إلى جانب بناء مرافق إدارية وأمانة، وقد تم تنفيذ هذه الإنشاءات باستخدام نمط البناء الجاهز أما السياسة الثانية، فقد كانت تقوم على محاولة "تذويب" الجزائريين الذين يقطنون في المناطق الحضرية ذات الأغلبية الأوروبية، عبر إنشاء أحياء سكنية جديدة يتجاور فيها السكان الجزائريون والأوروبيون، في محاولة لخلق بيئة مناسبة للتعايش المشترك وبالفعل، تم تشييد آلاف الوحدات

1–نقلا عن: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 110.

2–أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج05، ع.م، الجزائر، 2009، ص 303.

السكنية في مناطق مختلفة من العاصمة، من بينها: ديار السعادة، ديار المحصول، مناخ فرنسا، جناح الحسن، وديار الكاف ويُعتبر "جاك شوفالييه" من أبرز المتحمسين لهذا المشروع[1].

2– الوضع الإجتماعي(قانون الأحوال الشخصية):

حسب القواميس الفرنسية، تُعرف كلمة "Communauté" بأنها مجموعة من الأفراد يجمعهم فكر أو لغة أو وطن أو مصالح مشتركة وبناءً على هذا التعريف، لا يمكن تصور وجود مجموعتين مستقلتين داخل وطن واحد غير أن الاستعمار يفرض استثناءات، إذ تصبح هذه الكلمة تعني – في هذا السياق – الإبقاء على امتيازات طرف على حساب آخر في الواقع، يصعب الحديث عن تعايش حقيقي بين مجموعتين؛ إحداهما تنتمي إلى الإدارة الاستعمارية التي ترعاها وتحمي مصالحها، وأخرى تعاني من التهميش والخضوع لذات الإدارة فالسلطات الاستعمارية لم تكن تنظر إلى "الجزائري" كمواطن كامل، فلا هو جزائري بحق، ولا فرنسي بحق، بل مجرد "رعية"، وفي أفضل الحالات "فرنسي مسلم"، دون أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي أو بحرية ممارسة شعائره الدينية وإذا أراد أن يصبح على قدم المساواة مع الأوروبي، فعليه الحصول على الجنسية الفرنسي صدر أول قانون ينظم تجنيس الجزائريين في 14 جويلية 1865، وتلاه قانون 4 فيفري، الذي أنشأ هيئة انتخابية خاصة بالأهالي كلا القانونين اشترطا على المتجنس التخلي عن قانون الأحوال الشخصية والخضوع للقانون المدني الفرنسي في مسائل الزواج والميراث، فضلاً عن شروط أخرى متعددة لاحقًا، صدرت قوانين جديدة استهدفت بوضوح احتواء النخبة المثقفة واستغلالها لإنجاح مشروع الإدماج، وهو مشروع ذو أبعاد سياسية، نفسية، وثقافية، يسعى إلى ترسيخ مبدأ الخضوع لسلطة المستعمر وقبول وجوده، مع منع هذه النخبة من لعب دورها في التوعية والنضال وقد ظل إقبال الجزائريين على نيل الجنسية الفرنسية ضعيفًا[2].

لقد بلغ عدد الجزائريين المتجنسين بين عامي 1865 و1949 أكثر من 65 ألف متجنس، منهم 16,744 في الغرب الجزائري ورغم أن المتجنسين انتموا إداريًا إلى فئة الأوروبيين، فإنهم في نظر هؤلاء ظلوا مجرد "أهالٍ"، لا يُقبل منهم إلا الخضوع فإذا كانت الفئة المتجنسة، المفيدة للإدارة، مرفوضة اجتماعيًا[1]، فكيف يمكن تصور طبيعة العلاقة بين الفرنسيين وبقية أفراد المجتمع الجزائري؟.

1–أطلق الاستعمار الفرنسي على الجزائريين عدة أسماء رعايا، عرب، مسلمون، الفرنسيون من أصول شمال افريقية، المسلمون، للمزيد راجع:
Lanly A : le français d Afrique du nord, étude linguistique, P.U.F, Paris. 1962, p.p.19-21

2- Lanly A : le français d Afrique du nord, op.cit. p. 21.

1 – Lanly A: op.cit ; p. 23.

لقد كان التفاعل بين الطرفين محدودًا، ولم يشعر الأوروبي بالحاجة إلى الاقتراب من "الآخر"بلغت نسبة الفرنسيين الذين يفهمون اللغة العربية 19.7%، وكان ذلك فقط بدافع الحاجة الاقتصادية وأظهرت تحاليل أن المناطق التي يُعد فيها الأوروبيون أقلية، كانت تحظى بامتيازات اقتصادية وسياسية، ما جعل المسلمين يشعرون بالسخط، بعكس المناطق ذات الكثافة الأوروبية، حيث كانت المشاعر أقل حدّةلم يُعرف الأوروبيون بالكرم في تعاملهم مع الجزائريين، إذ كان السلوك العنصري منتشرًا بينهم، حتى أن البعض لم يكن يتقبل فرنسيًا له صلة قرابة بعربي أو يهودي كانوا يسألون الشخص عن اسم والدته أو والده لمعرفة أصوله وحتى عام 1940، كانت العبادات الفرنسية ترفض استقبال العرب واليهود، مخصصة لهم أماكن خاصة أما الضباط الجزائريون في الجيش الفرنسي فكانوا يعانون من التمييز؛ إذ لا يُرقى الملازم الأول من الأهالي إلى رتبة نقيب إلا بعد 27–29 سنة من الخدمةرغم منح اليهود الجنسية الفرنسية بمرسوم "كريميو" في 24 أكتوبر 1870، والذي مكّن 35 ألف يهودي من الحصول على الجنسية والامتيازات المرافقة، فقد واجهوا أيضًا عنصرية الأوروبيين في قسنطينة، بين 1895 و1902[2].

نشأت حركة مناهضة لليهود قادها الأوروبيون، حتى أنشؤوا صحيفة تحمل عنوانًا عنصريًا "L'ANTIJUIF ALGERIEN"، بشعار "الجزائريون للفرنسيين"، وكانت تصدر أربع مرات في الأسبوع خلال الحرب العالمية الثانية، ألغى وزير الداخلية "مارسيل بيروتون" مرسوم "كريميو" في 7 أكتوبر 1940، تحت ضغط الجماعات المعادية للسامية، فخسر اليهود وضعهم كمواطنين، وعادوا إلى صفة "رعايا" وباتوا مع الأهالي ضحايا للتهميش والنبذرغم ذلك، لم تكن علاقاتهم مع الجزائريين دائمًا ودية، بل اتسمت أحيانًا بالتوتر ففي 3 أغسطس 1934، وقعت مناوشات في قسنطينة بعد أن أساء عسكري يهودي سكران إلى مسلمين كانوا يتوضؤون للصلاة، واستمرت المشادات حتى مساء اليوم ثم تجددت في 5 أغسطس عقب اجتماع في النادي الإسلامي برئاسة رابح زناتي أوردت الصحف مقتل 23 يهوديًا و4 مسلمين[3].

وتأسست لجنة تحري أصدرت تقريرًا بعنوان"Pogrom" ، ما يدل على تعاطف ظاهر مع اليهودرغم كل هذه التوترات، لم يكن الجزائريون عنصريين، ولم يصدر عنهم حكم عام تجاه الفرنسيين فعلاقاتهم بالفرنسيين في فرنسا كانت يسودها الاحترام والتفاهم، بل حتى في الجزائر ظهرت مظاهر الأخوة في بعض المناطق ففي "خراطة" مثلًا، كان أطفال اليهود والنصارى والمسلمين يشاركون في الاحتفالات، ينشد كل منهم أناشيده دون عقدكما كان لبعض اليهود دور في "نادي

2––قداش محفوظ: حوادث قسنطينة، أوت 1934، ترجمة: عبد الحميد حاجيات، مجلة تاريخ وحضارة المغرب،(الجمعية التاريخية الجزائرية)، العدد 12، السنة 1974، ص ص 73–74.

3 –قداش: نفسه.

الترقي"، ولهم علاقات طيبة مع جمعية العلماء وفكر بعضهم في تأسيس جمعية صداقة بين المسلمين واليهود باسم "إبراهيم الخليل"، بدعم من الشيخ العقبي، لكن المشروع لم يتحقق أثارت حالة الريبة بين الفرنسيين والجزائريين قلق الإدارة الاستعمارية التي سعت لدمج الجزائريين بطريقتها الخاصة ودعا وزير الداخلية إلى تعاون أخوي حتى لو تمسك الجزائريون بعاداتهم وقد رأى بعض الفرنسيين أن المشكلة نفسية، داعين إلى فهم "الأهالي" كما هم، واحترام عاداتهم وتقاليدهم رغم ذلك، فإن التعامل بقي سطحيًا، ولم تُقابل اليد الممدودة من الجزائريين بنفس النية تأسست جمعية "AMINA" لتعزيز التواصل بين إفريقيا وفرنسا، ولتشجيع علاقة صداقة عادلة مع "الأهالي".[1]

وللترويج، أطلقت الجمعية مجلة بنفس الاسم وظهرت محاولات للتقريب عبر اللقاءات الاجتماعية والثقافية، منها ندوة "من أجل روح مشتركة" التي عُقدت بنادي الترقي في 27 ماي 1936، بحضور 500 شخص من المسلمين والمسيحيين واليهود، بينهم الشيخ الطيب العقبيبرزت جمعيات ونوادٍ كمجالات للتقارب، منها "جمعية أصدقاء الصحراء"، و"النادي الفرنسي الإسلامي الجزائري" (1944) كما تبنت بعض المجلات خطابًا إنسانيًا تجاه "العرب"، وكتبت بالعربية "باب العلم إذا قرع افتح"من المحاولات الأخرى، جمعية الشبيبة من أجل العمل الاجتماعي(A.J.A.S) ، التي تأسست عام 1949 من تنظيم كاثوليكيين شارك فيها شبان مسيحيون مثل فرانز فانون وبيار شول، وتواصلوا مع مناضلي الحركة الوطنية عُقدت أول ندوة حول كتاب "بشرة سوداء، أقنعة بيضاء" واهتمت الجمعية بالفقراء وسكان الأحياء المقصية، كما نظّمت روابط تعليمية مخيمات للفنانين الجزائريين بفرنسا، منها مخيم نظم ببجاية من 7 جويلية إلى 11 أوت 1951لكن هذه المساعي لم تكن دومًا بريئة؛ فقد حمل بعضها أبعادًا استعمارية ولم تتجاوز اللقاءات الحدود الشكلية، كما أن العلاقات الاجتماعية اليومية بين المجموعتين بقيت محدودة، ويتضح ذلك من إحصائيات الزواج المختلط [2].من أوائل هذه الحالات زواج أحمد التيجاني من الفرنسية أوريلي بيكار، بمباركة من كنيسة بوردو والكاردينال لافيجري، وتزوجها لاحقًا أخوه البشير في 1937 سُجلت 37 حالة زواج مختلط، 16 منها في قسنطينة ومن 1939 إلى 1953، ارتفع العدد لكنه ظل محدودًا في 1953، سُجلت 400 حالة، تصدرت فيها الجزائر العاصمة (229 مسلمًا بأوروبيات و153 أوروبية بمسلمين)، ثم عنابة (96) ووهران (39)، لكن العدد تراجع بعد1954 .[3]

لم تقتصر العزلة على الحياة العامة، بل شملت الطبقة المثقفة فقد أبدى الطلاب الفرنسيون عزوفًا عن دراسة الثقافة المحلية وعندما اقترحت جامعة الجزائر دراسة الأدب والتنظيم القانوني لشمال إفريقيا، كان الحضور ضعيفًا، ولم تلقَ الكتب اهتمامًا ورفض الفرنسيون اليد الممدودة من الجزائريين المتفرنسين، الذين تبنوا الحضارة الأوروبية وطالبوا بالمساواة وقد شعر هؤلاء بالتهميش وأطلقوا على أنفسهم "المستضعفين"، وأسسوا صحيفة بهذا الاسم، ثم أنشأوا "صوت الأهالي La–

1–ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 121 .

2– نفسه، ص 122.

3–ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 122 .

"Voix Indigèneهذا النفور والعزلة لم يكونا وليدي الصدفة، بل نتيجة لوضع معقد شمل السياسة والاقتصاد والثقافة، نسجته الإدارة الاستعمارية بدعم المعمّرين، فأنتج مجتمعين متباينين تمامًا مجتمع منتصر ومتحضر، وآخر منهزم ومتخلف، رغم وجودهما على أرض واحدة.

3–الوضع الاقتصادي:

تميّز الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية بكونه تابعًا للاقتصاد الفرنسي إذ كانت الجزائر تُعد أول زبون لفرنسا حيث استوعبت في سنتي 1953 و1954 ما يقارب 12% من صادرات فرنسا، أي ما يعادل ربع الإنتاج الوطني تقريبًا كما كانت نسبة كبيرة من صادرات الجزائر موجهة بدورها نحو فرنسا وعندما تراجعت هذه الصادرات سُجل عجز في الميزان التجاري، مما دفع الجزائر للاعتماد على المساعدات الفرنسية حتى سنة 1940[1].

كان الاقتصاد الجزائري خاضعًا لهيمنة الشركات الرأسمالية التي حولت الجزائر إلى مجرد نقطة عبور ومخزن لمدّ "المتروبول" باليد العاملة الرخيصة والمنتجات المتنوعة وتمحورت السياسة الاقتصادية الفرنسية حول توجيه الاقتصاد نحو التصدير لا سيما الإنتاج الفلاحي، مما أدى إلى تفكيك الحِرَف التقليدية التي كانت نشطة ومنظمة قبل الاحتلال ونتيجة لتشجيع الاستيراد تحوّل الحرفيون إلى عمّال بأجور زهيدة ما أدى إلى تراجع الصناعة الأهلية خاصة في ظل تفضيل المنتجات الأجنبية ودعم المعمّرين الذين احتكروا المواد الأولية وتمتعوا بامتيازات ضريبية خاصة ما أوجد بيئة تنافسية غير متكافئة.[2]

عرف الاقتصاد الجزائري ازدواجية واضحة اقتصاد أوروبي حديث وآخر تقليدي أهلي وقد اتسعت الفجوة بينهما خاصة في الفترة الممتدة من 1931 إلى 1954 وتميز الاقتصاد الاستعماري بالاعتماد على الصناعات الاستخراجية والتحويلية الخفيفة، وزراعة المضاربة الموجهة أساسًا للتصدير.[3]

خلال سنة 1940 بدأ نوع من الاهتمام بالتصنيع نتيجة ضعف العلاقات الخارجية أثناء الحرب مما دفع فرنسا إلى إنشاء صناعات لتحويل المواد الخام المحلية إلى منتجات تلبي حاجياتها وظهرت بذلك مصانع لتصفية المعادن وصناعة قطع الغيار والمواد الكيماوية، كالدهن، والبرنيق، والورق، والزجاج، ومواد البناء، إلى جانب الورشات الحرفية لكن نمو هذا القطاع بقي محدودًا، بسبب نقص مصادر الفحم وغياب اليد العاملة المؤهلة إذ إن المستوى التعليمي للعمال كان ضعيفًا فعلى سبيل المثال من بين 6,225 عاملاً تم تشغيلهم بعمالة الجزائر عام 1937كان 4,067 منهم أميين و115 فقط

1–رابح لونيسي: التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف1920م–1954م، ط01، دار كوكب العلوم للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 47–48.

2–إبراهيم طاس: المرجع نفسه، ص 135.

3–نفسه.

يعرفون القراءة والكتابة باللغتين ومن بين 18,034 عاملاً مشغّلاً في نفس السنة كان هناك 13,533 أميًّا و696 لهم مستوى تعليمي غير محدد.

من أسباب ضعف التصنيع أيضًا خشية المنتجين الفرنسيين من فقدان السوق الجزائرية، ما أدى إلى تركيز الاقتصاد على الطابع الفلاحي وعلى الرغم من وجود برنامج صناعي سنة 1945 إلا أنه بقي محدودًا فمثلاً، في منطقة "جسر قسنطينة" أُنشئت مجموعة من المصانع وفّرت فرص عمل لألف عامل فقط.[1] ارتفع عدد الشركات الاقتصادية في الجزائر من 236 سنة 1939 إلى 1,153 سنة 1946ثم إلى 1,386 سنة 1948 ورغم هذا التزايد إلا أن معظم هذه الشركات كانت فروعًا لمؤسسات فرنسية أُنشئت كامتداد احتياطي لها في حال انسحابها، وركّزت في الغالب على المضاربة المالية أكثر من الإنتاج والدليل على ذلك هو تراجع عددها بشكل واضح بين 1952 و1954 وهي الفترة التي شهدت انفراجًا دوليًا وتدهورًا في أوضاع المستعمرات.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية توجه الرأسمال الفرنسي نحو استغلال الثروات المنجمية في إطار سياسة نهب منظم حيث تحوّلت الجزائر إلى مستودع للمواد الأولية وقد بلغ إنتاج المعادن سنة 1953 نحو 20 مليار فرنك، وُجّه 80% منه للتصدير في حالته الخام وقُدرت الأموال المخصصة لأبحاث التعدين بـ1.5 مليار فرنك ونُفذت من قبل مؤسسات خاصة ومكتب البحوث المنجمية بالجزائر.[3]، رغم ذلك واجهت الصناعة عقبات كثيرة منها بُعد مصادر الطاقة عن الموانئ (500 كم) وغياب اليد العاملة المؤهلة ففي سنة 1936 بلغ عدد المؤسسات الصناعية 524 مؤسسة تشغل 39,272 عاملًا ثم 516 مؤسسة سنة 1937 شغلت 39,304 عاملًا أغلبهم من الأوروبيين، حيث شهد قطاع التشغيل الصناعي انتعاشًا بعد الحرب فبلغ عدد العمال 77,600 ليرتفع إلى 100,000 عامل في بداية الخمسينات أما قطاع الإنتاج المعدني فكان يشغّل حوالي 24,000 عامل 80%.[4]

يرجع هذا الإقبال إلى نزوح عدد كبير من السكان نحو المدن هربًا من الظروف القاسية في القطاع الفلاحي فمصانع "جسر قسنطينة" وحدها كانت تشغل ألف عامل يُعيلون بين 3,500 و4,000 شخص ويتقاضون 260 مليون فرنك سنويًا. وقدرت المنح العائلية بـ72 مليون فرنك لـ2,500 طفل من أبناء العمّال.

[1]–هنري كلود وآخرون: الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ترجمة: محمّد عيستافي، مكتبة المعارف، د ت، ص ص 93–94 .

[2]–مجلة المنار: العدد 04، السنة 21 ماي 1951، ص 06 .

[3]–الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830م–1960، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط 01، بيروت، لبنان، 1983، ص ص 155–156.

[4]–ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 136 .

3-1.الانعكاسات الوضع الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع الجزائري:

الانعكاسات الاجتماعية للوضع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية كانت معقدة وتعكس تأثيرات النظام الاستعماري القاسي على السكان المحليين يمكن تلخيص بعض النقاط المهمة التي تظهر في هذا النص كما يلي:

1.تفشي البطالة:

أظهرت الإحصائيات أن البطالة كانت مرتفعة في الجزائر، خاصة في المناطق الريفية حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 200 ألف شخص فقط من الذين كانوا مسجلين في مكاتب التشغيل وهذا الرقم لا يعكس العدد الحقيقي لأن هناك العديد من الأشخاص الذين لم يسجلوا بالإضافة إلى أن البطالة كانت منتشرة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل الجزائر العاصمة، التي شهدت زيادة كبيرة في عدد السكان بين عام 1931 و1954.[1]

2.الفقر وارتفاع الأسعار:

بين عامي 1930 و 1936تأثرت الجزائر بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية، حيث انخفضت أسعار القمح والماشية مما أدى إلى تفاقم الفقر خاصة بين المالكين الصغار في مواجهة هذه الأزمة قررت الإدارة الاستعمارية تخصيص ميزانية لمساعدة السكان الفقراء ولكنها كانت محدودة للغاية.[2] من بين نتائج الوضع الاقتصادي المتدهور، نشأت العديد من الإضرابات والمظاهرات في الجزائر والتي غالبًا ما كانت لها دوافع اجتماعية وسياسية في عام 1936 وحده تم تسجيل 220 إضرابًا شارك فيها نحو 53 ألف عامل هذه الإضرابات لم تكن تقتصر على تحسين أوضاع العمل بل كانت تعبيرًا عن رفض النظام الاستعماري بشكل عام.[3]

1- عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، ط1، 2008، ص 12.

2- عدة بن داهة: نفسه.

3-ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 149 .

3.التصدير على حساب الاستهلاك المحلي:

كان هناك تصدير كبير للمنتجات الفلاحية الجزائرية إلى الخارج رغم حاجتها الداخلية على سبيل المثال تم تصدير ملايين القنطار من المنتجات الفلاحية في أواخر الثلاثينات والخمسينات، ما يعني أن الجزائريين كانوا يعانون من نقص في المنتجات الأساسية في حين أن الاستعمار كان يستفيد من هذه الموارد.[1]

4.الاختلاف في مستوى المعيشة:

بالمقارنة مع بعض البلدان الأخرى مثل مصر كان متوسط دخل الفرد الجزائري أعلى لكنه لا يعكس الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الفرنسيين والمواطنين الجزائريين وفي الواقع كان مستوى المعيشة في الجزائر منخفضًا جدًا مقارنةً بالمستوى الذي كان يتمتع به الفرنسيون في مستعمراتهم.[2]

5.الوضع الصحي:

الوضع الصحي في الجزائر كان متدهورًا بشكل خاص في المناطق الريفية حيث انتشرت الأمراض مثل "التيفوس" خلال الحرب العالمية الثانية مما زاد من معاناة السكان المحليين وعلى الرغم من الادعاءات الاستعمارية بتوفير خدمات صحية، فإن هذه الخدمات كانت تقتصر في الغالب على المناطق التي يسكنها الأوروبيون كما يبينه الجدول الآتي[3]:

العمالة	عدد الأوروبيين	عدد الجزائريين	الأطباء	القابلات
الجزائر	365.000	2.364.000	797	**175**
وهران	371.000	1.596.000	377	**134**
قسنطينة	174.000	2.918.000	275	**99**
الجنوب	13.000	800.000	32	**12**

1 -Annuaire Statistique de l Algéri: nouvelle série, V01, 1939-1947,p.p. 20-21.
2 - op.cit : p.21.
3 -op. cit : p. 22.

وهذا ما يفسر و لو جزئيًا، ارتفاع عدد الوفيات بين الجزائريين خاصة بين الأطفال، بما سجلته الإحصائيات فقد بلغ عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة 16,788 في سنة 1939 وارتفع إلى 23,881 سنة 1944 ويُتوقع أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير إذ إن العديد من حالات الوفاة تحدث بعد أيام قليلة من الولادة ولا يتم التصريح بها وبلغت نسبة الوفيات بين الجزائريين سنة 1953 نحو 13%، أي ما يعادل 109 آلاف حالة وفاة، مقابل 9 آلاف وفاة فقط بين الأوروبيينغير أن هذه الأرقام لا تعكس اهتمامًا إنسانيًا من قبل الإدارة الفرنسية فالمنجزات الصحية التي قامت بها السلطات الاستعمارية لم تكن بدافع إنساني بل لأغراض استعمارية بحتة، وكانت تحت إشراف القيادات العسكرية المهتمة بالتوسع والسيطرة من هنا، فإن التباهي بهذه "الإنجازات" يُعدّ مغالطة تاريخية وتضليلًا للرأي العام وقد أقر أحد الضباط الفرنسيين بذلك حين تحدث عن الجهود الصحية الفرنسية في الجنوب، مؤكدًا أنها كانت وسيلة فعالة للتوغل والتأثير وكسب ود السكان مشيدًا بدور الأطباء الشباب الذين أنجزوا 500 ألف استشارة طبية في سنة1932.[1]

لم تقتصر هذه المبادرات على الجانب الصحي بل شملت مجالات أخرى كشق الطرق في المناطق النائية، وكان الهدف دائمًا هو تسهيل عملية التوسع والسيطرة، وهو ما يمثل جوهر الإستراتيجية الاستعمارية في كل الجيوش، ساهمت ظروف البؤس والبطالة في تفشي ظواهر اجتماعية سلبية، أبرزها تعاطي المخدرات مثل الحشيش والكوكايين والأفيون إلى جانب الكحول كما تشير الإحصائيات الرسمية إلى انتشار ظاهرة المواليد غير الشرعيين حيث تم تسجيل 1,377 مولودًا غير شرعي في سنة 1937، أي في عزّ الأزمة الغذائية، توزعوا كالتالي: الجزائر (384)، وهران (816)، قسنطينة (143)، أقاليم الجنوب.[2]

نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية ظهرت جمعيات ومؤسسات خيرية، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية ببسكرة، وجمعية الزكاة التي أصبحت تُعرف باسم الجمعية الخيرية برئاسة الشيخ العقبي، وكانت تنظم مهرجانات لجمع التبرعات في "سينما الماجستيك" كما أنشأ الفرنسيون بدورهم مؤسسات خيرية موجهة للجزائريين مثل "دار القليل"، التي تأسست سنة 1936 بميزانية بلغت 200 ألف فرنك مكّنتها من تقديم ألف مساعدة غذائية يوميًا بالإضافة إلى تقديم دروس في اللغة الفرنسية لحوالي 50 أميًا وأخرى للأطفال إلى جانب تقديم الدعم الصحي والنفسي من قبل الآباء البيض الذين كانوا يزورون العائلات الفقيرة ويوجهون العاطلين والمرضى.[3]

1- louis chevalier : problème, démographique Nord Africain I. N. E. D, Cahier6, P.U.F, 1947, p.110, p.p. 30,156.
2 –op.cit : p.156.
3 –op.cit : p.157.

لكن إنشاء مثل هذه المؤسسات لم يكن بهدف تخليص الجزائريين من الفقر كما تدّعي الإدارة، بل هو دليل آخر على لا إنسانية النظام الاستعماري الذي عمّق معاناة الجزائريين مقابل امتيازات فئة الأوروبيين.

اهتم بعض الفرنسيين خاصة العسكريين بشريحة الجزائريين المنخرطين في الجيش الفرنسي فأسس المارشال "فرانشي ديسبيري" لجنة الصداقات الإفريقية في 6 مارس 1936، لتقديم المساعدة المادية والمعنوية لقدماء المحاربين والدفاع عن حقوق الأرامل واليتامى وبرز دور هذه اللجنة مع إنشاء "دار العسكري" التي اهتمت بالعسكريين الجزائريين العائدين إلى الحياة المدنية، حيث بلغ عدد هذه الدور خمسين دارًا في الجزائر فضلًا عن وجود أخرى في فرنسا كما أنشئت "دار مجروح الحرب المسلم" في الجزائر العاصمة، وظهرت أيضًا "المصلحة الاجتماعية للجيش" سنة 1942 التي توسع نشاطها تدريجيًا، حيث بلغت العائلات المستفيدة من خدماتها في 1 أكتوبر 1944 حوالي 4,202 في الجزائر 4,271 في وهران، و2,790 في قسنطينة[1].

كل هذه الأشكال من الرعاية لم تكن سوى وسائل لاستمالة الجزائريين وامتصاص مشاعر السخط وعدم الرضا ولإيهامهم بوجود نوايا حسنة من قبل الفرنسيين، غير أن هذه المبادرات وإن بدت واقعية إلا أنها كانت تحمل تناقضات ومغالطات فقد كانت الغاية من ورائها كسب ثقة "الأهالي" وتثبيط توجهاتهم الوطنية غير أن هذا التعاطف لم يكن كافيًا، لأن معاناة الجزائريين كانت أعمق من أن تُعالج بمساعدات سطحية بل كانت تتطلب تغييرًا جذريًا للنظام الاستعماري الذي عمّق الفقر خاصة في المناطق الداخلية ما اضطر الكثير من الرجال إلى الهجرة نحو المدن الكبرى بحثًا عن عمل بينما تحمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و16 سنة مسؤولية إعالة أسرهم من خلال الرعي وجني الزيتون.[2]

كان هؤلاء المهاجرون غير مرغوب فيهم من طرف سكان المدن خصوصًا في القطاعات التي عملوا فيها كالمقاهي وبيع الخضر، وهو ما ساهم في خلق نوع من التوتر الاجتماعي كما لم تكن الهجرة إلى المدن موسمية دائمًا إذ انتقلت العديد من العائلات الريفية بشكل دائم، مما ولّد مشكلات اجتماعية جديدة، اختار بعض الجزائريين الهجرة إلى فرنسا نظرًا لارتفاع الأجور وتوفر فرص العمل طوال السنة بخلاف الجزائر، حيث لا تتعدى مدة العمل أربعة أشهر وبلغ عدد الجزائريين الذين أقاموا في فرنسا بين عامي 1914 و1954 نحو 2 مليون وقد عرف منحنى الهجرة تصاعدًا واضحًا إذ ارتفع عدد المهاجرين من 15,978 سنة 1936 إلى 20,940 سنة 1937 بعد إلغاء القيود السابقة[3].

1–مجلة البصائر: العدد 04، السنة 24 جانفي 1936، ص 07.

2– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 152.

3– نفسه.

شهدت الحرب العالمية الثانية عودة مكثفة للمهاجرين حيث عاد 22,300 مهاجر من أصل 67,200، لكن بعد 1948 عادت الهجرة إلى الارتفاع، فوصلت إلى 110 آلاف، وبلغ عدد المهاجرين بين 1951 و1954 حوالي 590,630 عاد منهم 480,934، أي بمعدل سنوي بلغ 27,500 مهاجر في سنة 1954 وحدها هاجر 164,934 شخصًا عاد منهم136,207 .[1]

أغلب المهاجرين جاؤوا من مناطق تعاني من ضغط ديمغرافي وقلة موارد، مثل منطقة القبائل والأوراس وبلغ عدد المهاجرين من عمالة قسنطينة حسب إحصاء 31 أكتوبر 1954 نحو 86,024 موزعين كالتالي: بجاية (36,483)، سطيف (24,465)، قسنطينة (11,475)، باتنة (10,744)، فيليبفيل (2,586)، عنابة (162)، قالمة (112)، واجه المهاجرون ظروفًا قاسية، حيث غادر معظمهم دون مؤهلات مهنية أو إلمام باللغة الفرنسية فعاشوا في أوضاع مأساوية في مخازن وإسطبلات ما جعل الكثير منهم يقطعون صلتهم بأسرهم وسعيًا للحد من هذه الظواهر، نظمت الإدارة الاستعمارية حملات توعية حول مخاطر الهجرة غير المهيّأة مما أدى إلى تراجع أعداد المغادرين سنة 1953 مقارنة بـ1952.[2]

سعى بعض المهاجرين إلى استقدام أسرهم ففي سنة 1954 بلغ عدد النساء الملتحقات بأزواجهن 3,000، وعدد الأطفال 5,000، بينما بلغ عدد الجزائريين المسلمين في فرنسا حسب إحصاء مايو 1954 نحو 208,540، منهم 9,680 امرأة، و11,780 طفلًا وسُجّلت حالات زواج مختلط، إلى جانب ظاهرة النساء المهجورات، مثل ما سُجّل في بلدية"Fort-National" ، حيث تزوج 266 مهاجرًا من فرنسيات بينما تُركت 60 امرأة جزائرية دون أزواج.[3]

رغم هذه المعاناة أسهم المهاجرون في دعم أسرهم ماديًا، حيث أرسل 35 ألف مهاجر من تيزي وزو في سنة 1948 تحويلات بلغت 1 مليار و559 ألف فرنك بمعدل 47,400 فرنك لكل مهاجر وفي سنة 1954 وصلت التحويلات إلى 37 مليار و700 مليون فرنك وهو ما يعادل ربع الأجور المدفوعة في قطاعات التجارة والصناعة، ويتجاوز الأجور الموزعة في القطاع الزراعي[4]، كما فتحت الهجرة أعين الجزائريين على عالم جديد فتعلموا اللغة الفرنسية، وتمرنوا على العمل النقابي.

1-عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914م-1939م، دن، الجزائر، 2010، ص ص، 20-24 .

2- عبد الطيف بن أشنهوا، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر، ما بين 1830-1962، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 1977،. ص، 381.

3-نفسه، ص 381 .

4-مجلة المنار: المرجع السابق، ص 06.

حوصلة:

من خلال ما سبق لنا ذكره يمكننا أن نستنتج بأن الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية التي عاشها الجزائريون بعد الاحتلال(1830-1930م) بعد مرور 100 سنة من الاحتلال، ساهمت في تبلور الفكر المطلبي من خلال النخب الثقافية ولأحزاب الوطنية التي ستطالب بحقوق الجزائريين في الجزائر وفرنسا.

الفصل الثاني:

تيارات الحركة الوطنية ولوائحها المطلبية والإصلاحية في مواجهة السياسة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر (1930م-1945م).

المطلب 01: مطالب التيار الثوري.

المطلب02: مطالب التيار الإصلاحي.

المطلب 03: مطالب التيار الليبيرالي.

المطلب04: مطالب التيار اليساري.

تمهيد:

عقب تراجع التحدي الوطني بواسطة الثورات والنضال المسلح، لاحت إرهاصات الوعي السياسي في ثمانينات القرن التاسع عشر، وكانت امتدادا للتجربة التي بدأها حمدان خوجة في الثلاثينات.[1] وغدا الشعب الجزائري أشبه ما يكون بالفارس الذي ترجل، ليخوض مرحلة أخرى من النضال ضد المستعمر. سيترك البندقية هذه المرة جانبا بعد أن حملها لعقود طويلة قاربت القرن، ويجرب القلم والعريضة، والمنبر والمظاهرات، والمدرسة وصندوق الانتخابات أيضا. وقد سبقت هذا التحول ظروف خارجية وداخلية. لم تكن سنة 1936 سنة سعيدة بالنسبة للجزائريين، ففي مستهلها توفي أحد رواد الحركة الوطنية الأمير خالد في 9 جانفي بدمشق.[2] ومع صعود الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، ظنوا أنها بداية لطلوع الفجر، واستيقظت آمالهم في عيش أفضل، وشعروا أنهم ولدوا من جديد[3].

[4]فقد تبنى التجمع الوطني – هي التسمية الأخرى للجبهة الشعبية – خطابا دعائيا متعاطفا مع الأهالي، وفي تصريح لرئيس الحكومة الجديد المفعم بالمعاني، والقيم الإنسانية، تحدث عن المساواة والحرية، والتقريب بين القلوب، وهو ما شجع الجزائريين على عرض مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحماس.[5] لكنهم أصيبوا بخيبة بعد مدة قصيرة، ومارست عليهم حكومة الجبهة الشعبية كل أشكال القمع والتضييق، وحولت "عرس" المؤتمر الإسلامي إلى مأتم بعد مقتل المفتي ابن دالي واتهام الجمعية بالجريمة.

بالرغم من الظروف الاجتماعية الصعبة وأزمة الغذاء التي عانى منها الجزائريون سنة 1936 كما سبقت الإشارة، فقد أبدوا نشاطا سياسيا مكثفا وخارقا للعادة،[6] وتجاذبتهم مشاعر الأمل والخيبة، ومظاهر الوحدة والتشتت. و قد خضعوا لسلطات مختلفة، سلطة الجمهورية الثالثة الممثلة في الحاكم العام "جورج لوبو Georges le Beau "من 1936–1940، ثم سلطة حكومة "فيشي" من جوان 1940 إلى نوفمبر 1942، ثم سلطة قوة الحلفاء، مع وجود سلطة

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 01، ط 01، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 07.

[2]– محمد العيد آل خليفة: يرثى الأمير خالد، مجلة البصائر، العدد 05، السنة 31 جانفي 1936م، ص 07.

[3]-lachani : Le gouvernement du front populaire et les reformes indigenes, la voix des humbles, n 173 , 15 année, 1963, p.p. 05-06.

[4]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 196.

[5]– نفسه.

[6]– نفسه.

عسكرية فرنسية.[1] و قد وجهت كل القيادات العسكرية الفرنسية في الجزائر نداءات للجزائريين، للتجنيد في الجيش الفرنسي، و المساهمة في تحرير فرنسا، أو تحرير إخوانهم التونسيين والطرابلسيين كما زعم الأميرال "دارلانDarlan "، لكن هذه النداءات لم تجد قبولا لدى الكثير من الشبان الجزائريين، و رفضوا التجنيد فكان مصيرهم السجن.[2] و قبيل الحرب، حرصت فرنسا على إظهار ولاء التنظيمات والجمعيات الجزائرية، وطلبت منها إرسال برقيات تأييد للدولة الفرنسية، و قد لبى الجميع الطلب، لكن الأمر اختلف عندما طرحت القضية على جمعية العلماء أثناء اجتماعها العام في 24 سبتمبر 1938، حيث رفض أغلبية الأعضاء إرسال البرقية و على رأسهم ابن باديس، الذي رأى في ذلك تملقا غير مستساغ، خاصة مع التضييق الممارس على التعليم العربي الإسلامي في الجزائر و محاربته[3].

عاش الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية سنوات عصيبة. لكنها لم تكن سهلة على الدولة الفرنسية أيضا، بعد سقوط عاصمتها على يد القوات النازية في جوان 1940، فكان ذلك إيذانا بنهاية أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر .[4] و قد حاولت حكومة فيشي الحفاظ على هذه السمعة بتشديد قبضتها على المستعمرات[5]، لكن رياح التغيير التي بدأت تهب على العالم، كانت أقوى من البطش الذي سلطته فرنسا على البلاد المستضعفة، ففي الرابع عشر من أوت 1941 تم الإعلان عن الميثاق الأطلسي من طرف أمريكا وبريطانيا، و قد نصت مادته الثانية على حق الشعوب في تقرير مصيرها[6]، و هو ما يعني تشجيع تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب الخاضعة، وتمكينها من استعادة مصيرها السياسي و الثقافي و الاقتصادي و الديني، سواء بالقوة أو بالطرق اللينة، مما يسمح بتنمية التبادل الحر بين الدول.[7] و قد أبدى الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt) رغبته في أن تتجه القوى الاستعمارية نحو إقامة نظام دولي جديد،

---

[1]-الطاهر أيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 19.

[2]- كان على رأسها الأميرال دارلان ممثل الماريشال بيتان وقد نصبه الأمريكيون على قيادة الأركان الفرنسية لاعتداله، لكنه لم يستمر طويلا في الحكم لاغتياله في 24 ديسمبر 1942م.

[3]-الطاهر آيت حمو: المرجع نفسه، ص 25.

[4]-صدر في شهر مارس قانون يحاصر التعليم العربي في المساجد والجمعيات والنوادي، للمزيد أنظر: البصائر: العدد 114، السنة 20 ماي 1938، ص ص 01-02.

[5]- إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 198.

[6]-نفسه: ص 199.

[7]-نفسه.

يقوم على الوصاية بدل الاستعمار المباشر و اعتبر هذا التحول من آثار هزيمة فرنسا سنة 1940 التي شككت في تفوق الإنسان الغربي ، و هو المبدأ الذي تقوم عليه السيطرة الاستعمارية[1].

لم يكن أمام فرنسا من خيار إلا مواكبة الموجة، وفي هذا السياق جاءت ندوة برازافيل Brazaville بالكونغو Congoالمنعقدة بين 30 جانفي و8 فيفري 1944، وهي بمثابة إعلان عن عهد استعماري جديد، قائم على احترام خصوصية المستعمر ولا مركزية الإدارة والتعليم، والتصنيع التدريجي، واعتبار المحتل موجها، جاءت هذه الندوة نتيجة لوعي فرنسا الاستعمارية بحجم المشاكل التي تعاني منها مستعمراتها.[2] كما أنها كانت استجابة لضغوطات الأمريكيين، الذين اتهموا الفرنسيين بأنهم غير قادرين على التكفل بشعوب إمبراطوريتهم. كان صاحب فكرة الندوة هو محافظ المستعمرات "روني بليفان (René Pleven) "الذي آمن بوجوب انتهاج سياسة استعمارية جديدة، تقوم على مبدأ رفض الإلحاق، وترقية العناصر التقدمية في البلاد المستعمرة، والسير بالأقاليم الإفريقية نحو الحكم الذاتي، في إطار نظام فدرالي شريك مع الوطن الأم. الندوة حضرها عشرون حاكما عاما وموظفا ساميا، لكن مع غياب أي ممثل للشعوب المستعمرة. وقد أرجئ تنفيذ قراراتها إلى المجلس الوطني الذي سيتشكل بعد تحرير فرنسا.[3]وخلال هذه الفترة عانت فرنسا من تهميش الإنجليز والأمريكيين، وكرد فعل على هذا التهميش عقدت اتفاقا – ميثاقا – مع الاتحاد السوفياتي، وهو أول اتفاق دولي أبرمته فرنسا بعد عودة ديغول إلى باريس، ويحمل دلالة واضحة على رغبتها في نهج خيار دبلوماسي مستقل عن الأنجلوساكسون،[4] الذين أقاموا علاقات مع حكومة فيشي، ولم ينس الفرنسيون أن رئيس الوزراء البريطاني زار "كورسيكا" دون علمهم. وفي أوت 1945 عقدت ندوة بوتسدام Potsdam غرب برلين، لبحث مصير ألمانيا المنهزمة دون توجيه دعوة لها. رغم هذه العزلة، واصلت فرنسا سياسة الانفتاح نحو المستعمرات مع انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 21– 10– 1945، والذي ضم لأول مرة ممثلين عنها[5].

مع الحكومة الفرنسية المتشكلة حديثا في 26 جانفي 1946، اختفى منصب وزير المستعمرات وعوض بوزير فرنسا ما وراء البحار، الذي علل هذا التحول أمام الجمعية الفرنسية في 23 مارس، بأن الاعتماد على القوة في المحافظة

[1]– إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 199.

[2]–نفسه.

[3]–نفسه.

[4]–نفسه.

[5]–نفسه.

على المستعمرات أمر متعذر، ولا بد من مراعاة الموافقة الحرة للسكان. و هكذا أصبحت فكرة التخلي عن المستعمرات توجها سياسيا داخل النظام.[1] خطت فرنسا أول خطوة لتجسيده في 24 جويلية 1946، عندما وضعت اللجنة الدستورية أمام رئيس الجمهورية المشروع المؤسس للإتحاد الفرنسي، والذي تضمن تنديدا بالأنظمة الاستعمارية. عرف الإتحاد بأنه هيئة تجمع فرنسا وشعوب ما وراء البحار، على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات دون تمييز، ويتكون من الأمم والشعوب التي تشترك في ثرواتها، وجهدها لتطوير حضارتها، والعمل على ازدهارها وسعادتها وضمان أمنها. ووفاء لمهمتها التقليدية، فإن فرنسا ستساعد هذه الشعوب كي تحكم نفسها بنفسها.[2] لكن يبدو أن فرنسا كانت مضطرة لمسايرة موجة إزالة الاستعمار التي اجتاحت العالم دون أن تكون مقتنعة تماما بالفكرة، إذ نجدها تلجأ إلى العنف وأساليب القهر، رغم إقرارها بأنها وسيلة غير كافية للحفاظ على المستعمرات، فهل هو انتقام للكبرياء الفرنسي و لو على حساب القيم الإنسانية وشعارات ثورتها "المجيدة"؟. كانت الجزائر الضحية الأولى لهذا الانتقام، حيث حصدت الآلة العسكرية الفرنسية أرواح عشرات الآلاف جلهم من الأبرياء العزل.[3]و هي الهدية التي قدمتها الدولة الفرنسية للجزائريين بعد أن شاركوا في تحرير عاصمتها بدمائهم، ويُقال أنهم كانوا ينتظرون أن ترد لهم الجميل، لكن خاب ضنهم، فشكلت لهم هذه الخيبة درسا مؤلما تعلموا منه ضرورة الاعتماد على النفس، و أن الاستعمار الفرنسي لا ينتظر منه خير[4].

لم تمض سوى ثلاث سنوات على محرقة الثامن ماي، حتى تعرضت منطقة القبائل لحملة قمع صاحبتها مداهمات وعمليات توقيف وتعذيب، وتخريب للبيوت دون تمييز، ولم تسلم حتى بيوت المشاركين في الحرب العالمية الثانية. طلب من أحدهم أن يفسر هذا القمع، فلم يجد إلا هذا التفسير الساخر والمؤلم قائلا: "ربما لأنني حاربت إلى جانب الجيش الفرنسي في الصفوف الأولى سنة 1939[5] ."

الضحية الثانية فكانت مدغشقر، التي ثار سكانها ضد الاحتلال فاستعملت فرنسا ضدهم عنفا مفرطا، خلف 100 ألف قتيل حسب بعض الشخصيات السياسية الفرنسية أو 11 ألف حسب الإدارة.[6] وتوالت الورطات الاستعمارية للدولة الفرنسية في كل من الهند الصينية، التي صرح بشأنها ماندیس فرانس (Mendes France) في

[1]– إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 201.

[2]–المرجع نفسه.

[3]–نفسه.

[4]– جريدة المنار: المصدر السابق، العدد 03، السنة 04 ماي 1951، ص 01.

[5]– المصدر نفسه.

[6]– إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 201.

أكتوبر 1950 أن استعمال القوة خيار لا بد منه ولو تطلب ذلك مضاعفة القوة العسكرية والميزانية.[1] وعرفت سنتي 1952-1952 بروزا واضحا للقضية التونسية والمغربية على الساحة الدولية، خاصة مع اغتيال "فرحات حشاد" في 5 ديسمبر 1952، ونفي السلطان المغربي في أوت 1953.[2] من سوء حظ فرنسا أن هذه الأزمات تزامنت مع ظروف اجتماعية داخلية صعبة، ميزتها كثرة الإضرابات والاحتجاجات المهنية [3]، بالإضافة إلى الأزمة الوزارية التي استمرت من جوان إلى جويلية 1953 متسببة في حالة شغور للسلطة دامت 36 يوما، حتى غدت فرنسا في نظر البعض الرجل المريض في أوروبا.[4] لكن الحالة العامة للجزائر كانت أشد مرضا وأعقد حالا، وقد ألح عليها أهلها على اختلاف انتماءاتهم السياسية اتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الوضع، و رفع الغبن الثقافي والسياسي والاقتصادي، باعتبارها السلطة المهيمنة في بلادهم.

1. مطالب التيار الثوري:

تميّز التيار الثوري عن غيره من التيارات السياسية بعدد من المقاييس [5] كان أبرزها رفضه القاطع للتجنيس والاندماج في الكيان الاستعماري وطرحه العلني والصريح لمطلب الاستقلال كما اتسم خطابه السياسي بالمواجهة المباشرة والحادة مع الإدارة الاستعمارية وهو ما جعل المؤرخين يصنفونه ضمن التيارات الثورية [6].

ميز هذا التيار لأول مرة بين نوعين من المطالب وذلك منذ 1927 خلال مشاركة ممثله مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار، المنعقد من 10-15 فيفري، وهي: **أ– مطالب أساسية:** استقلال الجزائر وجلاء القوات الفرنسية، تأسيس جيش وطني، حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون، احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة. و **ب– مطالب فورية:** الإلغاء الفوري لقانون الأهالي – العفو عن المساجين والمحكوم عليهم بالإقامة الجبرية – حرية الصحافة والجمعيات والتجمع – التمتع بالحقوق السياسية والنقابية مثل الفرنسي – تحويل المجلس المالي إلى برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام – انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام – إنشاء مدارس للعربية –

[1]– إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 201.

[2]–نفسه.

[3]–نفسه.

[4]–نفسه.

[5]–يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين 1919م–1939م، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1988، ص 06.

[6]–محمد قنانش : المرجع السابق، ص 29.

تطبيق القوانين الاجتماعية - إعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة.[1] و ما يلفت الانتباه هو غياب مطلب حق الانتخاب والترشح في جميع المجالس بما فيها البرلمان الفرنسي، و مطلب فصل الدين عن الدولة الذين وردا في كراسة المطالب المستعجلة والمشتركة - لمسلمي تونس الجزائر والمغرب - عقب الاجتماع التأسيسي للنجم المنعقد في 20 جوان 1926 بباريس، كما نلاحظ من جهة أخرى أن الكراسة لا تشتمل على مطلب الاستقلال الذي ظهر خلال تجمع 30 جانفي 1927.[2] و يصف البعض هذا الاختلاف بالاضطراب في برنامج النجم، بسبب عدم اكتمال البناء العقائدي الذي أصبح أكثر وضوحا أثناء مؤتمره الوطني الذي عقده بباريس في 28 ماي 1933،[3] و لكن يمكن إرجاعه أيضا إلى أسباب أخرى كاختلاف الظروف، و الجو السياسي و أيضا إلى تواضع المستوى الثقافي لقادة النجم و أعضاء لجنته المركزية.[4] مهما كانت الأسباب، فإن المطالب التي أفصح عنها النجم خلال هذا المؤتمر، استقر عليها و وريثه حزب الشعب، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. و هي مقسمة كما سبق إلى **مطالب مستعجلة**: و هي متنوعة اجتماعية و اقتصادية، و ثقافية دينية، كفتح المجال أمام الجزائريين لتولي كل المناصب، و العدالة في توزيع الأجور، وإقرار نظام المنح العائلية للعمال الجزائريين حرية السفر إلى فرنسا احترام تعاليم القرآن التي تحرم على المسلم قتل أخيه و انتخاب برلمان وطني جزائري و إجبارية التعليم باللغة العربية، و أن تكتب بها الوثائق الرسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، و **مطالب مؤجلة** ستتحقق في ظل الدولة الجزائرية المستقلة، و تضمنت النقاط السابقة، مع اختلاف بسيط في الصياغة كتأسيس اقتصاد وطني و تأميم الملكيات و الشركات الكبيرة، مجانية التعليم، جعل اللغة العربية لغة رسمية و إجبارية. و بقي النجم وفيا لروح هذه المطالب، و لم يحد عنها، و إن عرفت بعض التحوير الذي يتطلبه الظرف، خاصة مع تعرض قادته للمضايقات البوليسية، والأحكام القضائية من تغريم و سجن، و منعه من ممارسة السياسة، وتعرضه للحضر لأكثر من مرة، فلا غرابة أن نجده يطالب بين أوت وديسمبر 1935 ببرلمان جزائري بدون تمييز في العرق و الدين، والعودة إلى تبني بعض المطالب الدينية، كاحترام حرية العبادة و تطبيق فصل الدين عن الدولة، و استعمال عبارة التحرير المادي والمعنوي بدل الاستقلال.[5] و هي الفترة التي تعرض لها مناضلي النجم للقمع القضائي والأمني حتى اضطر "مصالي الحاج" اللجوء

[1]-عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 71.

[2]-محمد قنانش: المرجع السابق، ص ص 37-38.

[3]-عبد الحميد زوزو: المرجع نفسه، ص 72.

[4]-أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 65.

[5]-عبد الحميد زوزو: التطور السياسي والإيديولوجي لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا 1919م-1939م، المجلة التونسية، تونس، العدد 05، جانفي 1976، ص 27.

إلى جنيف في أكتوبر 1935.[1] و بحلول سنة 1936، تسلمت الجبهة الشعبية الحكم بعد فوزها في انتخابات ماي 1936، و ظهرت حكومة بقيادة الاشتراكي ليون بلوم (Leon Blum) و إحياء مشروع الحاكم العام السابق فيوليت الذي يقضي بمنح الجنسية الفرنسية لفئة من الجزائريين المعتدلين والمثقفين، دون أن يفرض عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية[2].

يعتبر الحزب الاشتراكي الحزب الفرنسي الوحيد الذي اقترح قبل 1936 برنامجا إصلاحيا يقوم على فكرة الإدماج، والهيئة الانتخابية الواحدة، رغم أنه لم يكن يؤمن بالإدماج[3].

تعلق الجزائريين بالجبهة يشبه تعلق الغريق بالقشة[4] كما يقول المثل، فلا خيار لهم إلا مقاومة اليأس و انتظار الفرج، و لو من الجبهة الشعبية. و هذا ما جعل النجم يبادر إلى تقديم مطالب مشتركة – تجمع تطلعات شعوب الأقطار الثلاث – للجبهة الشعبية في فيفري 1936، أي قبل حتى إجراء الانتخابات و كانت هذه المطالب جد معتدلة لا ذكر فيها للاستقلال، ولا حتى التحرير، بل مطالب تقليدية اجتماعية و اقتصادية وسياسية تتعلق بالاقتراع واستحداث مجالس منتخبة و أخرى تتعلق بالأوقاف وإلغاء التبشير في شمال إفريقيا. أمضى على كراسة المطالب بالإضافةإلى النجم، لجنة الدفاع عن الحريات التونسية، و لجنة الدفاع المراكشية.[5] كما بادر النجم إلى تقديم مطالب للجبهة الشعبية في 20 جوان 1936، اشتملت على نقاط شبيهة بمطالب فيفري ، بالإضافة إلى حرية العقيدة والفكر و إرجاع الأوقاف إلى أهلها .[6] رغم هذه الدبلوماسية التي أبداها النجم، فإنه لم يسلم من بطش الجبهة الشعبية "المتعاطفة مع الأهالي"، فبعد أن خاب ظن المؤتمر الإسلامي فيها، جاء دور نجم الشمال الإفريقي لينال حظه من الخيبة، إذ أقدمت الجبهة الشعبية على حله في 26 جانفي 1937 لينشط تحت اسم "أحباب الأمة".[7] ثم حزب الشعب الجزائري مارس 1937. ثم جاء دور زعيم الحزب الذي اعتقل عقب مشاركة في مظاهرات 14 جويلية 1937 ، و التي رفع خلالها العلم الجزائري، و حكم عليه بسنتين سجنا ثم أفرج عنه في 27 أوت 1939، ليعتقل من جديد بعد شهرين، و يحل حزبه في سبتمبر 1939.[8] رغم

---

[1]-يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص82.

[2]-نفسه.

[3]-نفسه.

[4]- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي... ، المرجع السابق، ص ص 190-194.

[5]-عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 02، الجزائر، دن، ص ص 21-22.

[6]-محمد قنانش: المرجع السابق، ص 78.

[7]-يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 98-104.

[8]-نفسه، ص ص 92-95.

الحصار والتضييق فإن النجم لم يكن يستسلم، ينهض و يغير الاسم ليبدأ مرحلة جديدة، دون التخلي عن مطالبه القديمة، و جرأته في مخاطبة إدارة الاحتلال صاحبة السلطة المطلقة، خطاب الند للند.

بعد شهر من تأسيس حزب الشعب، نشرت جريدة "الأمة" برنامجه القائم على رفض الإدماج، والدعوة إلى إشراك الجميع في تسيير البلد، بعيدا عن كل صراع طبقي أو تمييز عرقي أو ديني، و إلى العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية، و الاجتماعية لسكان الصحراء، وتبني الانشغالات العمالية و الاجتماعية و الدينية و الثقافية أيضا لكل الجزائريين. و لم تتحدث الجريدة عن الاستقلال فقط بل حددت طبيعة العلاقة التي ستربط الدولة الجزائرية بفرنسا، فهي علاقة الصديق الحليف في إطار المصالح المشتركة والتعاون العادل. نلمس في هذه المطالب إصرارا و مرونة في نفس الوقت، فالحزب يتبنى مبدأ الاستقلال ويرفض الاندماج، لكن لا ينادي بالقطيعة مع فرنسا، فكان شعاره "لا" للاندماج لا للانفصال نعم للاستقلال". وهذا التفصيل يحمل أهمية كبيرة، تدل على النظرة الواقعية التي اتسم بها هذا التيار خلال هذه المرحلة، وواضح أن التجارب صقلته وأكسبته خبرة ورؤية متزنة، كما أننا لا يمكن أن نفصل هذا التوجه عن جو التنافس السياسي الذي كان تعيشه الجزائر آنذاك بين مختلف تياراتها السياسية، فتبني مثل هذا الخطاب يعطي مصداقية أكثر للحزب ومن ثمة شعبية أكبر. نلاحظ أن حزب الشعب بقي محافظا على تقسيم المطالب إلى عاجلة وآجلة، كما عبر عن ذلك مرة أخرى زعيمه في 17 اوت 1937 – قبيل اعتقاله – داعيا إلى إتباع سياسة اجتماعية واقتصادية عادلة وديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، والتأكيد على الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري وعلى مبدأ الاستقلال كحق طبيعي. وفي ظل غياب زعيم الحزب المسجون واصل رفقاؤه مسيرة النضال، ووجهوا في اوت 1938 نداء لكل الجزائريين – ما عدا الشيوعيين – إلى إنشاء تجمع إسلامي لتقديم مطالب مشتركة. ويمكن ان نلاحظ أنها كلها مطالب إصلاحية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، ولا وجود لمطلب الاستقلال.

وخلال ذلك نقل مقر الحزب من باريس إلى الجزائر في نوفمبر 1938 وأصدرت جريدة "البرلمان الجزائري" التي عبرت عن توجه الحزب العريق ومطالبه المعروفة[1]. هذا الإصرار من الحزب ونضاله المتجدد أقلق الإدارة فأقدمت في سبتمبر 1939 على حله وتوقيف جريدته، واعتقال زعيمه في أكتوبر، ولم يمض على خروجه من السجن سوى شهرين – 25 اوت 1939 – والتهمة هي المساس بوحدة التراب الوطني.[2] دخل الحزب في مرحلة النشاط السري ما بين 1939–1946 دون أن تتمكن الإدارة من إسكات صوته، فقد أنشأ أربع جرائد سرية هي: "صوت الأحرار" بالعربية، و"الوطن"

[1]–يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 101–103.

[2]–أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج03، ط04، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992، ص 147.

و"العمل" و"الأمة الجزائرية" بالفرنسية، والتي كتب على صفحتها الأولى اسم الجريدة باللغتين و عبارة "جريدة سرية من أجل التحرير الوطني"،[1] بالإضافة إلى مشاركته في النشاط السياسي ضمن ما عرف بأحباب البيان و الحرية و الذي سيتطرق إليه البحث لاحقا. لم يكن هذا التحرك السري سياسيا فقط بل كانت هناك محاولة للعمل العسكري. أنشأ سنة 1939 بعض عناصر حزب الشعب - رشيد أوعمارة ، يسن عبد الرحمن ، راجف بلقاسم، و إبربوش مُحَمَّد - "لجنة العمل الثوري الشمال إفريقي "C.A.R.A .. باشر أعضاؤها تدريبات في معسكرات ألمانية على أنهم مواطنين يمنيين. لكن مصالي الحاج رفض فكرة الاستعانة بالألمان. و هو ما جعل بعض المسؤولين في مصلحة الشؤون الأهلية بالولاية العامة يفكر في استمالته. في خريف 1940 تمكن النقيب شوانSchoenمن مركز الإعلام والدراسات "، و بفضل مساع من "مفدي زكريا" من لقاء "مصالي" أكثر من مرة، بين نوفمبر 1940 و ماي 1941، و أبدى استعداده ليقدم المساعدة لإنقاذ إفريقيا الشمالية كما فرنسا من أي سيطرة أجنبية. و لكنه رفض أن يدلي بتصريح علني يتضمن التخلي عن فكرة المطالبة بالاستقلال، أو القبول بسياسة إسلامية جديدة قائمة على التفاهم و الصداقة، و هي الفكرة التي عرضها عليه النقيب. و لكن في المقابل عرض عليهم إطلاق سراحه من أجل تسيير الحزب والتحكم فيه و اتخاذ موقفا جديدا. و خلال محاكمته ظهر "مصالي" أقل تصلبا من قبل، و لم يتحدث عن الاستقلال عكس تصريحاته إبان محاكمة 1937، و بدا أنه مستعد كي ينضم إلى برنامج إصلاحات يرتكز على المساواة بين الفرنسيين و المسلمين. وهو مفهوم ما صرح به "لا نريد الانفصال، و لكن انعتاقا، و ذلك في إطار السيادة الفرنسية... نريد تعاونا حقيقيا[2]."

إذا صدقنا هذه الرواية فهذا يعني أن "مصالي" لا يختلف عن "عباس فرحات" الذي نادى بالتغيير في إطار السيادة الفرنسية، إلا أن مواقف الرجل و تاريخه النضالي و مطلب الاستقلال الذي لم يحد عنه تتناقض و هذا التصريح المزعوم. لكن هذا لا يكفي لنفيه فلا بد من سند أقوى. إلا أنه من المؤكد أن "مصالي الحاج" تغير بعد فترة الاعتقال فقد أصبح بداية من سنة 1946 ، و هو تحت الإقامة الجبرية أميل إلى عدم مقاطعة المؤسسات الاستعمارية، واستطاع أن يجر حزبه إلى صندوق الانتخابات بعد تجربة قصيرة و فاشلة.[3] عقب مأساة الثامن ماي 1945 التي غذت التوجه نحو

[1]-عبد الرحمن بن العقون، حول تاريخ الصحافة الوطنية الجزائرية جانب يستحق الدراسة، مجلة الثقافة، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، العدد 46، السنة 08، 1978، ص ص 52-53.

[2]-نفسه.

[3]-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 146-147.

القطيعة مع الأوروبيين و إدارتهم"، لم يكن خيار المشاركة محل إجماع أعضاء اللجنة المركزية، فالرافضون رأوا في المشاركة تحولا عن عقيدة الحزب[1].

كثيرا ما يعترض المتتبع لمطالب النجم و نضاله الحديث عن التوجه العربي الإسلامي لمصالي الحاج و حزب الشعب و ربطه – التوجه – بشخصية شكيب أرسلان[2] الذي التقى به مصالي في جنيف [3] ويبدو أنه في هذا الربط شيئ من المبالغة. فلو تتبعنا مسيرة الحزب عندما ظهر لأول مرة باسم نجم الشمال الإفريقي ثم نجم الشمال الإفريقي – أو إفريقيا الشمالية – المجيد سنة 1933، و بعده الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا في فيفري 1935[4]، و أخيرا حزب الشعب و حركةالانتصار، نجد هذا التوجه ظاهرا و لم ينشأ بعد اتصال مصالي بشكيب.[5] و لو عدنا إلى البيئة التي نشأ فيها مصالي، لوجدناها بيئة عربية إسلامية، و أكثر من ذلك يقول الذين ترجموا له أن تعاليم الطريقة الدرقاوية التي تلقاها كان لها أثر عميق على مستقبل شخصيته، و هذا ربما ما يفسر اصطباغ كتابات النجم بالصبغة الدينية.[6] و لا ننسى كذلك أن النجم كان على صلة بالتيار الإصلاحي في الجزائر الممثل في جمعية العلماء، و يلتقي معه في التوجه العربي الإسلامي و رفض التمثل

2. مطالب التيار الإصلاحي:

مثل هذا التيار جمعية العلماء المسلمين و رجالها. سبق و أن تناولت بعض الجوانب المتعلقة بالفكر الإصلاحي عند الجمعية، وسأقتصر هنا الحديث عن المطالب التي رفعتها الجمعية للإدارة الفرنسية في مختلف المناسبات. تعتبر سنة 1936 التي عرفت انعقاد المؤتمر الإسلامي تاريخا مفصليا في مسار الجمعية فخطابها قبل المؤتمر المتسم بالدبلوماسية و مجاملة الإدارة بدأت تظهر عليه شيئ من الحدة و نبرة من اليأس بعد المؤتمر، و إن كانت المطالب لم تتغير. و هذا التحول لم يكن سهلا ولا سلسا، فقد أحدث داخل بيت العلماء اضطرابا حاول "ابن باديس" بحكمته أن يحد من آثاره و يحتوي الموقف للإبقاء على انسجام الجمعية. فرغم الهزات التي عرفتها، إلا أنها استطاعت أن تسيطر على الساحة الثقافية و تكسب تأييد الشعب، في حين عجزت غريمتها، الطرق الصوفية من التأقلم مع التحولات التي شهدتها الجزائر عقب

[1]– الطاهر آيت حمو: المرجع السابق، ص 26.

[2]–خير الدين الزركلي: الأعلام، ج03، ط 15، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان، 2002، ص ص 173–174.

[3]–ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 208.

[4]–نفسه.

[5]–عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 193.

[6]––نفسه.

الحرب العالمية الأولى، خاصة تطور النشاط السياسي و انحسار الفكر الخرافي، وفضلت الانحياز إلى الإدارة، الطرف القوي في محاولة لاستعادة مكانتها[1].

لكن عجلة التاريخ كانت أسرع، و بحلول سنة 1939-1940 لم يبق للطرق الصوفية

حسب البشير الإبراهيمي وزن أو سلطة على النفوس[2].

رغم التزام الجمعية منذ تأسيسها بالعمل وفق القوانين السارية، ورغبتها في نشر المحبة والأخوة بين مختلف طبقات المجتمع الجزائري[3] فإن الإدارة بذلت كل ما في وسعها لتحطيمها، وشل نشاطها أو إضعافه. فقد عملت في البداية على تشجيع انقسام الجمعية بعد سنة واحدة من تأسيسها، عندما انشق عنها الطرقيون وأسسوا "جمعية علماء السنة"، وعقدوا عدة مؤتمرات. ويعود سبب الانشقاق المباشر إلى انتخابات مجلس إدارة الجمعية، التي كانت القطرة التي أفاضت الكأس، وحصل خلال ذلك هرج ومرج بنادي الترقي، حتى تطلب الأمر استدعاء الشرطة. وقد نشر ابن باديس في صحيفته "الشهاب" تفاصيل الحدث، ومجريات الانتخابات وشرح وجهة نظر الإصلاحيين.[4] كما نشر "عمر إسماعيل" رئيس اللجنة الدائمة بالجمعية المحسوب على الطرقيين بيانا أيضا بعنوان: بيان عام للأمة الجزائرية شرح فيه حيثيات الخلاف وكال للجمعية ورئيسها اتهامات عديدة[5].

الخلاف على ما يبدو بدأ فقهيا بعد أن انتقد ابن باديس كتابا لابن عليوة كان قد أهداه إليه بعنوان: "القول المعتمد في مشروعية الذكر بالاسم المفرد" فعظم ذلك على الطرقيين أنصار ابن عليوة " خاصة وأن الكتاب قرضه خمسة عشر عالما من علماء المغرب،[6] فانقسم أعضاء الجمعية إلى فصيلين مؤيد ومعارض لصاحب الكتاب، ثم تطور هذا الانقسام حول فرع من فروع العقيدة إلى انقسام سياسي.

لم تكن الإدارة الفرنسية بعيدة عن هذا الصراع، إذ كان يهمها إذكاء الخصومة بين المؤيدين والمعارضين من أجل إضعاف التيار الإصلاحي. كان الطرقيون هما الطرف المستفيد، في حين تعرضت الجمعية للبطش رغم خطابها اللين و

[1]-أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج04، دار الغرب الإسلامي، ط01، 1996، ص 144.

[2]-سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 175.

[3]-سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج03، المرجع السابق، ص ص 222-223.

[4]-أحمد طالب الإبراهيمي : آثار مُحَمَّد البشير الإبراهيمي،ج01، ط01، بيروت، لبنان، 1997، ص 407.

[5]-مجلة الشهاب: ج08، المجلد 07، السنة 1931، ص 493.

[6]-عبد الرحمن بن العقون: المرجع السابق، ص ص 234-240.

الدبلماسي و أسلوب المجاملة المبالغ فيه أحيانا بل و المثير للغرابة[1]، و هذا ربما ما جعل الفرنسيين يشكون في صدق هذا الخطاب الودود، لذا كانوا يختلقون الأسباب للتضييق على جمعية العلماء، خاصة مع النشاط المكثف الذي أبداه "الطيب العقبي" في العاصمة، و إعلان أنصاره حملة ضد بعض الممارسات والعادات، كقراءة قصيدة البردة عند تشييع الجنائز، كما هاجموا أحمد بن سماية إمام الجامع الأعظم لأنه ذكر الشيخ التيجاني، في خطبته وأفتوا بأن الصلاة خلفه باطلة.[2] فوقعت مشادات بين الإصلاحيين وممثلي الإسلام التقليدي، واتخذت الإدارة من ذلك ذريعة لقمع نشاط الجمعية ، فأصدرت في 16 و 18 فيفري 1933 قرارا، عرف بقرار "ميشال (Michel) "على اسم الأمين العام لعمالة الجزائر و مسؤول شؤون الأهالي، و الشرطة العامة Police générale ، ينص على مراقبة نشاط العلماء و منعهم من إلقاء الخطب في المساجد التابعة للدولة ، و التي بلغ عددها 230 مسجدا .[3]كان الطيب العقبي المستهدف رقم واحد من القرار .[4] و حتى تعطي الإدارة مصداقية أكثر لقراراتها، تعللت بمنع تسرب الأفكار الوهابية و المذهب الشيوعي، و كل ما يهدد الوجود الفرنسي في الجزائر .[5] لكن مُحَمَّد بن صيام رئيس اللجنة الإسلامية رفض تطبيق القرار للأسباب المستند إليها، فأبعد عن اللجنة بأمر أمضاه "ميشيل" نفسه. ليتولى هو شخصيا ترأس اللجنة الإسلامية بقرار من النائب .[6] و قد استنكر فرحات عباس هذه الممارسات، و دافع عن العلماء، مطالبا الإدارة ترك الإسلام و شؤونه للمسلمين، و ألا تتدخل في الصراع بين العلماء و الطرقيين لأنه أمر لا يخصها[7].

أعقب قرار ميشال مرسوما لمجلس الدولة صدر سنة 1935 يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية، ثم مرسوم شوطان Chautempsوزير الداخلية في 8 مارس 1938 الذي أكد على ما جاء في المرسوم السابق و يمنع تدريسها بدون رخصة[8].

---

[1]- عبد الرحمن بن العقون: المرجع السابق، ص ص 234-240.

[2]-نفسه.

[3]-سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 92.

[4]-سلام الصادق: الشيخ الطيب العقبي في نادي الترقي رائد علمانية إسلامية، دن، 1998، الجزائر، ص 26.

[5]-مُحَمَّد الطاهر فضلاء : الطيب العقبي، وزارة الثقافة للنشر، دت، الجزائر، 2007، دص.

[6]-سعد الله: المرجع السابق، ص 21.

[7]-جريدة البصائر: العدد 24، السنة 19 جوان 1936، ص 04.

[8]-جريدة الشهاب: ج 04، المجلد 09، السنة 12 مارس 1933، ص ص 181-188.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحركات رجال جمعية العلماء كانت مراقبة بدقة من طرف مصالح الأمن الفرنسية التي كانت ترصد تحركاتهم و لقاءاتهم. و هو العمل الذي قام به محافظ شرطة بسكرة بمناسبة زيارة وفد من الجمعية للمنطقة[1].

يمكن أن نحصر مطالب الجمعية في ثلاث نقاط:

1– فصل الدين الإسلامي عن الدولة و تحرير مؤسساته من قبضتها 2– حرية تعليم اللغة العربية و إنشاء كلية إسلامية بالجزائر العاصمة بموافقة الحكومة و مساعدة الأمة[2] 3– تحرير القضاء الإسلامي المتعلق بالأحوال الشخصية.[3] و قد عبرت الجمعية عن هذه المطالب في عدة مناسبات، مستعملة مختلف الوسائل : الخطب و المناشير و المظاهرات الاحتجاج المقابلات الوفود الرحلات التجمعات العامة[4] و العرائض ، منها العريضة التي بعثتها إلى مدير الشؤون الأهلية السيد " لوي ميو[5]Louis Milliot "عقب اجتماع مجلسها الإداري في 6 ماي 1936 – يلاحظ أن العريضة أعدت قبل شهر واحد من انعقاد المؤتمر الإسلامي و في عز التحضير له أيضا – نشرت البصائر هذه العريضة و أرسلت إلى "ميو" نسخة منها مترجمة إلى اللغة الفرنسية. ذكرته فيها بوعوده السابقة بالإنصاف و رفعالظلم عنها و قد مر قرابة السنتين على هذه الوعود و لم يتحقق منها إلا اليسير إشارة إلى الترخيص بإصدار جريدة البصائر – و هو ما لا يتناسب مع الثقة التي وضعتها فيه . وطالبته بإرجاع حقوقها المغتصبة، وإلغاء القرارات الجائرة التي تمنع العلماء من الوعظ والتدريس بالمساجد، لأنها من حقوق الأمة التي لا يجوز التقصير فيها، وذكرت أن الجمعية اضطرت سنة 1935 إلى إلقاء الدروس في أماكن غير محترمة، كما طالبت بتحرير التعليم العربي من مضايقات الإدارة، وعدم تدخل الدولة في شؤون الأمة الدينية، ومؤسساته الإسلامية. اشتملت العريضة على عبارات التقدير والاحترام – كررت عبارة يا جناب المدير سبع مرات – كما يتطلبه منصب المشتكى إليه، و لكن أيضا لوما حادا لذات المسؤول كما يتطلبه واجب الجمعية نحو الأمة. ونجد في العريضة ما يشبه تمرد الجمعية على القوانين التي تحد من نشاطها، حيث تخبر المدير أنها ستستأنف نشاطها و إرسال الوفد للوعظ و الإرشاد بالمساجد في العمالات الثلاث في شهر جويلية القادم، بعد أن اعتصمت

[1]–أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 383.

[2]–جريدة الشهاب : المصدر نفسه، ج08، المجلد 07، السنة 1931، ص 494.

[3]–بن العقون: المرجع السابق، ص 374.

[4]–سعد الله : الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج03، ص 90.

[5]–البصائر: العدد 49، السنة 01 جانفي 1937، ص 02.

بالصبر والهدوء وطال انتظارها.[1] لكن بعد أكثر من عام من هذا الإلحاح فإن الوضع لم يتغير، وبقيت الجمعية تشتكي من حرمانها من تقديم الدروس بالمساجد إلا برخصة، وغلق المكاتب القرآنية لأتفه الأسباب[2].

مع تأكيد الجمعية على هذه المطالب "الهوياتية"، فقد أبدت تفتحا لغويا، و هذا ما نستخلصه من البرنامج الدراسي للجمعية الخاص بالسنة الأولى، المشتمل على ثلاثة أقسام :**ديني – لساني – و حيوي**، الذي ينص على تدريس مبادئ الحساب و الجغرافيا **واللغة الفرنسية**.[3] و نجد جريدة البصائر تحتفي بالتلاميذ الذين نالوا الشهادة الابتدائية من المدارس الفرنسية، وتهنئهم وأولياءهم على الشهادة، وتنشر قائمة أسمائهم .[4] كما خصصت الجمعية في معهد ابن باديس قسما لتدريس الفرنسية يشرف عليه العربي" رولا [5] و هو ما أكده بعد ذلك البشير الإبراهيمي عندما كتب في البصائر : "... و ما كنا في يوم من الأيام حربا على التعليم الإفرنسي (كذا) على تفاهته بل نحض عليه ...[6] هذا الانفتاح على اللغة الفرنسية، وتوجيه خطاب دبلوماسي للمستعمر لم يكن كافيا لمغالطته، فقد أدركت الإدارة أن الجمعية تخفي وراء برنامجها الديني والثقافي تطلعات وطنية، تستهدف الاستقلال السياسي و المطالبة بترسيم اللغة العربية خطوة نحو هذا الهدف .[7] و هذا فهم سليم و عميق لجوهر نشاط الجمعية، التي لم تتخذ من التعليم و التربية كوسيلة للنهضة و التقدم فقط، و لكن أيضا كأداة لترشيد الجزائريين وتأهيلهم للمشاركة في العمل السياسي، مما يعني أن التعليم كان مدخلا للإصلاح السياسي و الاستقلال .[8] وهذا ما يتناقض مع الفصل الثالث من قانونها الأساسي الذي ينص على أنه لا يسوغ للجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية .[9] نشرت الشهاب مقالا لإحدى الشخصيات السورية بعنوان: " العلماء و السياسة " تضمن أدلة من الكتاب و سيرة السلف على ممارسة العلماء

---

[1]– البصائر: العدد 49، السنة 01 جانفي 1937، ص 02.

[2]–الشهاب: ج08، المجلد07، 1931، ص 495.

[3]–البصائر: العدد25، السنة 26 جوان 1936، ص 08.

[4]–محمد مبارك الميلي: وضع العربية خلال العهد الاستعماري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001، ص 73.

[5]–البصائر: المصدر السابق، العدد 68، السنة 21 فيفري 1949، ص 01.

[6]–علي أومليل: الإصلاحية العربية والدولة، المركز الثقافي العربي، جامعة كاليفورنيتا، أمريكا، 1985، ص 433.

[7]–سعد الله: الحركة الوطنية، ج02، المرجع السابق، ص 433.

[8]–الشهاب: المصدر السابق، ج01، المجلد 14، السنة 1937، ص 34.

[9]–نفسه.

للسياسة استغرق المقال ما يقارب العشر صفحات و هذا ما يدل على إيمان الجمعية بأن الاشتغال بالسياسة جزء من مهمتها .[1] كما بررت في مذكرة لها صدرت بقسنطينة بتاريخ 19 سبتمبر 1941 – أي بعد عشر سنوات من تأسيسها – هذا التناقض بالتضييق الممارس على الحرية الدينية، و تنصيب مسيحي على منظمة ثقافية إسلامية . لقد تبنت الجمعية بطريقة غير مباشرة بعض المطالب السياسية، خاصة المتعلقة منها بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيينفي المسائل الاجتماعية، والتمثيل النيابي في كل المجالس بما فيها المجلس الوطني الفرنسي.[2] ولعل الجمعية تستند في ذلك إلى أدلة شرعية، منها مشاركة النبي يوسف عليه السلام في التسيير تحت حكم غير إسلامي "عزيز مصر"، وعلى قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وعلى اعتبار هذه المشاركة نوع من أنواع الجهاد.[3] كما أن الجرائد الناطقة بالفرنسية الموالية للإصلاحيين كانت تطالب بالرجوع إلى مبادئ الثورة الفرنسية، ليتمتع المسلمون بنفس حقوق الأوروبيين.[4] وهذا ما أكدته الشعارات التي تبناها ابن باديس" في جريدته "الشهاب" و هي : **الحرية – العدالة – الأخوة – السلام،** مكتوبة على أركان الغلاف مقرونة بعبارة "إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات".[5] ولكن بداية من أفريل 1935 حذفت الشهاب كلمة السلام و الحرية و أصبح شعارها الحق العدل المؤاخاة، مكتوبة في سطر واحد و بخط صغير، وتحته العبارة.[6] واستمرت محافظة على هذا الشعار إلى غاية جانفي 1937 لتختفي في الشهر الموالي الكلمات والعبارة، ثم عادت للظهور في ج2م 13 صفر 1355- أفريل 1937 إلى غاية سبتمبر 1937، لتحذف وتعوض بعبارة "لنعول على أنفسنا و لنتكل على الله" بداية من أكتوبر 1937[7].

تجدر الإشارة إلى أن والد ابن باديس" كان عضوا بالمجلس الجزائري الأعلى و المجلس العمالي بقسنطينة،[8] و له عم اسمه حميدة كان نائبا عماليا عن قسنطينة أواخر القرن 19، طالب مع مجموعة من زملائه سنة 1891 بأن يكون

[1]–سعد الله: المرجع نفسه، ص 404.

[2]–نفسه.

[3]–الشهاب : المصدر السابق، ج02، م 05، س 1929، دص.

[4]–الشهاب: ج01، م11، س 1935، دص.

[5]–نفسه.

[6]–رابح تركي عمامرة: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2003، ص 154.

[7]–نفسه.

[8]–نفسه.

للجزائريين نوابا حسب ما ذكره ابن باديس في مقال له بعنوان "شكوى الجزائر و بلواها .... عدد أفريل 1937.[1]و قد صرح الشيخ قبل ذلك، أنه يفرق بين الجنسية السياسية و الجنسية القومية، التي تشمل عناصر الهوية من لغة و عقيدة و تاريخ، أما الأولى فتعني أن يكون لشعب ما لشعب آخر، من حقوق سياسية و اجتماعية ومدنية، و عليه من الواجبات مثل ما عليه و يرى أنه من الممكن أن يقع اتحاد بين شعبين يختلفان في الجنسية القومية، إذا أقيم بينهما العدل والإنصاف في الحقوق و الواجبات المتعلقة بالجنسية السياسية[2].

لم تكن الجمعية وحدها على الساحة، فالطرقيون الذين كانوا جزءا من الحركة الإصلاحية ثم انفصلوا عنها بعد ذلك، قدموا أيضا بعض المطالب نشرت على صفحات جريدة البلاغ الناطقة باسم الطريقة العليوية[3]و نلاحظ أن مطالبها لا تختلف عن مطالب الجمعية كالمطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، و احترام الدين الإسلامي و الأحوال الشخصية للجزائريين، و عليه فقد حرمت التجنيس أيضا مثل الجمعية[4].

و يشار إلى أن الطيب العقبي بعد انفصاله عن الجمعية، سعى سنة 1946 إلى إنشاء مجلس إسلامي أعلى - كانت الجمعية قد اقترحت إنشاء هذا المجلس في 15 أوت 1944 كحل مؤقت، و لتجسيد الفكرة تشاور العقبي مع عدة شخصيات إسلامية منها: مفتي الجزائر، ومفتي هران وقسنطينة، أحمد توفيق المدني الأمين العام للجمعية، بن حرة قاضي، والأمين العمودي، "أوكيل" قانوني شيخ الطريقة الرحمانية بلحملاوي". استطاع أن يتفق معهم على إنشاء لجنة مؤقتة، مهمتها تحريرالقانون الخاص بالمجلس. لكن شيوخ الطرق الصوفية أبدوا معارضة للقانون الذي اعتمد مبدأ الانتخاب، و هو ما يتعارض حسبهم مع الشريعة الإسلامية.

يبدو أن هذه الفتوى كانت وسيلة لتحقيق هدف معين، و مجرد ذريعة، بدليل أنهم اقترحوا في نوفمبر 1951 أن تكون العضوية في المجلس بالتعيين و مدى الحياة، وعلتهم آنذاك منع المؤامرات و التنافس. مبادرة أخرى للعقبي " تتمثل في إنشاء اتحاد عمومي للجمعيات الدينية الإسلامية بالجزائر، التي اعتمدت في أوت 1947بواد العثمانية. بعد صدور قانون الجزائر، بقي أهم مطلب للحركة الإصلاحية هو فصل الدين عن الدولة معلقا، رغم أن المادة 56 من القانون تنص

[1]-محمد ناصر: الصحف العربية بالجزائر 1939م-1947م، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980، ص 80.

[2]بلعقون: الكفاح السياسي..، المرجع السابق، ص ص351-355.

[3]-إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 217.

[4]-نفسه.

على استقلالية الديانة الإسلامية عن الدولة مثل الديانات الأخرى. و هو ما يسمح بإعادة إدارة الأوقاف إلى المسلمين، إلا أن تنفيذ هذا الأمر يتوقف على صدور قرار من المجلس الجزائري، الذي لم يتطرق للمسألة إلا في نوفمبر 1951بعد ما أثارها ممثلون عن الاتحاد الديمقراطي في 30 ديسمبر 1950، وعقب ذلك تم انتخاب لجنة خاصة تدعى لجنة الديانة الإسلامية Commission du Culte Musulmanتتألف من 25 عضوا، 11 ممثلا عن الهيئة الانتخابية الأولى و 14 ممثلا عن الثانية. يترأسها السيد "شرقي عبد القادر و هو قاض. مهمتها الاستماع إلى ممثلي مختلف التوجهات الإسلامية في الجزائر من قضاة وشيوخ الزوايا والعلماء. وكانت الاقتراحات توافقية، فلم يقدم أي طرف مقترحا فيه إقصاء للطرف الآخر، و كأن العداء بين الإصلاحيين و شيوخ الزوايا أصبح من الماضي.[1] نقلت بعض الجرائد خبرا عن حركة التجديد الإسلامي، و يبدو أن "العقبي" هو صاحبها أيضا، حيث دعا إلى الانضمام إليها خلال التجمع الذي نظمته بنادي الترقي في 1/1/ 1947 للمطالبة بإلغاء أحكام الإعدام الصادرة في حق الموقوفين خلال أحداث 8 ماي 1945[2].

الجمعية و إن كانت تختلف مع التيار الليبرالي في قضية التجنيس التي تناولتها وسائل الإعلام بشكل كبير و كانت قضية الساعة سنة 1927[3]، حيث أفتى كل من عبد الحميد بن باديس و "مبارك الميلي" بحرمته، و بخروج المتجنس من الملة الإسلامية، لأن القانون يشترط على المتجنس أن يتخلى عن أحكام الشريعة،[4] فهي تتفق معه في المطالبة بالمساواة التامة في جميع الحقوق ... و أولها المساواة في المجالس النيابية " كما ورد في نداء ابن باديس إلى الأمة الجزائرية و نوابها .[5]لكن مطلب المساواة عند الجمعية لم يكن يعني بالضرورة أن يصبح الجزائري مثل الفرنسي "يتفرنس"، و لكن استعمل هذا المطلب كوسيلة لإثبات الذات.[6] و هو ما لا نجده عند فئة النواب، أو لا نجده بشكل واضح. وتتقارب الجمعية مع هذا التيار في الاعتماد على مساعدة فرنسا الديمقراطية و لو لفترة معينة، قبل أن تستولي مشاعر اليأس و الخيبة على الجمعية.

---

[1]-البصائر: التجنس والتوبة منه، السنة 03، العدد 95، 14 جانفي 1938، ص 02.

[2]-الشهاب: ج07، م 13، س 1937، ص ص 325-326.

[3]-محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية،ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 566.

[4]-الشهاب: المصدر نفسه، ج06، م13، س 1937، ص 272.

[5]-البصائر: س03، ع 103، 11 مارس 1938، ص 08.

[6]-عبد الوهاب الكيلاني: الموسوعة السياسية، ج05، ص 566.

لكن حتى بعد ذلك نجد ابن باديس يعرب عن محافظة الأمة الجزائرية على ارتباطها بفرنسا لمصلحتها في هذه الحياة الفانية".و هي نقطة أخرى مشتركة بين التيارين مع اختلاف الدوافع والمنطلقات ليس هذا مكان بسطها.

3.مطالب التيار الليبرالي:

الليبرالية مذهب رأسمالي، وتنادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي، والتقبل المتبادل بين أصحاب الآراء المتعارضة[1].وهي انعكاس الاقتصاد السوق الرأسمالي، وقد ظهرت هذه الأفكار في القرن السابع عشر على يد فلاسفة أوروبيين.[2]و الليبرالية قريبة إلى الماركسية من حيث الموقف من الدين، فإذا كانت الأولى تعزله عن الحياة السياسية والاقتصادية وتلغي أثره في الجماعة، فالثانية تلغيه بشكل كلي فهما على كل تشتركان في الانطلاق من فلسفة علمانية[3].

مثل هذا التيار فدرالية المنتخبين المسلمين، ثم فرحات عباس بحزبيه الاتحاد الشعبي تأسس سنة 1938، و الاتحاد الديمقراطي بعد ذلك.

أما ابن جلول فلم يعد له حضور سياسي كبير بعد 1938 أي سنة انفصاله عن فرحات عباس الذي اختار أن يغير الإستراتيجية بالاعتماد على الكتلة الشعبية، لدعم موقف المنتخبين، خاصة بعدما ثبت لديه أن الاعتماد على الفرنسيين الديمقراطيين أمر غير كاف للانتصار، يجب القيام بعمل جماهيري مبدأنا من الشعب و إلى الشعب . الأسواق المقاهي العربية الأكواخ يجب أن تصبح ميادين للنشاط[4]."

لم يكن فرحات عباس مثل بن رحال مزدوج الثقافة، فهو يتقن الفرنسية فقط، و ثقافته و مطالعته جلها عن الفكر والأدب الفرنسي والغربي عموما، و له مطالعات تتعلق بالحضارة العربية والإسلامية، لكن دائما من مراجع أوروبية.[5] و قد لاحظ عبد الحميد بن باديس أن معظم النواب منذ 1938 إلا القليل منهم تبنى الدفاع عن الإسلام واللغة العربية، لأنهم أدركوا استحالة أن يتقدموا لنيابة الأمة مع إهمال مقومات شخصيتها .[6] و الواقع أن فرحات عباس هو أكثرهم تعبيرا عن

[1]-أشرف منصور: الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص ص 12-23.

[2]- عبد العزيز مرزوق الطريقي: العقلية الليبرالية في رصف العقل ووصف النقل، دار الحجاز للنشر والتوزيع، ط01ن مصر 2011، ص ص 53-138.

[3]-ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 219.

[4]- عبد الحميد زوزو:الجديد في حركة الثامن ماي 1945م في ذكراها الخمسين، مجلة المجلس الاسلامي الأعلى، العدد 01، 1998، الجزائر، ص ص28-29.

[5]-علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص ص 33-34.

[6]-مجلة الشهاب: ج01ن م 14، س 1938، ص 05.

ارتباطه بالإسلام و دفاعا عنه قبل هذا التاريخ، فعلى العكس مما قد يعتقد فيه فإنه مدافع جيد عن الإسلام ، حيث كان يظهر اعتزازه بدينه و بالإسلام الذي يعتبره وطنه الروحي[1].

دافع عنه – الإسلام – عندما هاجمه "أندريه سرفييه[2]André Servier "و لكنه من جهة أخرى، لا يؤمن به كنظام سياسي و يرى ضرورة إبعاده عن مضمار السياسة .[3] عندما كتب مقاله الشهير[4] الذي أنكر فيه وجود امة جزائرية تحدث بإيجابية عن الحضارة الإسلامية – الإمبراطورية – التي شرفت الإسلام .[5] لا شك أن للبيئة التي تربى فيها فرحات عباس دور كبير في بلورة شخصيته، فقد عرف عن والده أنه اهتم بالتعليم القرآني، و أنشا الكتاتيب كوسيلة للتعليم، و أيضا للتقليل من النزاعات والخصومات. تعلم فرحات عباس في صغره القرآن الكريم، كما فعل جميع إخوته وأخواته. ثم دخل مدرسة أهلية لتعليم اللغة الفرنسية، و تلقى تعليمه هناك على يد معلمين من منطقة القبائل الكبرى .[6] في مقاله الشهير "فرنسا هي أنا" المنشور في فيفري 1936 لم يتنكر للهوية العربية الإسلامية لشعبه، و طالب فرنسا بسياسة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لصالح المجتمع المسلم مؤكدا أنه بدون انعتاق للأهالي فلا وجود للجزائر الفرنسية[7].

على كل فإن المنتخبين تبنوا النقاط الأساسية لبرنامج الشبان الجزائريين، والأمير خالد، ويمكن حوصلة مطالبهم في تمثيل الأهالي بالبرلمان، وهو أهم مطلب كانوا يلحون عليه، ولكثرة المقالات التي كتبت عن الموضوع في جريدتهم يكاد يظن القارئ أن الجريدة لم تؤسس إلا للدفاع عن قضية التمثيل في البرلمان الفرنسي.[8] وطالبوا بإلغاء قانون الأهالي، المساواة التامة مع الأوروبيين في الأجور والضرائب وسائر القوانين الاجتماعية، ولم يطالبوا بإنهاء النظام الاستعماري[9].

هذه المطالب أخذت تتطور مع الوقت، فبعد تأسيس فرحات عباس لحزب الاتحاد الشعبي الجزائري بدأ خلال سنة 1939 يكثف من جولاته عبر الوطن لإنشاء شبكة من الفروع المحلية لحزبه، وكانت خطاباته تدور حول مطالب لصالح

[1]–فرحات عباس: الشاب الجزائري، ترجمة: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 35.

[2]–عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 28.

[3]–نفسه.

[4]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 220.

[5]–عباس فرحات: غدا سيطلع النهار، ترجمة: حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2012، ص 25.

[6]–إبراهيم طاس: نفسه.

[7]–لم يستطع هؤلاء المنتخبين تبليغ مطالبهم للسلطات الفرنسية بباريس الا عبر لجنة استشارية تسمى بلجنة ما بين الوزارات للشؤون الإسلامية والتي تضم فرنسيين وجزائريين.

[8]–إبراهيم طاس: المرجع نفسه.

[9]–نفسه.

اللغة العربية وحرية ممارسة الشعائر، وتعليم الشبيبة المسلمة ومهاجمة الامبريالية الكلونيالية، ومعارضة الإلحاق، توجه يقترب كثيرا من توجه جمعية العلماء، بعدما أدرك أن مطلب المواطنة بعيد المنال، وأنه مجرد رعية فرنسي وليس فرنسيا[1].

لكنه رغم ذلك بقي متعلقا بأمل اسمه "فرنسا الديمقراطية"، ولعل هذا ما حمله على التطوع في الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 إلى جانب فرنسا، فألحق بوحدة للصحة ثم سرح في أوت.[2] وقد عانى خلال تطوعه من العنصرية فلم يكن يعامل مثل الفرنسيين بل كأهلي، وأدرك أن مشوار النضال لا يزال طويلا وشاقا لكن لا بد من خوضه. وقد عرفت مواقفه السياسية تطورا تدريجيا، قربته أكثر من الجناح الثوري.

3–1. رسالة فرحات عباس للمارشال بيتان: في 10 أفريل 1941 أرسل للمارشال بيتان "Pétain" رسالة. وقد جاءت بعد خبرة 20 سنة من النشاط السياسي منذ مقالات الشاب الجزائري. عنوان الرسالة: جزائر الغد [3] l'Algérie du demain ادافع فيها عن حقوق الفلاحين، وتحدث عن 6 مليون جزائري لم يمسهم التحديث ولا يزالون يعيشون حياة شرقية. وطالب بإلغاء الحكومة العامة و البلديات المختلطة والنظام العسكري بالجنوب.[4] و بحق الجزائريين في أن تكون لهم حكومة، و أن يتمتعوا بالحرية مثل الفرنسيين، ودعا إلى إصلاحات كفيلة بتحسين حياتهم وتطويرهم، و تصحيح الظلم الاجتماعي الذي يعانون منه و تهيئة البلد لنهضة حقيقية و توسيع دائرة الحياة العصرية، وعبر عن ثقته في الشعب الفرنسي و عبقريته الخلاقة. ثم طالب بإلغاء النظام الإقطاعي. وكذلك تطوير التعليم.[5] أجابه "بيتان" في بداية أوت 1941، وكان رده غير دقيق، وتسويفي، حيث طمأنه أنه سيأخذ بعين الاعتبار المطالب التي قدمها.[6] أعقب هذه الرسالة بمذكرة أخرى بعثها إلى المارشال "بيتان" أيضا وغيره من المسؤولين، مؤرخة في 27 أوت 1942، استغرب فيها تعيين جزائريين في المجلس الوطني لحكومة فيشي" لا يملكون أي ثقل سياسي، وطالب بإصلاح كبير، وبالإدماج الكامل assimilation totale مع فرنسا إداريا وسياسيا[7].

[1]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 222.

[2]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 220.

[3]–أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج03، المرجع السابق، ص 185.

[4]–نفسه.

[5]–إبراهيم طاس: نفسه.

[6]–سعد الله: نفسه، ص 195.

[7]–ناصر الدين سعيدوني: أحداث 08 ماي تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مريرة، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة السنة 02ن 1995، الجزائر، ص 11.

بعد نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942، عرفت مطالب الليبراليين مرحلة جديدة، ونقلة تجاوزت الإطار الإصلاحي السابق وحملت صبغة وطنية صريحة.

يعتقد أن للقنصل العام الأمريكي "ميرفي Murphy "دور في هذا التحول، فقد التقى فرحات عباس في 7 نوفمبر و عبر له عن تأييد الأمريكيين للطموحات الاستقلالية، و وجه عباس نحو المطالبة بالنظام الفدرالي. كل ما كان يهم الأمريكيين حينها أن تتفاهم النخبة الجزائرية على معاداة الألمان،[1] وحددت أهدافها في احترام السيادة الفرنسية في شمال إفريقيا و كسب ثقتها، أما الحركات الوطنية في المنطقة فهي مسألة ثانوية، و تعتبر أي نشاط معاد لفرنسا خطر من الدرجة الأولى[2].

3-2.مذكرة 20 ديسمبر 1942:

بعد ذلك اللقاء بحوالي شهر، قدم مجموعة من النواب بتاريخ 20 ديسمبر 1942 مذكرة إلى الحلفاء، باعتبارهم ممثلي المسلمين الجزائريين، و كانت هذه المذكرة ثمرة اتصالات عديدة قام بها فرحات عباس مع مختلف الشخصيات السياسية من الحركة الوطنية خلال شهر نوفمبر 1942.[3] ناقش معهم خلالها شروط الجزائريين للدخول مع الحلفاء في الحرب. كما كان له لقاء مع "أوغسطين بيرك" مسؤول الشؤون الأهلية بالحكومة العامة[4].

اقترح ممثلي الحركة السياسية الجزائرية في هذه المذكرة على ممثلي الحلفاء العمل على تعبئة الشعب الجزائري للمشاركة في الحرب ضد ألمانيا، مقابل القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، تمكن الجزائريين من المساهمة في تسيير شؤون البلد في إطار قانون أساسي.[5] كما تضمنت تذكيرا بالأوضاع المزرية للشعب الجزائري، وحقه في التحرر كباقي الشعوب، والدعوة إلى عقد ندوة تجمعكل الممثلين المؤهلين للشعب الجزائري، من أجل وضع دستور شامل سياسي و اقتصادي واجتماعي، قائم على العدل، وهذا قبل أن يطلب منهم المشاركة في أي جهد عسكري. تم إرسال

[1]-سعد الله: المرجع السابق، ص 205.

[2]-سعيدوني: نفسه، ص 11.

[3]-سعد الله: نفسه، ص ص 266-267.

[4]-نفسه.

[5]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 224.

المذكرة إلى ممثلي الولايات المتحدة، وبريطانيا، والحكومة العامة.[1] وضعت المذكرة في اليوم الموالي بين يدي الحاكم العام "إيف شاتل Yves Chatel "(أكتوبر 1941 – ديسمبر 1942) ، الذي رفض مناقشتها إلى أن تنتهي الحر[2].

كان واضحا أن الفرنسيين رفضوها لأن أصحابها اتصلوا بالحلفاء، و في ذلك تجاوز لسلطتهم، كما رفضها الحلفاء أيضا لأنها تخص الفرنسيين.[3] لم ييأس الجزائريون من هذه الردود السلبية وأرادوا استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية و توجهوا مرة أخرى بمطالبهم للفرنسيين.

3–3.بيان الشعب الجزائري فيفري 1943:

صدر البيان في 10 فيفري وأمضى عليه أربعة و أربعون شخصية سياسية جزائرية جلهم من المنتخبين [4] و قد تم إعداده بنفس الطريقة التي أعدت بها مذكرة ديسمبر، فقد اتصل عباس بمختلف الشخصيات الوطنية للتشاور معهم.[5] ممن شارك في صياغته مُحَمَّد الأمين دباغين – حسين عسلة – العربي التبسي – الشيخ خير الدين – توفيق المدني – و بعض المنتخبين: الدكتور تامزالي– غرسي أحمد – قاضي عبد القادر. كلف عباس بكتابة نص نيابة عن عمالة قسنطينة، والآخرون يحررونصا عن العمالتين. جرى اجتماع آخر في 7 فيفري 1943، ليتكفل فرحات عباس بكتابة البيان بسطيف بحجرة أسفل صيدليته، ووضع عنوانا للنص هو "البيان" مستلهما بيان كارل ماركس[6]، و ذلك بعد حذف و تعديل للنص الأول .[7]سلم البيان للحاكم العام الجديد الجنرال "بيروتون (Peyrouton "ديسمبر 1942 جوان 1943) في 31 مارس 1943 إثر استقباله لعباس فرحات و بعض النواب. التأخر في تسليم البيان كان بسبب تردد الحاكم العام و مديره في استقبال الممثلين، أبدى الحاكم العام موافقته مبدئية لما جاء في البيان، و لم يكن هذا عن قناعة و لكن تكتيك .[8] و يذكر أحمد توفيق المدني أن ما سلم للسلطة هي النسخة الثانية للبيان، و التي أمضى عليها 56 شخصية و فيها تعديلات طفيفة.[9]

---

[1]–سعد الله: نفسه، ص208.

[2]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص225.

[3]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص225 .

[4]–نفسه.

[5]–محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919م–1951)، م02، ط02، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص 643

[6]–نفسه.

[7]–علي تابليت: المرجع السابق، ص 31.

[8]–نفسه.

[9]–محفوظ قداش: المرجع نفسه، ص 646.

اشتمل البيان على خمسة مطالب أساسية:

1–منح حق تقرير المصير لكل الدول الصغيرة والكبيرة 2– إلغاء نظام المستعمرات وإلحاق أو استغلال شعب لآخر. 3– منح الجزائر دستورا خاصا يضمن ست نقاط أساسية : – الحرية والمساواة المطلقة لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني – الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، بنفس الدرجة مع الفرنسية – إلغاء الملكية الإقطاعية عن طريق إصلاح زراعي كبير، والحق في العيش الكريم للفلاحين – حرية الصحافة – التعليم الإجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين – حرية المعتقد لكل السكان و تطبيق فصل الدين عن الدولة على كل الأديان. 4– المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم. 5– إطلاق سراح كل السجناء السياسيين مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه[1].

انتهى البيان إلى التنبيه أن المسلمين لا يمكنهم الانتظار إلى نهاية الحرب للحصول على إصلاحات ناقصة، وأن الشعب الجزائري مستعد لتحمل كل التضحيات من أجل الحصول على حريته. ونظرا للظروف الحرجة التي كانت تمر بها فرنسا، تظاهرت الإدارة بقبول البيان، وصرح الحاكم العام بيروتون Peyrouton بأنه سيتخذ من البيان قاعدة للنقاش. وبداية من 3 أفريل أنشأ لجنة لدراسة تنفيذ مطالب المسلمين تدعى لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية C. E. E. S وكانت تركيبتها مخيبة فقد ضمت 8 باشاغوات وجل أعضائها من مدينة الجزائر.[2] عقدت هذه اللجنة عدة جلسات عمل بحضور مدير الشؤون الأهلية أوغسطين بيركAugustin Berque ، وطلبت من عباس فرحات ورفاقه وضع خطة عمل للإصلاح.[3] وقد أنجزت هذه الخطة في 26 ماي وعرف بالملحق، وأرسلت في 10 جوان إلى الجنرال ديغول رئيس لجنة فرنسا الحرة [4]، وفي 11 منه سلمت للجنرال كاترو. كان الملحق أكثر حدة في نقد الاستعمار من البيان – وفيه نقاط كثيرة مشتركة أيضا – وأقرب إلى النزعة الاستقلالية، وتضمن مطالب خرجت عن الإطار الإصلاحي السابق، وحملت صبغة وطنية صريحة، حيث شملت الحديث عن إنشاء دولة جزائرية، والاعتراف بالأمة الجزائرية، وضمان وحدة التراب الجزائري. وأن تؤسس بعد الحرب دولة جزائرية تتمتع بدستورها الخاص الذي ستضعه جمعية جزائرية تأسيسية ناتجة عن اقتراع عام، وأن تنشأ حكومة جزائرية من وزراء جزائريين وفرنسيين، وتعويض الحاكم العام بسفير محافظ سام لفرنسا بالجزائر، وأن يكون التمثيل متساويا في المجالس بالإضافة إلى فتح المجال أمام الجزائريين

[1]–أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص 211–212.

[2]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 226.

[3]– نفسه.

[4]–نفسه.

لتولي مختلف الوظائف، إنشاء ديوان للحرف، حرية الصحافة. وقد لوحظ أنه لم ترد كلمة استقلال في الملحق لكن روحها كان سائدا[1].

يعتبر هذا الملحق أهم وأول وثيقة يتحدث فيها الوطنيون الجزائريون المعتدلون عن دولة جزائرية، وأمة سيدة وهي كلمات لم ترد حتى في البيان[2].

و يمكن القول من جهة أخرى بأن الملحق فيه تراجع عما جاء في البيان، لا سيما في القسم الثاني منه الذي تضمن مطالب مستعجلة لا تنتظر التأخير، و هي إصلاحات سياسية تتعلق بالتمثيل والمساواة واقتصادية واجتماعية[3] لقيت المطالب معارضة كبيرة من رجال السياسة والقانونيين الفرنسيين الذي صرحوا أن الأمة الفرنسية أمة لاتينية مسيحية، ولا يمكن لها أن تقبل في مدينتها بجزائري مسلم دون المساس بوحدتها الوطنية، فلا بد أن يتخلى عن دينه، حتى يرتقي إلى مستوى المواطنة.[4] و هذا الموقف لم يكن موقفا معزولا لبعض الشخصيات، ولكنه الموقف الحقيقي للسلطة الفرنسية، فالجنرال كاترو Catroux الذي كان يعتقد أنه سيتبع سياسة ليبيرالية باعتباره من مواليد مدينة سعيدة"، وعلى درايته بواقع الجزائريين نراه يرفض البيان بشكل واضح و أبلغ بذلك لجنة الإصلاحات، و صارحها بأن فرنسا غير مستعدة لتغيير قانون الجزائر، وأن استقلالها وهم، لأنها غير مؤهلة لذلك عمليا، و هي تشكل مع فرنسا أمة واحدة.[5] و عندما صادقت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني[6].C.F.L.N في 3 أوت 1943 على أول دفعة من الإصلاحات، لم تكن تلبي طموحات أصحاب البيان.[7] في 12 أوت 1943 صدرت 6 مراسيم تتعلق بالوظيف العمومي والحصول على الجنسية والتعليم الابتدائي والشركات الأهلية للادخار. لكن بتاريخ 24 أوت وضع "كاترو" حدا لمحاولة طرح أي نوع من المطالب عندما أخبر "ابن جلول" أنه قام بأقصى ما يمكن أن يقوم به، و لا يستطيع تقديم أكثر. و في سبتمبر رفض "كاترو" استقبال عباس فبعث له رسالة جافة، و مثلها لديغول مؤرخة في 18 سبتمبر 1943. مع هذا التحول رفض النواب المسلمين حضور الدورة الاستثنائية للمندوبيات المالية ليوم 22 سبتمبر 1943، و عبروا عن موقفهم في بيان. كان رد فعل كاترو حازما حيث حل المندوبيات المالية الأهلية يوم 23 سبتمبر، و أمر بسجن عباس و السايح عبد

[1]-محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 649.

[2]-أسسها الجنرال ديغول وهنري جيرو بالجزائر في 03 جوان 1943م ثم تحولت إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية .G.P.R.F

[3]-محفوظ قداش: المرجع نفسه، ص 649.

[4]-نفسه.

[5]-نفسه، ص 650.

[6]-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 214-215.

[7]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 28.

القادر، بتهمة التحريض على العصيان المدني. لكن "جاك بيرك" استطاع بتواطؤ من تامزالي عبد النور الذي تبرأ من تصرف زملائه يوم 22 سبتمبر – ترويض باقي المنتخبين،[1] و إرجاعهم إلى حضن الإدارة، التي اتهمت فرحات عباس بأنه هو من حرض على الإضراب، فجرى اعتقاله في 25 سبتمبر 1943 لأول مرة بالجنوب الوهراني رفقة عبد القادر السايح، و لم يطلق سراحه إلا في 2 ديسمبر، بعدما حرر رسالة في 15 أكتوبر للجنرال "كاترو" أكد فيها على وفائه لفرنسا .[2] تسبب ذلك الاعتقال أيضا في دخول 12 نائبا من الموقعين على البيان بيت الطاعة، وعبروا للإدارة عن ولائهم لفرنسا و اعتذارهم عن ومقاطعتهم للمجالس[3].

يبدو أن فرحات عباس حاول أن يملأ الساحة السياسية و يقدم مطالب تلقى نوعا من الإجماع لدى الجزائريين، و هذا ما يفسر اتصالاته المتكررة مع مختلف التيارات، كلما أراد تقديم مطالب للإدارة و التي تضمنت نقاطا تقدمية و جريئة قريبة من مطالب الجناح الثوري، و مُرضية لمطالب جمعية العلماء و الغريب أن النواب هممن تحمل مسؤولية تقديم هذه المطالب. ومن المؤكد أن بعضهم على الأقل لم يكن يؤمن بها بدليل التراجع الذي أبدوه بعد اعتقال "السايح" و "فرحات عباس". و لعله من النواب من كان يراهن على ما ورد في المذكرة والبيان مع ملحقه لتخويف الإدارة، والضغط عليها، لكن لم تكن لديهم الشجاعة الكافية للاستمرار في ذلك كما أنهم لم يجدوا أي سند من المجتمع أو باقي تيارات الحركة الوطنية التي كانت تعاني الضعف والتشتت – فانهاروا أمام أول امتحان.

حاول فرحات عباس" أن يدعم موقفه بإشراك صريح لباقي التيارات السياسية عوض الاكتفاء باستشارتهم، و لهذا أسس أحباب البيان والحرية في مارس 1944، لكن التجربة لم تدم طويلا وقد نسفتها حوادث الثامن ماي 1945، وتعرضت الحركة الوطنية عقبها للقمع الشامل وأعتقل أغلب قادتها لا فرق بين معتدل ومتشدد. وكان فرحات عباس من بين المعتقلين و لم يطلق سراحه إلا في مارس 1946.

مباشرة بعد خروجه من السجن سافر إلى فرنسا ليدفع عن نفسه تهمة إثارة البلبلة والتسبب في الصدام الدامي يوم الثامن ماي، ثم أنشأ حزبا جديدا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أفريل 1946 ليخوض به غمار الانتخابات التشريعية – المجلس التأسيسي – التي جرت في جوان 1946 فاز فيها الحزب الوليد بأحد عشر مقعدا، رفع عقب ذلك – في6 أوت 1946 – شعار : لا للاستقلال نعم لجمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا.[4] و لكن دفع تهمة المطالبة

[1]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 229.

[2]–نفسه.

[3]–نفسه.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 28.

بالاستقلال، والتأكيد على ربط مصير الجزائر بفرنسا، لم تشفع للحزب لدى الفرنسيين، فقد استقبل نوابه بطريقة سلبية في المجلس الوطني. فخلال مداخلة كل من فرحات عباس" و "الدكتور سعدان" في 22 و 23 أوت، تعرضت كلمتهما للمقاطعة، والسخرية أيضا من طرف النواب الفرنسيين،[1] فخاطبهم قائلا: "هذه فرصتكم الأخيرة نحن السد الأخير[2]."

كان موضوع المداخلتين الدفاع عن مشروع دستور الجمهورية الجزائرية المرتبطة بفرنسا الذي سلمه نواب الاتحاد الديمقراطي للبرلمان في 9 أوت، و الذي تضمن عدة مواد مستوحاة من الأفكار التي عبر عنها فرحات عباس في ملحق البيان، و نداؤه للشبيبة الجزائرية في ماي 1946، و هذه أهم مواده : المادة 1- أن تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر باستقلالها الذاتي و إنشاء جمهورية جزائرية و حكومة جزائرية و علم وطني. المادة 2 - الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مرتبطة فدراليا بفرنسا. أما المادة 5 فقد نصت على أن كل سكان الجزائر دون تمييز بينهم على أساس العرق أو الدين، هم مواطنون جزائريون متساوون. المادة 6 كل مواطن فرنسي يتمتع بالجزائر بالمواطن و بالمقابل كل مواطن جزائري هو مواطن فرنسي بفرنسا. المادة 9- اللغات الرسمية للجمهورية الجزائرية هي الفرنسية والعربية، وتعليم اللغتين إجباري على كل المستويات.[3] المادة 30 تضمنت مطالب تتعلق بالفلاحة والقوانين الاجتماعية، وتأكيد على احترام الملكية العقارية الفرنسية والمسلمة.[4] برهن فرحات عباس ورفاقه من خلال هذا المشروع على ميل حقيقي نحو المطالب الوطنية، فقربهم أكثر من التيار الثوري والإصلاحي. كما يدل على أن بعض المطالب "المتطرفة" التي طرحها فرحات عباس في إطار أحباب البيان والحرية، لم تكن من إملاء حزب الشعب كما يعتقد، وأصبحت في هذه المرحلة تشكل قناعة سياسية لدى العناصر الأساسية لحزب المنتخبين الاتحاد الديمقراطي.[5] تجدر الإشارة إلى أن مطالب ممثلي الشعوب المستعمرة، عرفت تقدما ملحوظا خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل الظروف التي تمت الإشارة إليها فمنتخبو ما وراء البحار، طالبوا هم أيضا أن تتخلى فرنسا عن الحكم الأحادي للشعوب المستعمرة والاعتراف بحق تقرير مصيرهم. هذه المطالب حركت الرأي العام في فرنسا و ظهرت فكرة اتخاذ سياسة إلحاق "كريمة"، و لكن مع استبعاد القطيعة[6].

[1]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص28.

[2]- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 230.

[3]-نفسه.

[4]-نفسه.

[5]-نفسه.

[6]-محمد حربي : حياة تحد صمود، المرجع السابق، ص 88.

في ظل هذه التطورات الإيجابية بالنسبة للشعوب المستعمرة، هل سيجاوب التيار اليساري الجزائري مع الوضع ويتزحزح عن مطالبه التقليدية كما فعل المنتخبون أم أنه سيتمسك بها و يفضل أن يبقى تحت وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي.

4.مطالب التيار اليساري:

يرتبط الشيوعيون الجزائريون بالحزب الشيوعي الفرنسي ارتباطا وثيقا، حتى بعد أن أسسوا حزبا جزائريا بتوجيه من الاتحاد السوفياتي [1] فقد بقي هذا الحزب تابعا للحزب الأم يسترشد به، و يتبع مواقفه حتى اعتبر مجرد زائدة فطرية له ".[2] و قد تمت الإشارة سابقا إلى بعض الخلفيات الفكرية للتيار اليساري في الجزائر و نظرته المشكلة الاستعمار، ولا شك أن مطالب الحزب الشيوعي الجزائري لا تخرج عن ذلك الإطار الإيديولوجي. فقد أحجم الشيوعون الجزائريون الخوض في المسائل السياسية بحجة التفرغ لمحاربة الفاشية، وركزوا على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. في البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي الجزائري في 17 أكتوبر 1936 نادى بجزائر حرة وسعيدة ومتأخية ومتحدة مع الشعب الفرنسي، مثمنا التطورات الإيجابية التي عرفتها الجزائر عقب فوز الجبهة الشعبية. و رفع بعض المطالب الاجتماعية " :الخبز والمدرسة السكن المحترم وتوزيع الأراضي على الفلاحين، رفع الرواتب إصلاح الضمان الاجتماعي، توفير العمل للبطالين، وقف تسريح العمال توزيعأراضي الدومين، تخفيف الضرائب على الحرفيين اتباع سياسة مائية عادلة.[3] فكل ما كان يهم الشيوعيين الجزائريين هو ترقية الوضع المادي، أما قضية الاستقلال و التحرير، فقد أصبغوا عليها معان خاصة لا تتصادم مع الاستعمار ولا تهدد وجوده.[4] التخلص من النظام الاستعماري لا يعني عند الحزب الشيوعي الانفصال عن فرنسا، فهذا أمر مستحيل، ولا يطالب به إلا مفسد وعميل للفاشية، والإمبريالية الأجنبية[5] .

عقب الهزائم الانتخابية المتتالة [6]، أدرك الحزب الشيوعي الجزائري ضرورة تغيير استراتيجياته بعد أن أصبحت القضية الوطنية مسيطرة على الرأي العام الجزائري، و قد اعترف الأمين العام للحزب العربي بوهالي – خليفة عمار أوزقان – خلال اجتماع اللجنة المركزية في جويلية 1946 أن الحزب أخطأ في تقدير قوة الحركة الوطنية، و اتخذ توجها غير

[1]– محمد حربي : حياة تحد صمود، المرجع السابق، ص 88.

[2]–نفسه.

[3]–بعد فوز الجبهة الشعبية تخلى الحزب الشيوعي عن كل مطالبه.

[4]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 323.

[5]–نفسه.

[6]–عبد الرحمان بن العقون: المرجع السابق، ص 95.

صائب كان سبب عزلته، وهو يرى أن الشيوعيين الجزائريين أمام خيارين إما إتباع سياسة متحجرة وغير واضحة، فيحكموا على حركتهم بالخمول، و إما الاندماج في الحركة الوطنية واتخاذ خطوات شجاعة[1].

غم هذا الاعتراف والنقد فإن الحزب الشيوعي لم يعرف مواقف جريئة أو شجاعة كما يتطلبه الوضع، وبقي وفيا لأطروحاته، ولم يقم إلا بمحاولة بسيطة للتقرب من باقي تيارات الحركة الوطنية، إذ لم يعد يطالب بالخبز والعمل فقط. ففي سنة 1949 أدرج اللغة العربية ضمن مطالبه، ونادي بترسيمها، – المطلب العزيز على جمعية العلماء التي ناضلت طويلا من أجله ، كما دعا إلى إنشاء لجان مهمتها الكفاح للقضاء على الاستعمار.[2] و لهذه العبارة وقع خاص على مناضلي حزب الشعب، لكنها تحمل معنى مغايرا تتناسب تماما مع الخط الإيديولوجي للحزب الشيوعي. ففي السنة الموالية – نوفمبر 1950 و بمناسبة دعوته إلى إنشاء جبهة وطنية ديمقراطية تعمل على تحقيق الاستقلال، أوضح أن هذا الاستقلال لا يعني الانفصال بل دعوة لحفظ حقوق الجميع في إطار الجمهورية الفرنسية، و الاتحاد مع الشعب الفرنسي.[3] و هكذا نلاحظ أن الحزب الشيوعي لا يطور مواقفه إلا في إطار أطروحاته القديمة، و عندها تتوقف شجاعته وجرأته، لذلك لا يشترك مع باقي تيارات الحركة الوطنية إلا عندما تقدم مطالب "معقولة"، تتجاوب مع قناعاته و هذا ما يفسر مشاركته في المؤتمر الإسلامي وغيابه في تجمع أحباب البيان الذي حمل مطالب جريئة.

[1]– عبد الرحمان بن العقون: المرجع السابق، ص 95.

[2]–عبد العزيز الثعالبي: المؤتمر الإسلامي بالقدس 1931م، تحقيق وتقديم حمدي الساحلي، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988، ص ص 11-49.

[3]–المرجع نفسه.

الفصل الثالث:

مواقف الحكومة الفرنسية من مطالب الحركة الوطنية الجزائرية

(1930م-1945م).

المطلب 01: المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م، مواقف التيارات الوطنية والحكومة الفرنسية منه.

المطلب02: مشروع بلوم فيوليت 1936م.

المطلب 03:.مشروع لجنة الإصلاحات الإسلامية 1943م.

المطلب04: قانون 07 مارس 1944م.

المطلب 05: مجازر 08 ماي 1945م.

1.المطالب الجماعية للحركة الشعبية الوطنية:

1-1- المؤتمر الإسلامي:

عقد المؤتمر الإسلامي في ظروف دولية و داخلية خاصة فعلى المستوى الدولي احتدام الصراع بين المعسكر الشرقي و المعسكر الغربي، و بروز قضية القدس و فلسطين على الساحة العربية خاصة بعد أزمة ساحة البراق بين العرب واليهود، و ظهور لجنة دولية لحل المشكل، فظهرت فكرة عقد مؤتمر إسلامي بالقدس في أكتوبر 1931 و التي أثارت جدلا واسعا، وواجه المؤتمر معارضة دولية وعربية.[1] و قد حضرته شخصيتين جزائريتين[2].

كما تزامن المؤتمر الإسلامي الجزائري مع الثورة الفلسطينية الكبرى، التي امتدت لثلاث سنوات من أفريل 1936 إلى أواخر سنة 1939[3].

بعد مؤتمر القدس عقد مؤتمر إسلامي آخر بجنيف في شهر سبتمبر 12-17 1935 و ترأسه شكيب أرسلان وحضره عن الجزائر كل من مصالي الحاج و عمار عيماش و بانون أكلي[4].

على المستوى الداخلي فإن الجزائريين جربوا النضال السياسي منذ أوائل القرن العشرين دون أن يؤدي إلى نتيجة مرضية، ما عدا بعض المشاريع الإصلاحية التي كانت تعلن عنها الإدارة من حين لآخر دون أن تنال رضا الجزائريين، ورغم ذلك لم تجد طريقها للتجسيد.[5] أما فرنسا فيبقى أهم حدث سياسي عرفته هو ظهور تجمع الجبهة الشعبية، الذي يضم الأحزاب اليسارية الفرنسية الحزب الشيوعي و الراديكالي والحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية الدولية العمالية S.F.I.O.[6]لعل أقوى سبب لظهور تجمع أحزاب اليسار هو إحساسها بالخطر بعد تولي "هتلر" الحكم، فبرزت دعوة لإنشاء جبهة شعبية بالتعاون مع بقايا اليسار والليبراليين. في ظل هذه الظروف تشكلت في فرنسا الجبهة الشعبية.[7] شارك هذا التجمع في الانتخابات التشريعية لماي 1936 فتشكلت حكومة بقيادة الاشتراكي ليون بلوم Leon Blum ،

---

[1]-عبد الرحمن بن العقون: ج03، المرجع السابق، ص 95.

[2]-نفسه.

[3]-عبد العزيز الثعالبي: المؤتمر الإسلامي بالقدس 1931، تحقيق وتقديم حمادي الساحلي، ط01، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، 1988، ص ص 11-49.

[4]-محمد الصالح محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص 51.

[5]-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 125.

[6]-عبد الرحمان بن العقون: المرجع نفسه، ص 08.

[7]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 234.

وعين فيها موريس فيوليت Maurice Viollette وزيرا لشؤون الجزائر، الذي استطاع أن يقنع رئيس الوزراء "بلوم" ببرنامجه. فبرز حينها مشروع بلوم – فيوليت، الذي يقضي بمنح الجنسية الفرنسية لفئة من الجزائريين المعتدلين، والمثقفين، دون أن يفرض عليهم التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. لا هدف للمشروع سوى تمكين بعض الجزائريين التمتع بالحقوق السياسية خاصة فيما تعلق بمسألة التمثيل في البرلمان الفرنسي.[1] وقد علقت النخبة الجزائرية بمختلف تياراتها آمالا عريضة على الجبهة الشعبية، حتى أن عدد المتجنسين ارتفع في عهدها إلى 7.817.[2] لكن إلى أي مدى كانت فكرة المؤتمر الإسلامي وليدة هذه الظروف.؟

ذهب بعض المحللين إلى أن فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري مرتبطة بالمؤتمرات الإسلامية المشار إليها ،[3] ولكن الشائع هو ربط المؤتمر بظهور الجبهة الشعبية. لا بد من التمييز هنا بين مرحلة بروز فكرة المؤتمر، التي ظهرت قبل أن توجد الجبهة في 4 في ماي 1936 بعد نتائج الدورة الأولى للانتخابات التشريعية و مرحلة تجسيد الفكرة والاتفاق على المطالب عقب فوز الجبهة الشعبية في الحكم وتشكل الحكومة في 4 جوان 1936 وهي الفترة التي يمكن أن نتحدث فيها عن تأثر أنصار المؤتمر الإسلامي بظهور حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا والتيأظهرت في صحفها خطابا إنسانيا وبرنامجا إصلاحيا طموحا، ووعودا لم يعهدها الجزائريون من قبل.[4] من حيث المبدأ فإن فكرة التجمع والوحدة هي وليدة وعي بعض الشخصيات – عبد الحميد ابن باديس بالخصوص – الجزائرية بواقع مجتمعهم، الذي كان يسير من سيئ إلى أسوأ، دون أن يتمكن النضال من تحقيق مكاسب إيجابية، وكانت الحكومة الفرنسية تقابل شكوى الجزائريين بإرسال اللجان وزيارة المسؤولين، وهي طريقتها للتسكين والتخدير وإخفاء صوت الشكوى.[5] فكان لا بد من التفكير في سلوك أسلوب جديد مع الإدارة. يبدو أن عبد الحميد بن باديس أول من بادر إلى الدعوة لتوحيد جهود الحركة الوطنية منذ وقت مبكر، خلال الفترة الممتدة من 1930 و1936[6] وغالبا ما يذكر نداءه الذي نشره في جريدة الدفاع la Défense الناطقة بالفرنسية[7] في 3 جانفي 1936.[8] ويذكر بعض المؤرخين، أن المنتخبين كانوا يتطلعون أيضا إلى إنشاء حزب سياسي خاص بالمسلمين، منذ أفريل 1934، ثم تحدث العلماء عن الفكرة في مارس 1935 لتتناولها جريدة في 19 جويلية

[1]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 235.

[2]–الشهاب: ج03، م 12، 02 ماي 1937، ص ص 159–178.

[3]–نفسه.

[4]–سعد الله: المرجع السابق، ص 152.

[5]–محمد البشير الإبراهيمي: يوم الجزائر، الشهاب ج04، م12، 1936، ص ص 195–197.

[6]–سعد الله: المرجع نفسه، ص 152.

[7]–مدير الجريدة هو محمد الأمين العمودي صدر منها العدد الأول في جانفي 1934، أخذت على عاتقها قضية الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين.

[8]–رابح تركي عمامرة: المرجع السابق، ص 100.

تحت عنوان من أجل حزب سياسي إسلامي.[1] أفصح ابن باديس عن نيته للدعوة إلى مؤتمر خلال اجتماع طارئ للمكتب الدائم للجمعية جرى أواخر 1935، و علل دعوته بتدهور الحالة العامة، وتشتت الأحزاب.[2] وقد تزامن ذلك مع سعي المنتخبين لإنشاء حزب سياسي، واجتمعوا لهذا الغرض في 17 نوفمبر 1935و كونوا لجنة من إثنى عشر عضوا لمتابعة الموضوع [3] قبلها بشهر دعت جريدة "الوفاق" كل لأبناء الجزائر المخلصين إلى الوحدة من أجل بناء أمة قوية .[4] و لعل هذه الدعوات المبكرة و المتكررة للوحدة من قبل المنتخبين هو ما جعل المؤرخ الفرنسي "شارل روبارأجرون" يستنتج أن ابن باديس كان له هدف آخر من دعوته، و هو قطع الطريق أمام الدكتور بن جلول، الذي كان يتطلع إلى إنشاء حزب سيتبنى بالضرورة فكرة الفرنسة .[5] رغم ما يبدو من كلام البشير الإبراهيمي أن كل من ابن باديس و ابن جلول اتفقا على الدعوة إلى المؤتمر . ... تلك الدعوة الجامعة التي أذاعها الأستاذ عبد الحميد ابن باديس رئيس جمعية العلماء، و الدكتور ابن جلول رئيس جمعية النواب بعمالة قسنطينة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري [6] لكن الأيام ستكشف أن هذا التوافق لم يكن صحيحا . وقد أثارت هذه الدعوة ردة فعل معارضة و استنكار من خصوم الجمعية لأنها تتدخل في السياسة[7].

1-1-1. الأطراف المشاركة في المؤتمر:ضم المؤتمر إذا العلماء و الشيوعيين الذين كانوا ينشطون تحت اسم المنطقة الجزائرية التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي .[8] و فدرالية المنتخبين و بعد عمل تحضيري استغرق أقل من شهر من 16 ماي إلى 6 جوان انعقد المؤتمر في اليوم الموالي الموافق ليوم الأحد 17 ربيع الأول 1355هـ. توجت أشغاله بالاتفاق على جملة من المطالب، و إنشاء لجنة مؤقتة تتكون من تسعة أعضاء: ثلاثة من النواب و هم: الدكتور بن جلول رئيس المؤتمر ، الصيدلي عبد الرحمن بوكردنه ، المحامي طالب عبد السلام، وثلاثة من العلماء : الإبراهيمي ، الطيب العقبي ، مُحَمَّد خير الدين و عن الشبان ابن الحاج ، و السيد بوشامة ، و السيد عبد الله العنابي. تكفلت هذه اللجنة بترتيب المطالب و أيضا التحضير لإنشاءاللجنة التنفيذية،[9]كماأعدت ملفا خاصا بالمطالب المتفق عليها سلم لهيئة تتكون من: الأمين

[1]-عمامرة: المرجع السابق، ص 100.
[2]-مُحَمَّد خير الدين الشيخ: مذكرات، ج01، المرجع السابق، ص 327.
[3]-نفسه.
[4]-نفسه.
[5]-البصائر: س 01ن ع 23، 12 جوان 1936، ص 02.
[6]-المصدر نفسه.
[7]-بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 368.
[8]-الإبراهيمي: الآثار، المصدر السابق، ص 238.
[9]-الإبراهيمي: المصدر السابق، ص 254-255.

العمودي و عمار أوزقان و الأستاذ ابن الحاج. و بعد أن تتكون اللجنة التنفيذية تسلم الهيئة الملف لها، لتتولى تنظيم و طبع " كراس المؤتمر الإسلامي الجزائري" و تقديم المطالب للجهات الحكومية عن طريق وفد من النواب.[1] و قبل الحديث عن مطالب المؤتمر لا بد من الحديث عن سلسلة الاجتماعات التي سبقت يوم انعقاد المؤتمر أي يوم السبت 6 جوان 1936 امتدت من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الثانية صباحا من اليوم الموالي، و التي جرى خلالها الاتفاق على المطالب، و هذا ما سجلته لنا الشهاب على لسان مُحَّد البشير الإبراهيمي أحد الفاعلين في هذه الاجتماعات التي جرت على الترتيب الاتي : 1- اجتماع بنادي الترقي افتتح على الساعة التاسعة صباحا، حضره منتدبين للجان التحضيرية ممثلين عن العمالات الثلاث، و نواب بلديون، و أعيان، حضره : الدكتور سعدان نائب عمالي من بسكرة، و ابن باديس و الإبراهيمي و الشيخ خير الدين. انتهى على الساعة 12 . 2- اجتماع للأعيان والنواب بالنادي الرياضي مساء 3- اجتماع آخر لهيئة النواب بقاعة قيدون تيل" مساء 4- اجتماع جرى على الساعة التاسعة ليلا جمع بين النواب ممثلي الجمعية و الشبان والأعيان بقاعة " قيون تيل"، و فيه جرى الاتفاق على صورة المطالب و تعيين ابن جلول رئيسا للمؤتمر، انتهى الاجتماع على الساعة 12 ليلا 5- عقد النواب اجتماعا على انفراد تناولوا فيه: "أعمالهم الخصوصية" إلى الساعة الثانية صباحا.[2] أما المطالب التي جرى الاتفاق عليها عقب هذه الاجتماعات، و يمكن اعتبارها النسخة الأصلية لمطالب المؤتمر، و هي التي أجمع عليها مرة أخرى المؤتمرون في اليوم الموالي يوم 7 جوان، و هو اليوم الرسمي للمؤتمر فقد وسمت بالمطالب العامة وصنفت إلى قرارات و اقتراحات فردية:

أولا القارارت : -1- ثقة المؤتمر في حكومة الجبهة الشعبية الجديدة 2- إلغاء القوانين و القرارات الاستثنائية الخاصة بالمسلمين -3 تخويل المسلمين جميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون مع المحافظ على أحواله الذاتية الإسلامية و إدخال إصلاحات عليها . 4- تخويل المسلمين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي، انتخاب مشترك بين المسلمين و الفرنسيين -5 تأسيس لجنة تنفيذية للمؤتمر . ثانيا الاقتراحات الفردية -1 : إلغاء الولاية العامة و ما يتبعها من دوائر مختلطة و قواد، و مجالس نيابية مالية، والمجلس الأعلى 2- إلغاء المحاكم العسكرية -3 عقد مؤتمر بهذا الاسم و الروح عند كل مناسبة 4- تكريم الرجال الذين عملوا لخير الجزائر بلا فرق بين أجناسهم الأحياء منهم والأموات. -5- طرح كلمة الأنديجينا. 6- العفو عن المحكوم عليهم في حوادث 5 اوت 1934 بقسنطينة.[3] إذا أردنا أن نقارن بين هذه المطالب و المطالب التي حملها وفد المؤتمر المكون من 16 شخصية إلى حكومة الجبهة الشعبية والتي تم مناقشتها مرة أخرى خلال اجتماع اللجنة

[1]-الشهاب: ج04، م12، ص ص 200-201.

[2]-نفسه.

[3]-الشهاب: المصدر السابق، ص 203.

التنفيذية بين 5-7 جويلية 1936[1] سنجد بعض نقاط الاختلاف ففي مسودة المطالب لا نجد تصريحا بمطلب الإلحاق الذي نجه في نسخة المطالب النهائية، كما أن مطلب ترسيم اللغة العربية على قدم المساواة مع الفرنسية و اعتمادها في المناشير الرسمية الذي قدمه ابن باديس للمؤتمر باسم الجمعية لا نجده في لا في المطالب العامة و لا في كراسة المطالب، و نجد بدل ذلك مطلب رفع القوانين التي اتخذت ضد اللغة العربية و حرية الصحافة والتعليم العربيين، رغم أن المطالب التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية كانت مفصلة وشملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الدينية[2].

1-1-2.موقف الجزائريين من المؤتمر: استقبل الجزائريون فكرة الوحدة بحماس كبير و عاطفة جياشة، عبر عنها البعض "برعشة الاندفاع الوحدوية و الديمقراطية[3]. "

يوم المؤتمر بالنسبة لمحمد البشير الإبراهيمي يوم " أغر مُحَجَّل تمثلت فيه الأمة روحا و جسما"، و "الحجر الأساس لبناء مستقبل الأمة [4]، و يومها المشهود الذي يحق لها أن تبدأ به تاريخها الجديد [5] و بالنسبة لعبد الحميد ابن باديس هو "أعظم حادث وقع في الجزائر الإسلامية في تاريخها الحديث"، و أعم و أعظم فائدة من إنجازين يعتز بهما : إنشاء جريدة المنتقد ثم الشهاب و تأسيس جمعية العلماء.[6] في المقابل هناك من شكك في أهمية المؤتمر و جدواه، و نفى وجود أي انسجام بين المشاركين فيه. علق أحدهم على من وصف المؤتمر بالجامع الموحد: " لا ندري في الحقيقة هل علينا أن نضحك أو نبكي من هذا التأكيد".[7] و هناك من تنبأ بتشتت لجنته التنفيذية و انهياره كقصر من ورق.[8] أما الانتقاد اللاذع للمؤتمر و للجمعية بالخصوص، فقد جاء من المفكر الجزائري "ملك بن نبي"، الذي عاب عليها تسليم القيادة للمنتخبين، مما تسبب في انهيار المؤتمر و انتشار مرض الكلام و الثرثرة و وقوع الكثير ضحية جاذبية الظهور، الفخ الذي يجيد المستعمر نصبه للحركات الناشئة حتى تهوي نحو الأسفل.[9] ثم اتهم الجمعية بالقصور في فهم وسائل الاستعمار في مجال الصراع الفكري،[10] و وصف زعماء الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي - جمال الدين الأفغاني و عبده و - أيضا

---

[1]-المصدر نفسه، ص 230.

[2]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 239.

[3]-البصائر: ع 23، 13 جوان 1963، ص 2.

[4]-الشهاب، المصدر نفسه، ص 201.

[5]-نفسه، ص 227.

[6]-إبراهيم طاس: نفسه.

[7]-مالك بن نبي: مذكرات شاهد للقرن، ط02، دار الفكر، دمشق، 1984، ص ص 384-385.

[8]-نفسه.

[9]-مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة: عبد الصابور شاهين، سوريا، 1986، ص 41.

[10]-نفسه، ص ص 30-35.

بالقصور في إدراك مشكلة العالم الإسلامي، فتوجهوا نحو محاربة أعراض المرض و تركوا الداء، و تسببوا في الترويج لاتخاذ الطريق السهل، وهو المطالبة بالحقوق الخلابة المغربة، و إهمال الواجبات .و العلماء بمشاركتهم لطخوا ثيابهم البيضاء بوحل السياسة، وارتكبوا أكبر زلة[1].

انتقد أحد إطارات الجمعية هذا الرأي و نفى أن تكون حركة النهضة في الجزائر توقفت بسبب مشاركة الجمعية في المؤتمر، ورأى أن "ابن نبي" المعروف كإنسان وديع و مهذب فقد توازنه في هذا الكتاب.[2] من معارضي المؤتمر أيضا و منتقديه نجم شمال إفريقيا الذي استنكر المطالبة بإلحاق الجزائر بفرنسا، كما عارض مطلب تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، لكنه ساند مطلب إلغاء الحكومة العامة والبلديات المختلطة.[3] و يبدو أن النجم لم يقاطع تماما المؤتمر بسبب هذه المعارضة فقد كان حاضرا فيه من خلال بعض فروعه من تلمسان ، و مستغانم و العاصمة، التي ساهمت في حفظ النظام يوم انعقاده، كما وجد ممثلون له في بعض اللجان،[4] تعبيرا عن موقف مرحلي، بهدف تخفيف الضغط على الشعب الجزائري إذا ما استجابت فرنسا لتلك المطالب المتواضعة. لكن العلماء كانوا شبه متأكدين أنها لن تستجيب لتلك المطالب، وأنه ستقوم الحجة على من يحسن الظن بفرنسا و يدرك الشعب الجزائري أن الحقوق التي أخذت اغتصابا لا تسترجع إلا غلابا[5].

انتقل وفد المؤتمر إلى فرنسا يوم 18 جويلية وتكون من 15 شخصية أهمها: الإبراهيمي، ابن باديس، فرحات عباس ابن جلول، الطيب العقبي.[6] قابل الوفد في فرنسا شخصيات من الحكومة الفرنسية منها السيد فيوليت الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية الذي مدح اللغة العربية بتصنع ظاهر ، الكاتب لوزارة الداخلية الذي وعد بالتنقل إلى الجزائر و النظر في الحالة، وزير الحربية "دلاديبه"، الذي صارح الوفد بأنه سيعارض السماح للجزائري أن يكون نائبا في البرلمان إذا بقي متمسكا بالأحوال الشخصية الإسلامية، كما التقى وفد المؤتمر الإسلامي رئيس الوزراء الفرنسي بلوم الذي استقبل أعضاءه بلطف، وعبر عن سعادته كيهودي أن يستقبل مسلمين، و عندما أبدى ابن باديس خشيته أن يرجع الوفد فارغ اليدين أجاب السيد بلوم: "كيف ترجعون بأيديكم فارغة و أنا أشتغل و عزيزي فيوليت من الآن في مطالبكم". زار الوفد الأحزاب المشكلة للجبهة الشعبية – الحزب الاشتراكي والشيوعي – وقد أبديا موافقتهما لمطالب المؤتمر . أما الحزب

[1]-البصائر: المصدر، ع89، 08 أوت 1949، ص 03.
[2]-أحمد مهساس: الحركة الثورية، ص ص 126-127.
[3]-محمد قنانش: الحركة الاستقلالية، ص 70.
[4]-البصائر: ع37، 1936، ص 06.
[5]-الشهاب: ج04، م12، ص ص 235-236.
[6]-البصائر: ع38، 09 أكتوبر 1936ن ص ص 02-03.

الراديكالي، فقد أبدى أعضاؤه تحفظا، ووعدوا بإرسال لجنة برلمانية و هو ما أقرته الحكومة. من الواضح أن الحكومة الفرنسية بكل أطيافها أدارت ظهرها للوفد و مطالبه، فلم يجن من سفره سوى الوعود و الكلمات الطيبة. رغم ذلك، اعتبر عبد الحميد بن باديس أن زيارة الوفد حققت ما لم يتحقق من قبل، و هو تأدية مطالب الأمة بصدق وأمانة و تعريف فرنسا و حكومتها و أحزابها بأن وراء البحر أمة جزائرية تعاني و تطالب بحقوقها .[1] و لعل القارئ يشعر أن ابن باديس وكأنه يعزي نفسه بهذا الكلام الذي يؤكد شيئا واحدا و هو أن النتيجة كانت هزيلة و محبطة، و إيجابات المسؤولين الفرنسيين توحي بأنهم كانوا متواطئين على عدم تحقيق أي مطلب من مطالب المؤتمر. وقد عبر ابن باديس عن شيئ من ذلك الإحباط في خطابه بالملعب البلدي أثناء التجمع الذي أقامه الوفد العائد من باريس فقد تحدث عن تعلق الشعب الجزائري بالحرية وأضاف: " ... و سنعرف في المستقبل كيف نعمل لها و كيف نحيا ونموت لأجلها .[2] ثم قال أن الجزائريين مدوا أيدهم للحكومة الفرنسية وفتحوا قلوبهم لها فإن ضيعت هذه الفرصة " فإننا نقبض أيدينا، و نغلق قلوبنا، فلا نفتحها إلى الأبد". واعتبر أن ما قام به الشعب الجزائري من خلال المؤتمر ما هو إلا وثبة و خطوة و بعدها إما الحياة و إما الممات[3]."

1-3.اغتيال المفتي كحول وتشتت المؤتمر:

عندما كان ابن باديس يلقي هذه الكلمة النارية، حدثت يوم الأحد 2 أوت 1936 جريمة اغتيال المفتي ابن دالي[4]، المقرب من الإدارة وبينه وبين الجمعية خلافات ظاهرة. وكان قد أرسل برقية إلى باريس للاحتجاج على وفد المؤتمر غير الشرعي، لأنه لا يمثل إلا أقلية ضعيفة من المسلمين.[5] وبإيعاز من بعض اليهود في الجزائر العاملين لصالح الحركة الصهيونية اتهم بالجريمة الطيب العقبي، والشيخ عباس التركي، وهو من أثرياء العاصمة، وممول جريدة "الدفاع" ونادي الترقي. يُذكر أن حادث الاغتيال تزامن مع حملة جمع الأموال التي قام بها نشطاء صهاينة بالجزائر من أجل شراء الأراضي في فلسطين، وخشية أن يقوم العقبي بحملة توعية لنصرة فلسطين فيفسد عليهم عملية جمع الأموال[6]، اقترح عليه يهوديان من رواد نادي الترقي، وتربطه بهما علاقة صداقة هما: الدكتور لوفراني" و "قوزلان"، فكرة إنشاء جمعية صداقة بين اليهود والمسلمين، باسم "إبراهيم الخليل" وقد رحب العقبي بالفكرة وشاع الحديث عنها في الصحافة، ولكن لم يكتب للمشروع

[1]-الشهاب: ج06، م12ن 1936، ص 272.

[2]-عبد الرحمان بن العقون: الكفاح...، المرجع السابق، ص 38.

[3]-جريدة الزهرة التونسية: ع 819، 1936، ص 02

[4]-البصائر: ع41، 28 جوان 1948، ص 02.

[5]-محمد قنانش: المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، دحلب، الجزائر، دت، ص ص 79-80.

[6]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 244.

أن يتحقق و جاءت حادثة مقتل الشيخ كحول، فكانت فرصة لهما لتحييد دور الشيخ وضمان عدم اشتغاله على قضية فلسطين، وأوعزا إلى الإدارة باتهامه مع "عباس التركي" ليصيبا هدفين بحجر واحد كما يقال.[1] أما فرحات عباس فقد اتهم مباشرة الإدارة، بنسج مؤامرة الاغتيال، لإثارة الفتنة بين الجزائريين، والتي شارك فيها الضحية عندما أرسلبرقية لرئيس المحكمة الفرنسية لإفشال مهمة الوفد وكان ذلك بتحريض من الإدارة في الجزائر. دافع إذا فرحات عباس عن العقبي وبرأه من التهمة.[2] لكن الشيخ خضع بسبب الاتهام لسلسلة من المحاكمات استمرت من أوت 1936 إلى جوان 1939، و هو ما ترك أثرا بليغا على نفسيته ومواقفه .[3] كان هذا الاتهام أكبر محنة تتعرض لها الجمعية و المؤتمر، واعتبرها الإبراهيمي مكيدة مدبرة من خصوم كبار .[4] وصل صدى الحادثة، إلى بعض الصحف العربية مثل "الزهرة التونسية" و "النهار " السورية .[5] لقد كشفت حادثة "الاغتيال عن هشاشة المؤتمر الإسلامي، التي كانت مخبأة وراء العواطف الجياشة و تعابير التضخيم و التفخيم للمؤتمر. أما المحنة الثانية التي لحقت بالمؤتمر والجمعية على الخصوص، فهي انقلاب ابن جلول" و تحوله إلى خصم للعلماء حيث أدلى في 12 أوت الجريدة فرنسية، بتصريحات مسيئة للجمعية لكنه لم يتهمها بقتل المفتي .[6] ثم وعد الجمعية بنشر تكذيب و لكنه لم يفعل، فعلقت البصائر بهذه العبارة: " وقعت حادثة الاغتيال المشئومة فاغتيل معها عقل الرجل" .[7] و إمعانا منه في معاداة الجمعية، أقام بقسنطينة في 11 أكتوبر 1936 "زردة[8]. وصفتها الجمعية بالعمل السخيف و الزرداب و الفضيحة هدفها هو معاكسة الجمعية .[9] و كانت تلك "الزردة" تعبيرا من ابن جلول عن قطيعته مع العلماء. إلا أن خصومته للمؤتمر لم تكن وليدة فتنة اغتيال المفتي، أو العودة المخيبة لوفد المؤتمر، و لكنها ترجع لفترة التحضير له. هذا ما كشفه ابن باديس بعد ما يقارب الخمسة أشهر من انعقاد المؤتمر[10].

بالإضافة إلى هذه المشاكل التي اعترضت طريق المؤتمر الإسلامي فأضعفته و شتت شمله فإن موقف الحكومة الفرنسية زادته ضعفا.

---

[1]–عبد الكريم بوصفصاف: تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق، ص 119.

[2]–البصائر: العدد3، 04 سبتمبر 1936، ص 01.

[3]–المصدر، نفسه.

[4]–نفسه.

[5]–نفسه، ص 03.

[6]–نفسه، ص 04.

[7]–المصدر نفسه، ع43، 1936، ص 01.

[8]–عبد الرحمان بن العقون: المرجع السابق، ص 71.

[9]–البصائر، المصدر نفسه، ع60، 1937، ص ص 02-03.

[10]–البصائر: ع59، 19 مارس 1937، ص ص 03،06.

1–1–4.موقف الحكومة الفرنسية من مطالب المؤتمر:

إن بوادر هذا الموقف ظهر لوفد المؤتمر خلال لقائه بالمسئولين الفرنسيين الذين اكتفوا بعبارات المجاملة و تقديم الوعود أو الرفض الصريح لبعض المطالب. و رغم تأكيد "فيوليت" أنه سيبدأ رفقة رئيسه الاشتغال في المطالب فورا ، ولكنا لحكومة لم تبدأ النظر فيها إلا بعد ما يقارب العام. وكان يتوقع أن ترسل لجنة برلمانية في أكتوبر أو نوفمبر 1936 لكن تأخرت إلى مارس 1937 ، و قد ترأسها جوزيف لافروسلبير) من الاتحاد الراديكالي الاشتراكي) و ضمت بيار بلوش" نائبا للرئيس، و أحد عشر عضوا،[1] قامت بداية من 2 مارس بجولة في شرق و غرب الجزائر و وسطها .[2] بمناسبة حلول هذه اللجنة كتبت البصائر تحت عنوان: "ليس الخبز هو كل ما تطلبه الجزائر أيها المغالطون"، وطالبت ببرنامج إصلاح شامل حتى تنهض الجزائر من كبوتها ثم ذكرت الجريدة بمطالب الأمة التي حملها وفد المؤتمر[3].

كما نشرت "البصائر" قبل ذلك كتابا مفتوحا إلى لجنة البحث البرلمانية أعده "جماعة من أحرار الجزائريين" كما وصفتهم وتضمن الكتاب تسعة عشر مطلبا، ودعت الصحيفة النواب إلى الاسترشاد بهذه العريضة.[4]وبعد اللجنة زار الجزائر "أوبو " (Aubeaud)وكيل وزير الداخلية المكلف بالشؤون الجزائرية، وهو راديكالي معروف بعدائه لكل تغيير في الجزائر،[5] الذي فاجأ الجميع بالدعوة إلى اتخاذ مزيد من إجراءات القمع والتشديد[6].

يمكن تلخيص أسباب فشل المؤتمر الإسلامي في النقاط الآتية: – قام على تحالفات غير منطقية بل إن رئيسه كان من المعرقلين لنشاطه، رغم ذلك سكت عنه العلماء، ونصبوه رئيسا له وناطقاً باسم لجنته التنفيذية. – الآمال المعلقة على الجبهة الشعبية كانت وهمية وواهية، لأن اليسار الفرنسي أهمل المسألة الاستعمارية في لقاءاته ومؤتمراته وحتى البرنامج المشترك للجبهة الشعبية لم تعرها أي اهتمام[7] .

– غياب النظرة الواقعية للأمور وطغيان الجانب الحماسي وهذا ما يفسر الإنهيار السريع للمؤتمر الإسلامي، الذي لم يعد له أي مفعول بعد سنته الأولى. لكن عندما يكون الوضع متدهورا فإن مجرد الاجتماع ولو كان ظاهريا يعد إنجازا. لعل

---

[1]–شارل روبير أجرون: أحداث 1936 بالجزائر، المصدر السابق، ص 143.

[2]–عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي، ج02، المرجع السابق، ص74.

[3]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 246.

[4]–نفسه.

[5]–نفسه.مُحَّد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصرة، ج01، سوريا، 1999، ص ص 53-54.

[6]–نفسه.

[7]–علي تابليت: المرجع السابق، ص 32.

المستفيد الوحيد من المؤتمر هو نجم شمال إفريقيا، ومصالي الحاج، الذي استطاع أن يأخذ الكلمة أثناء تجمع الوفد العائد من باريس بملعب "بلكور" في 2 أوت، وألقى خطابا تاريخيا فتح له أبواب الجزائر على مصراعيها[1].

عقب ذلك قام بجولة في مختلف المدن الجزائرية أنشأ خلالها 31 فرعا لنجم شمال

إفريقيا بالإضافة إلى ما يقارب الثلاثين فرعا كان موجودا قبل مجيئ مصالي[2].

ستعرف الحياة السياسية في الجزائر ركودا عاما بعد تجربة المؤتمر الإسلامي بسبب القمع وظروف الحرب العالمية الثانية، ثم شهدت بعض الانتعاش عقب نزول الحلفاء بميناء الجزائر، لتستيقظ مرة أخرى بعض آمال الجزائريين، وسيتصدر المشهد هذه المرة فرحات عباس صاحب فكرة البيان.

1-5. أحباب البيان والحرية.

يعتبر هذا التجمع التنظيم السياسي الثاني الذي يجمع تيارات الحركة الوطنية بعد المؤتمر الإسلامي لكن بمشاركة حزب الشعب هذه المرة، وغياب الحزب الشيوعي الذي عارض مطالب أحباب البيان بشكل واضح لأسباب إديولوجية،[3] وقد وصف الملتفون حوله بأبشع الأوصاف فهم وطنيون مزيفون وعصابة مفسدين متحالفون مع الفاشية والامبريالية. وأسس حركة مضادة أطلق عليها "أحباب الديمقراطية"، دعت في بيان لها الجزائريين إلى المساهمة في بناء فرنسا الجديدة، لتخليص الجزائر من الاستعمار.[4] ظهر أحباب البيان في 14 مارس 1944 ،[5] وقد مهد له اجتماع جرى من 2 إلى 4 مارس 1944، ضم ممثلين عن المنتخبين، و حزب الشعب و العلماء وتنظيمات اجتماعية أخرى ونصب مصالي الحاج - المعتقل - رئيسا شرفيا لهذا الاجتماع[6] وغالبا ما يعتبر "أحباب البيان" رد فعل على أمرية 7 مارس 1944 التي أصدرها ديغول رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، والتي لم تكن تتجاوب ومطالب الجزائريين. لكن من الضروري التذكير أن فرحات عباس الذي تصدر المشهد السياسي الجزائري بعد نزول الحلفاء بالجزائر كان حريصا منذ 1942 على تقديمطالب جامعة للسلطات الفرنسية من خلال المشاورات والاتصالات العديدة التي أجراها مع حزب الشعب، أو جمعية العلماء المسلمين، وهذا ما لمسناه من خلال مذكرة ديسمبر 1942 و بيان الشعب الجزائري

[1]-الزبيري: المصدر السابق، ص ص 45-47.

[2]-المصدر نفسه.

[3]-علي تابليت: المرجع نفسه، ص 32.

[4]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 249.

[5]-نفسه.

[6]-الشاذلي المكي: حوادث 08 ماي 1945م حقائقها و أسبابها ونتائجها، الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، س07، ع53، 1978، ص 80.

في نسختيه الأولى والثانية. فهذه الوثائق لم يتم إعدادها إلا بعد التشاور مع باقي تيارات الحركة الوطنية.[1] فكان أحباب البيان والحرية تتويجا لمساعي زعيم المنتخبين التشاورية منذ سنتين مع العلماء وحزب الشعب.[2] ومن أهم أهداف التنظيم الجديد التعريف ببيان الشعب الجزائري والدفاع عنه ومساعدة ضحايا القمع والقوانين الاستثنائية، وتعميم فكرة الأمة الجزائرية والجمهورية الجزائرية المستقلة ذاتيا والمتحدة مع فرنسا. وكان سبيل نشر هذه الأفكار هي الندوات والمحاضرات وتأسيس اللجان المحلية.[3] ولنفس الغرض أنشأ فرحات عباس جريدة أسبوعية بعنوان "المساواة "l'Egalité في سبتمبر 1944.[4]

أفصح "حزب" أحباب البيان والحرية عن مطالبه في عدة مناسبات، أهمها يوم 25 جانفي 1945، بمناسبة انعقاد ندوة إعلامية لفروع أحباب البيان بمدينة الجزائر، وقد طالب خلال الندوة بـ إقامة نظام سياسي ديمقراطي يعطي الفرصة للجزائريين لممارسة السلطة، وتحويل الحكومة العامة إلى حكمة جزائرية، تحويل المجالس الجزائرية إلى برلمان جزائري، التمثيل المتساوي في المؤسسات الحكومية والمجالس وبناءا على ذلك يجب إلغاء البلديات المختلطة والنظام السائد في إقليمالجنوب، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، حرية ممارسة شعائر الدين الإسلامي طبقا لمبدأ فصل الكنيسة عن الدولة ، العفو العام و تحرير كل المساجين و الخاضعين للإقامة الجبرية خاصة مصالي الحاج .[5] و خلال الندوة[6] المنعقدة بين 4-2 مارس 1945، أكدت حركة " أحباب البيان" أن بيان الشعب الجزائري الصادر في 10 فيفري 1943، هو الركيزة الأساسية لنشاطه السياسي، و تم تبني خلال الاجتماع كل المطالب الواردة في البيان مع المطالبة بالاعتراف بالعلم الجزائري.[7] تذهب بعض التحاليل الفرنسية إلى أن فرحات عباس كان واقعا تحت ضغط العناصر المتطرفة " حزب الشعب، و أن حركة أحباب البيان خرجت من سيطرته.[8] و لقد تبنت بعض المراجع الجزائرية هذا الطرح أيضا ،[9] لكن و إن كان يبدو ظاهريا صحيحا، فهو لا يعبر عن حقيقة مواقف فرحات عباس التي كانت تتطور مع تطور الظروف و تبعا لرد فعل السلطة الاستعمارية. و لعله يمكن استبعاد هذا التفسير استنادا إلى : - مطالب حركة أحباب البيان ليست

[1]-المصدر نفسه.

[2]-إبراهيم طاس: نفسه.

[3]-نفسه.

[4]-نفسه.

[5]-سعد الله: المرجع السابق، ص ص 18-19.

[6]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 251.

[7]-الشهاب: ج05، م07، 1931، ص ص 330-331.

[8]-المصدر نفسه: ج03، م13، 02 ماي 1937، ص 159.

[9]-المصدر نفسه.

جديدة فقد تبناها فرحات عباس منذ 1943 عندما أدان النظام الاستعماري و طالب بإلغائه، و لم يكن تحت ضغط أنصار حزب الشعب، أما مطلب إنشاء حكومة للجزائريين، فقد طالب به في أفريل 1941 - قبل تأسيس أحباب البيان والحرية قدم فرحات عباس استقالته من فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة في 24 فيفري 1944 مع شرح أسباب الاستقالة التي تدل على أنه يتميز بشخصية سياسية صريحة و قوية لا تخضع للضغوط [1]أنه تبنى هذه المطالب المتطرفة بعد ذلك أثناء تدخله في البرلمان الفرنسي أوت 1946وهي مستوحاة أيضا من البيان وملحقه.[2] كما أنه هو من بادر إلى التشاور مع العلماء وحزب الشعب بمحض إرادته إيمانا منه بضرورة تخطي المطالب التقليدية للمنتخبين وانتهاج طريقة جديدة مع المستعمر. وهذا ما يفسر تطور مواقفه السياسية واقترابه شيئا فشيئا من وجهة نظر التيار الثوري.

إن النضال السياسي للحركة الوطنية الذي تبنى في البداية خطابا هادئا ومنفتحا على السلطة الاستعمارية، سوف تقابله بالتجاهل والتعنت تتكرم على الجزائريين بالإصلاحات متى شاءت وعلى هواها. فإذا رأوا أنها متأخرة وغير كافية وطالبوا بما هو أفضل قابلتهم بالتآمر تارة وبالقمع تارة أخرى، وإن اجتمعت كلمتهم و خاطبوها بلسان واحد، أرعبها اتحادهم وسعت لتحطيمه باستخدام أبشع الطرق.

اتخذ موقف الإدارة الاستعمارية من مطالب الحركة الوطنية أشكالا مختلفة، فقد كان يتطور ويتلون حسب الظروف كما سبقت الإشارة، وعلى العموم فهو يتأرجح بين الترغيب عن طريق الإعلان عن بعض الإصلاحات التي تلبي بعض المطالب القديمة أو الترهيب والقمع.

2-1.مشروع بلوم فيوليت:

-إصلاحات الإدارة الاستعمارية:

ظهر هذا المشروع عقب فوز الجبهة الشعبية في انتخابات ماي 1936، وهو مشروع موريس فيوليت (Maurice violette)وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الجديدة، ثم تبناه رئيس الحكومة ليون بلوم، فارتبط باسمهما. يعتبر موريس فيوليت من أكثر الشخصيات السياسية شعبية في الجزائر لتعاطفه مع الأهالي منذ أن كان حاكما عاما، لكنه لم يكن كذلك مع الحركة الوطنية، ولا بد من التذكير أنه هو من أشرف على التحضير للاحتفالات المئوية

[1]-المصدر نفسه

[2]-نفسه.

لاحتلال الجزائر. وكان قد زار الجزائر سنة 1931 على رأس لجنة من مجلس الشيوخ كلفت بدراسة الأوضاع، والنظر في حالة الجزائريين ومطالبهم، كللت بتقديم مشروع عرف بمشروع موريس فيوليت، حث فيه صاحبه على وجوب

الإسراع في القيام بإصلاحات قبل فوات الأوان، و اشتمل هذا المشروع على إصلاح التعليم و الفلاحة، و تمكين بعض الجزائريين من بلوغ نفس حقوق الفرنسيين وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية.

تناولت وسائل الإعلام آنذاك المشروع بشكل واسع، و نوقش في البرلمان الفرنسي لمدة طويلة استمرت أربع سنوات أي إلى سنة 1935 حيث رفض.[1] و المتتبع لمسار "فيوليت" لا يشك في أفكاره الاستعمارية، وحرصه على تكريس الاحتلال في الجزائر عن طريق منح بعض الحقوق لفئات معينة من المجتمع الجزائري، و لكن نظرا للحالة المزرية التي كان عليها الجزائريون، فإنهم لم يروا في إصلاحاته و تعاطفه معهم إلا الجانب الإنساني، فكان يلقى لذلك كل الترحيب والتكريم،[2] قالت عنه الشهاب: " أنه مثل الفكرة الفرنسية الحقَّة التي تجعل مصلحة فرنسا فوق مصلحة الأحزاب و الجماعات، و مقتضى هذه المصلحة أن لا يبقى شعب عظيم كالشعب الجزائري ... على حالة من السقوط و الشقاء و البؤس لا تتناسب مع عظمة فرنسا الأممية، و لا مع ما قام به من واجبات". ووصفته بالرجل الحر المنصف[3].

تحدثت الشهاب عن مشروع بلوم فيوليت لكن أسمته في أحد أعدادها بمشروع "فيوليت الذي أصبح مشروع الحكومة"، ولاحظت أنه قامت حوله ضجة كبيرة أو : "زوبعة و أعاصير كادت أن تقلب الأرض الجزائرية ظهرا على عقب"، رغم أن الكثير من الجزائريين يجهلون محتواه، و يضنون أنه مشروع يشمل كل المجالات و الحقيقة غير ذلك .[4] و هذا دليل على أن الإعلام، و لعل بعض السياسيين أيضا لعب دورا كبيرا في التضخيم من شأنه و مغالطة الجزائريين. و لإزالت اللبس الواقع حوله نشرت المجلة محتوى المشروع، ويتضمن ستة مواد (فصول). نصت المادة الأولى منه على أن الجزائري يحق له أن يتمتع بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسي، دون التخلي عن أحواله الشخصية، إذا توفرت فيه تسعة شروط منها: أن يكون قد انخرط في الجيش الفرنسي وتحصل على رتبة ضابط أو باش شاوش بعد خمس سنوات من الخدمة العسكرية، و أن يكون حاصلا على وسام عسكري أو على صليب الحرب، و أن يكون حاصلا على شهادة تعليم عالي، أو تعليم مهني، أو منتخبا في غرفة تجارية أو فلاحية، أن يكون نائبا بإحدى المجالس المالية العامة أو البلدية ثم تحدث باقي المواد عن أعضاء مجلس إدارة الناحية الاقتصادية الجزائرية، وهم من التجار والصناع الذين تتوفر فيهم إحدى

[1]–شارل أمدري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة: المنجي سليم، دت، تونس، 1976، ص 149.

[2]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 254.

[3]–سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 88.

[4]–نفسه.

الشروط المذكورة في المادة الأولى[1]، ويتراوح عدد الجزائريين " المحضوضين" الذين سيمكنهم القانون من التمتع بحقوق المواطن الفرنسي بين 20 إلى 25 ألف مؤهلين للانتخاب في الهيئة الأولى مع الفرنسيين. [2]هكذا يبدو جليا أن المشروع يقتصر فقط على مسألة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، و بعض المجالس ذات الصبغة الاقتصادية أو الفلاحية، و لم يتطرق إلى المطالب المختلفة التي رفعها الجزائريون أثناء المؤتمر الإسلامي، والتي أرجأ فيوليت النظر فيها بعد المصادقة على مشروعه، لأن مسألة النيابة في رأيه أهم من باقي الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ...[3] و عيب هذا المشروع لا يكمن فقط في تأخير النظر في المطالب التي رفعها المؤتمر الإسلامي قبل عام، ولكن في حرمان الأهالي من نخبتهم السياسية والثقافية والاقتصادية، أي بتعبير آخر سيؤدي مشروع بلوم فيوليت إلى "تصحير" المجتمع الجزائري، مما سيكرس أكثر حالة التخلف والتهميش. لكن من حسن الحظ أن المشروع لقي معارضة قوية من الفرنسيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية البارت "لوبران (Albert Lebrun) "والكثير من النواب في البرلمان الفرنسي. لكن المعارضة الشديدة جاءت من المعمرين. نشر هذا المشروع بالجريدة الرسمية بتاريخ 30 ديسمبر 1936، وفي نفس اليوم اجتمع "ليونبلوم" بنواب الجزائر و أخبرهم أن حكومته قررت إدماج 20 ألف مسلم في الهيئة الانتخابية الأولى، فأبدى الجميع معارضته للقرار، باستثناء النائب الاشتراكي "ماريوس دوبوا[4]. (Marius Dubois) "و في الجزائر انتفض رؤساء البلديات ضد المشروع، و قاد هذه المعارضة كل من (Abbe Lamber) رئيس بلدية وهران، و "روزي (Rozis) "رئيس بلدية الجزائر، و هددوا بالاستقالة الجماعية إذا ما قبلت الحكومة به .[5] و في 14 جانفي 1937 اجتمع بمدينة الجزائر 300 معمرا ليعبروا عن رفضهم للمشروع، واعتبروه تعديا على السيادة الفرنسية في شمال إفريقيا .[6] و قد حاول وزير الداخلية "سارو (Sarraut) " إقناع المعمرين بالعدول عن موقفهم لكنه فشل .[7] أما موريس فيوليت فقد استغرب موقف المعمرين من الإصلاحات، و حذرهم من تعصبهم ونبههم إلى أن المثقفين المسلمين لم يطالبوا بوطنهم السياسي ولا الديني، و لكن فقط أن يقبل بهم الفرنسيون فيوطنهم. و إذا رفض الفرنسيون ذلك فإنهم سينشئون وطنا لهم .[8] عرض المشروع أمام النواب في 23 جانفي 1937 لكنه لم يناقش. و في 30 جانفي 1937 تكونت لجنة تقصي كان قد وعد

[1]–أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 88.

[2]–الشهاب: ج12، م12، 1937، ص 504.

[3]–المصدر نفسه، ص 88.

[4]–الشهاب: ج03، م13، 02ماي 1937، ص 160.

[5]–المصدر نفسه، ص 178.

[6]–شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالي، المرجع السابق، ص 149.

[7]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص253.

[8]–نفسه.

بها التجمع الشعبي لتحديد حاجات وتطلعات الشرعية للشعوب، و التحضير لتجديد النظام الاستعماري. ترأس اللجنة " هنري كرنوت (Henri Guernut) من رابطة حقوق الإنسان، و تضم أربعين عضوا منهم "أندري جيد(André Gide)و "جوليان ... Julien[1]و تتحدث مراجع أخرى عن وجود لجنة مشابهة أرسلتها الحكومة تحت ضغط النواب في أفريل 1937 لجنة للتقصي برلمانية يقودها راؤول أوبان (Raoul Auband) نائب كاتب الدولة

الدولة بوزارة الداخلية الذي دعا إلى إقامة سياسةتسلطية، و هو ما اعتبره المسلمون استفزازا[2] .في الواقع، بدأت السياسة السلطوية قبل دعوة "رؤول"، فبعد ثلاثة أيام من رفض البرلمان الفرنسي مناقشة المشروع، تم حل نجم شمال إفريقيا بمرسوم من رئيس الوزراء ليون بلوم، وجرت حملة اعتقالات بين مناضلي الحزب في فرنسا وعلى رأسهم مصالي الحاج[3].

توالت القوانين الجائرة، ففي مارس 1938 صدر قرار ينص على عقوبات تكميلية ضد كل من يتولى تعليم اللغة العربية والدين بدون رخصة، وآخر يضيق من حرية سفر العمال إلى فرنسا. ثم صدر في 28 أوت 1939 قرار ثالث يقضي بمراقبة المطبوعات[4].

الحرب التي شنها المعمرون والنواب على المشروع قوى موقف حزب الشعب، وأضعف موقف المؤيدين، وعلى رأسهم فرحات عباس وفدرالية المنتخبين. احتج المنتخبون على إهمال الحكومة والبرلمان الفرنسيان للمشروع وقدم 3000 منهم استقالة جماعية. وبعد أن شعر زعيما فدرالية المنتخبين ابن جلول وفرحات عباس بأن الجهات الرسمية خذلتهما أظهرا أسلوبًا جديدًا في الممارسة السياسية، فالأول اختار أن يركز على التقريب بين المسلمين والفرنسيين فأسس "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري (Rassemblement franco-musulman algérien) "الذي لقي دعمًا من الشيخ ابن باديس. أما الثاني فقد فاختار الالتحام أكثر بالطبقات الشعبية الفقيرة والنزول إلى العامة في الأسواق والمقاهي والأكواخ، فأسس "الاتحاد الشعبي الجزائري(Union Populaire Algérien) "، لكنه بقي مصرًا على مطلب الاندماج (l'intégration) الذي لا يعني إطلاقًا "التمثل(l'assimilation) "، فارتباط الجزائر بفرنسا لا يعني تخلي الجزائر عن لغتها وتقاليدها وعاداتها، بل ستحافظ على شخصيتها المتميزة.[5] أما موقف جمعية العلماء من المشروع فتراوح بين الرفض و التحفظ، و لرئيس الجمعية سوابق سلبية مع موريس فيوليت"، الذي منعه من إلقاء الدروس في

[1]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص253

[2]–نفسه.

[3]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص254.

[4]–نفسه.

[5]–نفسه.

مساجد تلمسان في 28 أفريل 1928[1]. و قال ابن باديس عن مشروع غريمه أنه غير كاف، و لكن يمكن قبوله كخطوة أولى في انتظار تنفيذ باقي الخطوات، إلى أن يتحقق التساوي التام العام الذي هو الشرط الطبيعي في سنن الاجتماع في بقاء الارتباط بصفاء و إخلاص .[2] لكن المعمرين و غيرهم من السياسيين كان أكبر ما يفزعهم هو هذا التساوي التام، ورأوا فيه تهديدا لمصالحهم فأجهضوا المشروع الذي كان خطوة أولى نحو تحقيق إصلاحات أخرى تأخذ بعين الاعتبار مطالب المؤتمر الإسلامي و قبرت بذلك مطالب الجزائريين و تأجلت أحلامهم .[3] و ذكرت "الشهاب": أنه من أسباب تراجع الحكومة في تنفيذ مشروعها الأزمة المالية التي كانت تعاني منها ، وعدم الاستقرار الوزاري و انشغال الحكومة بأزمات سياسية خارجية في أوروبا[4]. و كان عليهم الانتظار أكثر من ست سنوات حتى تفكر و تدرس الإدارة مرة أخرى سبل منحهم بعض الحقوق.

3-1.لجنة الإصلاحات الإسلامية:

سبق هذه اللجنة لجنة أخرى تدعى لجنة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية الإسلاميةC.E.E.S. التي تأسست في 3 أفريل 1943 من طرف الحاكم العام "بيروتون" جوابا عن بيان الشعب الجزائري، و قد عقدت اجتماعا لها يوم 27 أفريل دون أن يسفر الاجتماع عن قرارات مهمة .[5] و أمام هذه اللجنة قدم فرحات عباس مشروعه ضمن ملحق للبيان بعنوان برنامج إصلاحات تابع للبيان" يوم 31 ماي 1943[6].

بدت الإدارة الاستعمارية وكأنها تتجاوب مع مطالب الجزائريين، واتجهت نحو وضع برنامج شامل للترقية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. أما لجنة الإصلاحات الإسلامية،[7] فقد نشأت بقرار من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 11 ديسمبر 1943 بهدف رفع مستوى الفرنسيين المسلمين" بالجزائر ليصبحوا على نفس مستوى الفرنسيين غير المسلمين، وذلك من خلال: - منح النخبة المسلمة المواطنة الفرنسية دون شرط التخلي عن أحوالهم الشخصية القرآنية - رفع عدد الممثلين المسلمين في المجالس وتوسيع دائرة الانتخاب للمسلمين - تمكين المسلمين من تولي أكبر عدد من

[1]-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج03، المرجع السابق، ص 88.

[2]-نفسه.

[3]-شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص 140.

[4]-الشهاب: ج12، م12، 1937، ص 504.

[5]-نفسه، ص 88.

[6]-نفسه.

[7]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 255.

المناصب الإدارية – تسطير برنامج كامل للترقية الاجتماعية والاقتصادية الصالح السكان الفرنسيين المسلمين .[1] و عقب ذلك أصدر الوالي العام "كاترو" في 14 ديسمبر 1943، قرارا يتضمن أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد برنامج إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية لصالح الفرنسيين مسلمي الجزائر .[2] و قد سبق هذا القرار بيومين خطابا للجنرال ديغول بقسنطينة، أعلن فيه عن إصلاحات فورية، وقد نصت المادة الأولى من القرار، على أن سياسة فرنسا اتجاه الفرنسيين المسلمين بالجزائر يجب أن تتجه بطريقة مستمرة ومتطورة لترقية ظروفهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لتكون في مستوى ما يتمتع به الفرنسيون غير المسلمين. وتتألف اللجنة حسب قرار "كاترو" – المادة الثانية منه – من أربع موظفين سامين ومدراء المصالح المعنية و 12 عضوا : 6 مسلمين و 6 غير مسلمين ثلاث منهم من فرنسا. ويترأسها الحاكم العام، وفي حالة غيابه، الكاتب العام للحكومة العامة أما المسلمون فهم : شيخ العرب سي بوعزيز بن قانة – الدكتور بن جلول مستشار عام مندوب مالي وعضو المجلس الاستشاري المؤقت – الدكتور تامزالي، مستشار

و رئيس القسم القبائلي أو الفرع للمندوبيات المالية – المندوب المالي فضيل – الشيخ العقبي – رئيس جمعية الفلاحين قاضي عبد القادر .[3] و اتفق على أن تقدم تقريرا لها في 31 جانفي 1944.[4] إلى هذا التاريخ كانت اللجنة قد عقدت 13 جلسة استشارية من 21 ديسمبر 1943 إلى 31 جانفي [5] استمعت خلالها لعدة شخصيات: عمار أوزقان من الحزب الشيوعي البشير الإبراهيمي من جمعية العلماء، و فرحات عباس و سايح عبد القادر، كما اتصلت بمصالي الحاج.[6] استدعت لجنة الإصلاحات الإبراهيمي في 3 جانفي 1944 وقدم لها تقريرا أو مذكرة – في نفس اليوم قدم فرحات عباس و عبد القادر السائح تقريرهما – أكد فيها على الانتماء العربي الإسلامي للأمة الجزائرية، و أوضح أن ما تطرحه الحكومة من مشروع إصلاحات متعدد الجوانب يحتاج إلى تفصيل، و يرى وجوب المبادرة إلى إصلاح القضاء و إعطاء الحرية للتعليم العربي الحر، وإلغاء القرارات القديمة و تسليم المساجد للمسلمين وعدم تدخل الحكومة في تعيين الأئمة، لأن فرنسا حكومة لائكية فلا يحق لها التدخل في دين ديمقراطي لا كهنوت فيه، فالأولى تمكين الجزائريين من تأسيس جمعية دينية تتولى تسيير المسجد، وتكون هذه الجمعيات منتشرة في كل القرى ومنها يتم انتخاب أعضاء المجلس ديني أعلى. أما فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، فقد اعترض الإبراهيمي في التقرير على ما تضمنه من منح الجنسية العشرات

[1]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 255.

[2]–نفسه.

[3]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص256.

[4]–نفسه.

[5]–جمال قنان: التعليم الأهلي ي عهد الإحتلال، المرجع السابق، ص 205.

[6]–نفسه.

الآلاف من الجزائريين دون استشارة الأمة و استفتائها، واقترح إنشاء جنسية جزائرية تشمل الجميع دون تمييز و إلغاء كل التشكيلات الاستعمارية و استبدالها [1] "بحكومة الحكومة الجزائرية"، مسؤولة أمام مجلس تشريعي جزائري، و منح الوظائف الإدارية للجزائريين على أساس الكفاءة ، و اعتبار اللغة العربية لغة رسمية

إلى جانب الفرنسية، أن يحفظ لأهل كل دين حقهم في إقامة شعائرهم وحرية تصرفهم في معابدهم. المطلب الخامس يتعلق بالأحوال الشخصية التي يجب أن تخضع للقضاء الإسلامي .[2] أما مصالي الحاج فقد أرسل تقريرا مكتوبا من معتقله بقصر الشلالة أعده في 7 جانفي، وأرسله إلى اللجنة بعد ذلك بأسبوع عبر فيه عن معارضته لمشروع الإصلاحات الذي قدمته لجنة التحرير، لأنه غير ديمقراطي، قسم المجتمع الجزائري إلى أقلية محضوضة تتمتع بالامتيازات وأغلبية مهمشة.[3] من الشخصيات التي استشيرت، الطيب العقبي، الذي بعث تقريرا بتاريخ 25 جانفي 1944اقترح فيه أن يكون هناك تبادل لوجهات النظر بين الإدارة والهيئة المسلمة التي تمثلها مختلف تيارات الإسلام الجزائري[4].

نشرت أعمال لجنة الإصلاحات الإسلامية سنة 1944 في 3 أجزاء صدرت عن المطبعة الرسمية تحت إشراف الحكومة العامة بعنوان: اللجنة المكلفة بإعداد برنامج إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية لصالح المسلمين الفرنسيين بالجزائر [5].لكن يبدو أن الفرنسيين لم يكونوا جادين في الأخذ بمقترحات اللجنة، بدليل أن الجنرال ديغول أصدر أمريته الشهيرة في 7 مارس 1944 ، ومشاورات اللجنة كانت لا تزال مستمرة وقبل أن تقدم تقريرها الختامي – قدم في 4 أفريل 1944–[6] الذي من المفروض سيكون الأرضية التي يقوم عليها أي برنامج إصلاحي.

4–1.قانون 7 مارس 1944:

وصفت هذا القانون بأنه استجابة لبعض المطالب التي رفعها الجزائريون سنة 1936، وتحقيق لعدد الوعود التي تضمنها مشروع فيوليت" مع شيئ من التوسع، ولكن هذه الاستجابة كانت متأخرة. تضمنت إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية التي كانت تطبق على الجزائريين، ومنحهم كل الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون وفتح المجال أمامهم لتولي الوظائف المدنية والعسكرية و توسيع تمثيلهم في المجالس المحلية من الثلث إلى خمسي الأعضاء (المادة الرابعة)،

[1]– جمال قنان: التعليم الأهلي ي عهد الإحتلال، المرجع السابق، ص 205.

[2]–أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 137.

[3]–محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 42.

[4]–نفسه.

[5]–نفسه.

[6]–نفسه.

ولكن هذا الإجراء يخص فقط الهيئة الانتخابية الأولى التي تضم الأوروبيين و بعض فئات المجتمع الجزائري، ويرى جاك شوفالييه أن هذا القرار سيؤدي بالتدريج إلى الهيئة الانتخابية الموحدة.[1] وقد حددت المادة الثالثة من الأمرية الشروط التي يجب توفرها في الجزائري حتى يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية منها أن يبلغ من العمر 21 سنة فما فوق زائد باقي الشروط التي أشارت إليها القوانين السابقة[2]

وقد قدر عدد الجزائريين الذين سيحضون بامتياز المواطنة بما يزيد قليلا عن 65 ألف جزائري أو ما يقارب 71 ألف[3]، أما المادة السادسة فقد نصت على أن سكان وادي ميزاب سيخضعون لقانون خاص وكذلك سكان باقي المناطق الصحراوية[4].

وصف بعض الفرنسيين هذا القانون بأنه الخطوة الأكثر جرأة منذ نصف قرن، و رأى فيه آخرون إهانة للمواطنة الفرنسية، التي خضعت وانحنت أمام الإسلام[5] و هذا مجرد تهويل لتجييش المعمرين ضد القانون الذي ضيق من صلاحيات القاضي المسلم، كما فعل قبل ذلك قانون 31 ديسمبر 1859 إذ نص على أن كل سكان الجزائر يخضعون لنفس قانون العقوبات[6].

أما المعمرون فقد رأوا فيه خطرا على امتيازاتهم، وطالبوا بإلغائه و شنوا حملة إعلامية ضد الحاكم العام إيف شاتينو Yveschataigneau حاكم عام بالجزائر، سبتمبر 1944 إلى ديسمبر 1947. وطالبوا بتنحيته و اتهموه بالتخاذل، و تبجيل للحضارة الإسلامية[7].

إن الكرم الذي أبداه ديغول نحو الجزائريين من خلال هذه الأمرية ، و الذي أزعج بعض الفرنسيين الذين لم يدركوا جوهرها الاستعماري، لم يأت في مقامه المناسب، لأن ظروف الحرب العالمية الثانية التي شارك فيها الجزائريون، مجندين و متطوعين حركت و غيرت أشياء كثيرة في العالم، و في الجزائر و فتحت آفاقا جديدة فمطالب الحركة الوطنية

[1]–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 12.
[2]–محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 44.
[3]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 259.
[4]–نفسه
[5]–نفسه.
[6]–نفسه.
[7]–نفسه.

سنة 1936 لم تعد هي ذاتها سنة 1944 و هذا ما غفل عنه أو تجاهله رفقاء ديغول في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني .[1]

أدار أقطاب الحركة الوطنية ظهرهم لأمرية ديغول، لأنها كانت دون تطلعاتهم. و قد أصدر تكتل أحباب البيان والحرية بيانات عبر فيها عن تمسكه بمبادئ بيان الشعب الجزائري و رفضه لما جاء في قانون 7 مارس بعد ما يقارب العام من صدوره ،[2] ولم يرحب بها سوى عدد من ممثلي المندوبيات المالية الذين عارضوا البيان تحت ضغط الإدارة[3].

يرى فرحات عباس أن الشعب الجزائري الذي انتظر طويلا أن تمنحه الدولة الفرنسية العدالة، مضطر لاتخاذ طرق أخرى للدفاع عن حقوقه، دون أن يقطع الصلة بها .[4] لكن لم يكن هذا هو رأي حزب الشعب، الذي بدأ يستعد للاحتفال بيوم النصر ونهاية الحرب العالمية الثانية على طريقته الخاصة. وقد ردت السلطات الفرنسية على ذلك بأسلوب خاص أيضا.

5-مجازر الثامن 08 ماي 1945م:

سبقت الإشارة إلى بعض الظروف السياسية التي عرفتها الجزائر قبيل الأحداث، والتي كانت دون تطلعات الحركة الوطنية. وإذا نظرنا إلى الأوضاع الاقتصادية فإنها لا تقل عنها إحباطا وبؤسا. تعرضت الجزائر للجفاف الذي استمر لعدة سنوات بالإضافة إلى آفة الجراد خلال 1944- 1945 خاصة بعمالة قسنطينة، كما سجل تناقص المنتوج الفلاحي، وبلغ أدنى مستوياته خلال سنتي 1945 و 1946إذ انخفض بنسبة 40% بالمقارنة مع سنتي 1930 و 1940، وهو وضع لم تعرفه الجزائر منذ بداية القرن العشرين – كما سجل تراجع في إنتاج القمح مادة الاستهلاك الأساسية، ففي سنة 1939 بلغ 12 مليون قنطار بينما تراجع بين 1943 و 1945 بسبب ظروف الحرب إلى 2.450.000 قنطار.[5] وصاحب ذلك ارتفاعا ملحوظ في سعر المواد الأساسية، مما أدى إلى انتشار البؤس وسوء التغذية في مناطق كثيرة من

[1]- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 261.

[2]- نفسه.

[3]- ثابت عناد رضوان: 08 ماي 1945م في الجزائر، الجزائر، 1986، ص ص 31-36.

[4]- عبد الكريم بجاجة: فهرس تحليلي للوثائق الخاصة المحجوزة أثناء حوادث الثامن ماي 1945، مطبوعات مديرية الوثائق لولاية قسنطينة، رقم 03، 1981، ص 14.

[5]- زغيدي محمد لحسن: مجازر 08 ماي، الذاكرة، للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، الجزائر، السنة 02ن 1995، ص ص 31-32.

[5]-نفسه.

[5]-نفسه.

الجزائر، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة مثل الطاعون والتيفوس في وهران و الجزائر، وكان الريف والمناطق الداخلية أكثر بؤسا، حيث يمكن أن نجد عائلات بكاملها مشردة[1].

للتخفيف من حالة البؤس والجوع بين سكان "عين البيضاء" بالشرق الجزائري، راسل فرع الحزب الشيوعي بالمنطقة في 21 جانفي 194 ممثلي أحباب البيان، مقترحا التعاون لمساعدة أهالي المنطقة .[2] لا يستبعد أن تكون لهذه الأوضاع علاقة بأحداث الثامن ماي، ولكن هناك مؤشرات عديدة تجعلنا لا نبالغ في الربط بين الأمرين. ففي شهر فيفري 1945 انتشرت منشورات في بعض المدن تنبه الشعب إلى الأوضاع المزرية التي يعيشها بسبب الاستعمار، ومما جاء فيها: "أيها الإخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر، فالاستعمار قد خربها ماديا ومعنويا، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر و يضيف المنشور : " إن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في إطار كيان جزائري و حكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري .[3] و على المستوى الاجتماعي، رصدت تقارير فرنسية رسمية جوا من التوتر بين المجموعتين و بوادر التذمر والتمرد بين الجزائريين، دلت عليه كتابات حائطية انتشرت في مدن جزائرية مختلفة، تدعو إلى الجهاد و الثورة و الحرية و الاستقلال و تمجد أحباب البيان[4].

كما رصدت سلوكات بعض التلاميذ الدالة على أن هناك استعدادات نفسية للانتفاض. ففي منطقة بجاية عندما طلب المعلم الفرنسي من التلاميذ المسلمين أن يكتبوا عبارة: "أنا فرنسي و فرنسا وطني كتبوا بدل ذلك : " أن جزائري و الجزائر وطني ". معلم آخر كان يقدم درسا عن الإمبراطورية الرومانية وتحدث عن العبيد، فارتفع صوت تلميذ جزائري قائلا : " مثلنا". تصرفات هؤلاء الأطفال و غيرها سجلت و نقلت إلى مديرية الأمن العام . لقد كانت هناك حالة عداء واضحة بين الجزائريين و الأوربيين في الشوارع والأماكن العامة، وكثيرا ما كان الطرفان يتبادلان الشتائم. وظهرت مجموعات في المدن لمنع المسلمين من دخول المقاهي التي يرتاده الأوربيون .[5] هذه الحوادث اليومية أخذها المسؤولون الفرنسيون بعين الاعتبار و استشعروا منها الخطر. و في منتصف أفريل 1945 علمت السلطات بوجود تحضير لانتفاضة عامة .[6] لكن يبدو أن التحضير لمواجهة هذه الانتفاضة، بدأ قبل ذلك ففي جانفي 1945 نظم ضباط في

[1]-ثابت رضوان عناد، 08 ماي 1945 في الجزائر، الجزائر، 1986، ص ص 31-36..

[2]-عبد الكريم بجاجة: المرجع السابق، ص 14.

[3]زغيدي لحسن: المرجع السابق، ص ص 31-32.

[4]-نفسه.

[5]-نفسه.

[6]-نفسه.

الجيش الفرنسي تمارين لمواجهة ثورة محتملة[1] كما أنه في التاسع من شهر مارس من نفس السنة أنشأ المعمرون مليشيات استعدادا للمواجهة المسلحة، و في 24 أفريل طالب أعضاء من مجلس عمالة قسنطينة الحاكم ليسترد كاريبونال (Lestrade-Carbonnel)باتخاذ تدابير صارمة ضد المسلمين، يومين بعد ذلك يصرح حاكم قسنطينة بالمجلس العام أنه ستحدث اضطرابات و سيحل حزب كبير .[2] و هذا دليل على أن الإدارة و المعمرين كانوا متواطئون – قبل بدأ المظاهرات بخمسة أشهر – للتحضير لعمل عسكري انتقامي ضد الجزائريين الذين لم يملوا من النضال السياسي، و تقديم المطالب تلو المطالب للإدارة الاستعمارية. وخشية تجاوب الدولة الفرنسية مع هذا الإلحاح سعوا لتعفين الوضع و يبدو أن المعمرين وجدوا من يشاركهم هذه الرغبة من داخل السلطات الفرنسية ، التي لم تغفر للجزائريين جرأتهم سنة 1942، عندما كانت فرنسا تحت رحمة الألمان، ومطالبتهم بدولة تتمتع بالاستقلال الذاتي و علم و برلمان سنة 1943 و 1944[3]، فلم تعد فرنسا في أعينهم تلك الدولة العظمى التي لا تقهر.

حتى على المستوى الدولي عانت فرنسا من التهميش فإن المؤتمرات الدولية التي

عقدتها الدول الكبرى كانت بدون فرنسا.[4] و قد وضعت أسس المنظمة الأممية الجديدة من دونها، وحكومتها المؤقتة لم يعترف بها إلا بعد أكثر من أربعة أشهر[5].

كل هذا كان على مرأى ومسمع الشعوب الواقعة تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، التي اكتشفت بفضل الحرب العالمية أسطورة قوة جيش هذا الاستعمار، لقد مست فرنسا في كبريائها و سمعتها، فانتقمت لهما على طريقتها. و حسب شهادة للشيخ خير الدين، فإن القنصل الأمريكي "ميرفي اتصل بمكتب حزب البيان و حذره من خطورة القيام بمظاهرات يرفع فيها العلم الجزائري و يطالب خلالها بالاستقلال، لأن الفرنسيين عازمون على مقابلة هذا التصرف بشدة، و أن أمريكا لا يمكنها التدخل[6]. استجاب مكتب حزب البيان لهذا التحذير، وقرر عدم القيام بالمظاهرات و أعلن في بداية أفريل أن " أحباب البيان و "الحرية" لا يتحمل مسؤولية ما قد تتسبب فيه عناصر مشبوهة من أحداث .) و ذهب كل من فرحات عباس و الدكتور سعدان، صبيحة يوم 8ماي للولاية العامة من أجل تقديم تهاني الشعب الجزائري

[1]-محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 100.
[2]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص15.
[3]-رياض الصمد: المرجع السابق، ص 50.
[4]-عبد الرحمان العقون: المرجع السابق، ص 335.
[5]-ثابت عناد رضوان: المرجع السابق، ص 27.
[6]-نفسه.

لفرنسا، لكن الشاذلي المكي [1] حمل منشورا لخير الدين من حزب الشعب يدعو إلى المظاهرات .[2]و قد ثبت أن مسؤولي حزب الشعب بمدينة قالمة، أمروا بأن تكون المظاهرات سلمية و يمنع حمل أي نوع من السلاح[3].

وربما صدر مثل هذا الأمر في باقي المناطق. لكن مسؤول حزب الشعب في سطيف السيد "معيزة" يقول أنه لم تكن لديه أي نوع من التعليمات، و لم يكن في نية المتظاهرين القيام بتمرد .[4] لا شك أن قيادة الحزب كانت مدركة بأن الاستعمار يريد أن تنزلق الأمور، وسيسعى لاستفزاز المتظاهرين لإيجاد الذريعة لإشباع شهوة القمع و الانتقام لديه، لذلك حذرت من الوقع في فخ هذه المناورة[5].

عرفت مدن جزائرية عديدة مظاهرات في أول ماي بمناسبة عيد العمال، رفعت خلالها شعرات سياسية تطالب الاستقلال، وإطلاق سراح مصالي الحاج. و في مدينة الجزائر اتخذت المظاهرات منحا دراميا، حيث وقع اشتباك بين المتظاهرين و الشرطة و أطلق الأوروبيون من الشرفات النار على المتظاهرين أودت بحياة جزائريين هما "زيار عبد القادر" و "الحفاف" و جرح آخرين .[6] وبعد انتصار الحلفاء على دول المحور، شعر الجزائريون أنه من حقهم أن يفرحوا هم أيضا بالنصر الذي شاركوا بدمائهم في صنعه .[7] فخرجوا في مظاهرات عارمة أهمها تلك التي حدثت بمدن الشرق الجزائري يوم الثامن ماي، و هو اليوم الذي أعلن فيه ديغول لشعبه رسميا عن هزيمة ألمانيا ونهاية الحرب، إنه يوم الفرح و الاحتفال بالنصر. علامات النصر المؤكد قد أطلت في أفريل و بشر بها وزير الطيران الفرنسي – الشيوعي شرع في زيارة للجزائر يوم 11 أفريل – شارل تيون (Charles Tilloon) يوم 13 من الشهر أمام تقنيي و عمال مطار الجزائر بالدار البيضاء .[8] و إذا كان حزب الشعب – حسب رواية بعض إطاراته حريص على أن تكون المظاهرات سلمية و حذر من الاستجابة لاستفزازات الشرطة والمعمرين فإن الأمور خرجت عن سيطرته في هذا بسبب العدد الكبير من المتظاهرين، وأيضا بسبب المشوشين الذين سربتهم الإدارة، حسب اعترافات مسؤول المخابرات العقيد "شوان " (Schoen).[9]فحدثت المواجهة التي أودت بحياة أكثر من 40 ألف ضحية [1] في صفوف الجزائريين،[2] بعد شهر من

---

[1]–عبد الرحمان العقون: المرجع السابق، ص 336.

[2]–محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 191.

[3]–محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر، تقديم عيسى بوضياف، در النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 15.

[4]–الطاهر آيت حمو: رجال صنعوا التاريخ، المرجع السابق، ص 35.

[5]–ثابت عناد رضوان: المرجع السابق، ص ص 40–41.

[6]–نفسه.

[7]–نفسه.

[8]–نفسه.

[9]–ثابت عناد رضوان: المرجع السابق، ص 38.

القمع والقتل الذي شارك فيه المعمرون و المرتزقة من اللفيف الأجنبي، و الجيش الفرنسي الذي لجأ إلى قصف و قنبلة القرى بالطائرات و الأسلحة الثقيلة،[3] خاصة خلال الخمسة أيام التي أعقبت المظاهرات، فقد كانت بحق أياما للقمع الأعمى، حيث جرى قصف أكثر من 40 مشتى .[4] و نظرا لبشاعة التنكيل الذي تعرض له الجزائريون في هذا اليوم خاطبه – خاطب اليوم لهول بشاعته –الإبراهيمي بهذه العبارة: " فكن من أي سنة شئت فأنت يوم 8 ماي و كفى ".[5] هكذا أرادت فرنسا أن تعيد هيبتها و تسترد مركزها في العالم، خاصة أمام أمريكا و بريطانيا، و أمام الشعوب الواقعة تحت سيطرتها[6].

تزامنت هذه الأحداث مع سعي الدولة الوطنية في كل من لبنان و سوريا، من أجل إنهاء حالة الانتداب، و إنشاء دولة تتمتع بكل الصلاحيات، و جيش وطني، فواجهت فرنسا ذلك بالقمع و قنبلة مدينة دمشق يومي 29 و 30 ماي 1945[7].

لا شك أن الشعوب المستعمرة إذا ثارت وانتفضت لا تنتفض من أجل الغذاء والخبز، ولكن ضد من كان سببا في مآسيها المختلفة. الجزائريون خلال مظاهرات 8 ماي 1945م لم يطالبوا بالخبز ولكن بالحرية والاستقلال، وإطلاق سراح السجناء[8].

رغم ذلك فقد ذهبت بعض التحاليل إلى اعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية سببا مباشرا للانتفاضة، وهكذا وصفت مجلة الجيش الأمريكي ما وقع في 8 ماي بأنه "ثورة طعام".[9] أما جرمان تيون (Germaine Tillion)[10] فذهبت قريبا من هذا الطرح، لكنها فضلت اللجوء إلى الماضي لفهم الأحداث، فلاحظت أن المظاهرات

---

[1]-عبد الحميد زوزو: الجديد في حركة الثامن ماي في ذكراها الخمسين، المرجع السابق، ص ص 39-41.

[2]-نفسه.

[3]محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 44-45.

[4]-نفسه.

[5]-محمد البشير الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 08.

[6]-نفسه.

[7]-ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، دار نوفل للنشر، بيروت، لبنان، 1991، ص 427.

[8]-شن إضراب عام في بيروت ودمشق يوم 19 ماي 1945م، ثم قامت مظاهرات كبرى يومي 28-29 ماي 1945م قوبلت بقصف مدفعي وجوي بالطارات، للمزيد انظر: ستيفن هاملي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمةك بيار عادلن دار الحقيقةن بيروتن لبنان، دت، ص ص 432-433.

[9]-المرجع نفسه.

[10]-علي تابليت: من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص 75.

كانت عنيفة في المناطق التي تعرض سكانها سنة 1853 لمصادرة واسعة للأراضيهم من أجل بناء 10 قرى استيطانية جديدة[1].

نظرا لثقل هذه الأحداث والماسي التي خلفتها تباينت ردود فعل الحركة الوطنية حولها وتراوحت بين الإدانة والمطالبة بمعاقبة المتسببين فيها.[2] أما فرحات عباس فقد حمل حزب الشعب مسؤولية الحوادث، واتهمه باستغلال حركة أحباب البيان والحرية والتغرير بالفلاحين. ومن جهة أخرى فإن الشيوعيين حملوا المصاليين – عملاء الفاشية – وفرحات عباس أيضا المسؤولية لأنه هو رئيس حركة البيان،[3] ودعوا إلى جزائر موحدة صديقة لفرنسا الديمقراطية، ويستنتج أن المجاعة وحزب الشعب هما سبب الاضطرابات. وفي جويلية 1945 وخلال المؤتمر الأول لحركة "أحباب الديمقراطية" التابعة للحزب الشيوعي طالب بمعاقبة المسؤولين الحقيقيين عن المؤامرة الفاشية، وسجن الموظفين الذين ساعدوا على إنشاء المليشيات وساهموا في القمع الوحشي وبتوسيع تطبيق قانون 7 مارس 1944.[4] بعض الأطراف من حزب الشعب حاولت تبرئة التنظيم من هذه التهم استنادا إلى أن الاستعمار كان يحضر للقمع قبل المظاهرات، وحتى لو لم يدع الحزب لها فربما كانت فرنسا ستقمع الشعب بطريقة أكثر وحشية.[5] ويبدو أن هذه مبالغة في التبرير، ويتعارض مع النزعة التاريخية – المذهب المثالي – في دراسة التاريخ التي لا تعترف بمقولة " لم يكن هناك مفر من ... أو لا مناص من ... فللشخصية التاريخية فرص للاختيار، وليست دمية تحركها القوى الخارجية[6].

اختلفت أراء مناضلي حزب الشعب في تقييم وتفسير أسباب كارثة الثامن ماي إلى ثلاثة اتجاهات اتجاه يعتقد أصحابه أن هناك تهاون في المسؤولية، وعدم التزام بالمبادئ الأساسية، وسوء تقدير للعواقب، وضعف الحس الثوري، وأنه كان فيالإمكان تجنب الكارثة بمعاكسة المؤامرة الاستعمارية، اتجاه ثاني اعتبر الحوادث نتيجة للتهور و غياب الدبلوماسية، و أن الاستمرار في الحوار كان يمكن أن يحقق نتائج لا بأس بها. الاتجاه الثالث اتخذ موقفا وسطا و رأى في الثامن ماي

[1]–إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 267.

[2]–نفسه.

[3]–نفسه.

[4]–عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 31.

[5]–ثابت عناد رضوان: المرجع السابق، ص 145.

[6]–محمد قنانش: المسيرة..، المرجع السابق، ص ص 77–78.

تجربة نضالية لها نقائص و إيجابيات و لكنها شر لا بد منه قاد إلى الثورة. [1] و لعل هذه الآراء تم طرحها أثناء مؤتمر حركة الانتصار في فيفري 1947 و الذي وجهت خلاله انتقادات لاذعة للحزب الذي دعا إلى الثورة ثم تراجع عن دعوته[2].

بغض النظر عن المتسبب في الأحداث فمن المؤكد أنها تركت آثارا على المستوى الاجتماعي و السياسي. فقد ساد بين الجزائريين حالة من الرعب و الخوف و الدمار المادي والمعنوي ، كان السبب المباشر في نزوح 185 ألف من مناطقهم الأصلية على مدى ثلاث سنوات و هذا ما يفسر ارتفاع عدد الجزائريين الساكنين بالمدن من 722 ألف إلى أكثر من 1 مليون نسمة، كما تعمقت الهوة بين المجتمع الأهلي والأوروبي و حدث شرخ بين المجموعتين. و قد جرت بعض المحاولات للتقريب بين المسلمين و الأوروبيين بمبادرة من بعض الأعيان، حيث كونوا لجنة باسم التضامن الفرنسي المسلم لناحية قسنطينة [3] و على المستوى السياسي عاشت الحركة الوطنية مرحلة جديدة، فللمرة الثانية يتشتت شمل الجزائريين و تلقى حركة أحباب البيان والحرية نفس مصير المؤتمر الإسلامي، لكن في ظل ظروف أشد قسوة و مأساوية، يخرج منها الجناح الثوري من الحركة الوطنية أكثر تصميما على الاستقلال، و رفض كل إصلاح يبشر الجزائريين بمستوى معيشي أفضل في ظل الاستعمار" ... إننا نريد الاستقلال و الاستقلال التام[4]."

في اليوم الأول من المظاهرات تم اعتقال فرحات عباس و الدكتور سعدان عندما ذهبا، لمقر الحومة العامة من أجل طلب ترخيص للحديث أثناء التجمع الذي سيقام بعد الظهيرة، كما تم اعتقال البشير الإبراهيمي و الشيخ خير من جمعية العلماء، و شخصيات سياسية أخرى و عدد كبير من الجزائريين قدر بحوالي 6 آلاف معتقل .أمام حملة الاعتقالات و تزايد عدد الضحايا، بفعل عمليات قنبلة المشاتي و الدواوير في اليوم الموالي للمظاهرات إلى أن بلغ العدد بعد 15 يوما من اندلاع المظاهرات حوالي 45 ألف [5] قررت قيادة حزب الشعب إعلان العمل المسلح، و حددت ليلة 23-24ماي كبداية لانطلاق الثورة و وزعت المهام بحيث يتولى كل مناضل الإشراف على منطقة معينة. لكن مع اشتداد عمليات القمع تراجع الحزب و أصدر أمرا مضادا للثورة. لكن الفكرة الوطنية انتعشت و اشتعلت جذوتها مرة أخرى و أحدثت رجة في مواقف الحركة الوطنية، وقربت بين الرؤى رغم الخلافات لأن المأساة كانت أكبر من كل خلاف .[6] عرفت الجزائر بعد الثامن ماي حالة من الركود السياسي، إلى غاية صدور العفو العام عن المعتقلين و خروج فرحات

---

[1]-أحمد محمود صبحي: في فلسفة التاريخ الاسكندرية، مصر، 1975، ص ص 36-43.

[2]-محمد قنانش: المرجع السابق، ص ص 77-78.

[3]-ثابت عناد رضوان: المرجع السابق، ص ص 168-141.

[4]-محمد قنطاري: مذكرة حزب الشعب الجزائري الى الجامعة العربي حول أحداث 08 ماي 1945م، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص 97.

[5]-يوسف مناصرية: القمع الدموي في 08 ماي 1945 ونتائجه، الذاكرة، ع02ن ص 47.

[6]-يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 47.

عباس من السجن في 16 مارس 1946 ، و تأسيسه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر في شهر أفريل، و بعيدا عن أي تحالف شارك في انتخابات المجلس التأسيسي الثاني في 2 جوان 1946 . كما أفرج عن مصالي الحاج ليلتحق بالجزائر في أكتوبر 1946 ، فيظهر حزب الشعب باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الشهر الموالي[1].

إذا كان القمع الفرنسي في سوريا و لبنان الذي تزامن مع مجازر الثامن ماي في الجزائر، انتهى إلى حصول البلدين على استقلالهما في أفريل 1946 أي بعد أقل من سنة، بفضل نضال الحكومة الوطنية و الضغط البريطاني ،[2] فإن الأمريختلف في الجزائر حيث لا وجود لمنافس يمكن أن يضغط و يؤثر على قراراتها .فبعد سنتين من المأساة طرحت السلطة الاستعمارية مشروعا إصلاحيا جديدا، ربما عملا بنصيحة الجنرال "دوفال".[3] الذي يرى أن المجازر التي ارتكبها في قطاعه ضد الجزائريين ستمنح السلطة سلما لا يتعدى العشر سنوات، و لتمديد فترته عليها أن تبادر إلى فعل شيئ ما درء لما هو أسوأ من 8 ماي، و سيتعذر عليها حينها معالجته .[4]و هذا تنبأ منطقي بالنظر إلى الظروف الدولية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تسير في الاتجاه المعاكس لطموحات القوى الاستعمارية في العالم إنها بداية النهاية للاستعمار القديم[5].

بالفعل بدأت ملامح هذا المستقبل المخيف تلوح في الأفق من الشام – استقلال سوريا ولبنان – والقاهرة، ففي 15 فيفري 1947 أقيم مؤتمرا بالعاصمة المصرية ضم الحركات الوطنية لتونس والمغرب والجزائر ممثلة في حزب الشعب ، استمر أسبوعا كاملا خلص إلى عدة قرارات أهمها : المطالبة بجلاء القوات الأجنبية من المغرب العربي – رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي – اعتبار أيام 5 جويلية و 12 ماي و 30 مارس أيام حداد – تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال. – و تكوين مكتب المغرب العربي بالقاهرة .[6] و تزامن هذا مع انعقاد المؤتمر التاريخي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في جو من السرية يومي 15 و 16 فيفري الذي أقر استعمال كل الوسائل بما فيها السلاح لتحرير الجزائر[7].

---

[1]-محمد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب، ط01، بيروت، 1999، ص ص 45-47.

[2]-رضوان عناد ثابت: المرجع السابق، ص 66.

[3]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 271.

[4]-نفسه.

[5]-نفسه.

[6]-إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها 1956م-1958م، مذكرة ماجيستار، جامعة الجزائر 02، 2011، ص 22..

[7]-يوسف الرويسي، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، ع15، مؤسسة التميمي للنشر، تونسن زغوان، 1995، ص ص 104-107.

حوصلة:

من خلال ما سبق لنا ذكره يمكننا أن نستنتج بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر دفع بتيارات الحركة الوطنية لرفع مطالبها للسلطات الفرنسية في الجزائر داخليا وخارجيا، لكن مجازر 08 ماي 1945م أكدت بالفعل عقم العمل السياسي والنضال النقابي لتيارات الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها الفكرية و المذهبية والمطلبية، لتتضح فيما بعد الصورة المخفية لتسويف السلطات الفرنسية بالجزائر ومراوغتها لأمال الشعب الجزائري ليتأكد لهم أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق لنا ذكره في فصول هذه المذكرة وما جاء في خاتمة كل فصل يمكننا أن نستنتج ما يلي:

_تعد الفترة الممتدة بين سنتي 1930\1945م من المراحل الحاسمة في تاريخ الجزائر الحديث حيث كشفت جوانب مهمة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، حيث أبرزت عن حجم المعاناة التي تكبدها الشعب الجزائري نتيجة السياسات الاستعمارية المجحفة التي اتسمت بطابع استغلالي ممنهج هدفه تكريس واقع التبعية والتمييز والتفقير والإقصاء وتهميش الجزائريين اقتصاديا واجتماعيا.

_ لقد عملت فرنسا منذ احتلالها للجزائر على فرض نظام اجتماعي واقتصادي يخدم مصالح المستوطنين و يعمق الفوارق الطبقية مما أدى إلى تدهور أوضاع الأهالي من خلال تجريدهم من أراضيهم وفرض ضرائب قاسية عليهم وحرمانهم من الحقوق الأساسية الذي خلف ورائه حالة من البؤس الاجتماعي والشقاء الاقتصادي .

_أمام هذا الواقع بدأت تتشكل بوادر وعي وطني متنام لهذه المظالم وعن إدراك عميق لأبعاد الاستغلال الاستعماري عبرت عنه الحركة الوطنية من خلال مطالبها ولوائحها التي عكست حجم التدهور ما جعلها تعبر بوضوح عن تطلعات الجزائريين نحو العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية والتحرر من نير الاستعمار.

_شكلت هذه النصوص في مجملها مرآة تعكس المعاناة اليومية للجزائريين، ومعبرة عن رؤيتهم لمجتمع أكثر إنصافا من خلال مطالب تتعلق بالأرض ، والتعليم ، والتوظيف ، وتحسين ظروف المعيشة .

_إن دراسة هذه النصوص تكشف على أن الحركة الوطنية لم تكن مجرد حركة سياسية فحسب بل كانت أيضا ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية واضحة جعلت من معركة الكرامة والمعيشة جزءا لا يتجزأ من معركة الاستقلال وهذا ما يبرز نضج الخطاب الوطني آنذاك الذي أصبح أكثر وضوحا وجذرية في مطالبة مع مرور الوقت .

_وفي الأخير فإن ما توصلنا إليه من نتائج يعكس حجم التراكمات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت من بين الركائز الأساسية التي ساهمت في تعجيل اندلا ع الثورة التحريرية المباركة والتي مثلت تجسيدا فعليا لتلك المطالب التي عبرت عنها أدبيات الحركة الوطنية خلال عقود من الكفاح السياسي ،كما تعد شاهدا تاريخيا و وطنيا على نضج الوعي الشعبي وقدرته على تحويل وتغيير المعاناة إلى قوة فعل وتحرر مما جعلها مصدرا مهما لفهم جذور الكفاح الوطني ومسارات تطوره .

الملاحق:

الملحق 01:[1]

أسماء الجمعيات الثقافية والنوادي التي ظهرت في الجزائر خلال القرن20م

النوادي الثقافية وأهم الجمعيات التي كانت تنشط في وسط البلاد قبيل إندلاع الحرب العالمية الثانية :

اسم النادي أو الجمعية ملاحظات	تاريخ التأسيس	المقر
1.1 الجزائر العاصمة :		
نادي الترقي من أهم النوادي المعروفة في الجزائر، إتخذته جمعية العلماء التي تأسست فيه ، مقرًا لنشاطها	1927	الجزائر
نادي الإصلاح كان مقره في شارع إدمون روسطان ببلكور حاضر فيه العقبي وهلل بتأسيسه الشاعر محمد العيد	1934	الجزائر
2.1 دلس :		
نادي السعادة أسسه حمزة بوكوشة ، نادي ثقافي اصلاحي		دلس
1.3 تيزي وزو :		
نادي السلام حاضر فيه ابن باديس سنة 1934 والعقبي سنة 1937 ،نادي ثقافي إصلاحي	1933	تيزي وزو

134

1 خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1954م سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م،الجزائر، 2013، ص 134.

الملحق 02:[1]



1.4 بوسعادة :

نادي الإخاء نادي ثقافي إصلاحي	1935	بوسعادة

1. 5 المدية :

نادي المولودية : حلته الإدارة الإستعمارية سنة 1934 م	1932	المدية
نادي الشبيبة الاسلامية حلّ محلّ النادي السابق	1934	المدية

1. 6 البليدة :

نادي النهضة إصلاحي ،ثم فلت من أيدي الإصلاحيين ليسيطر عليه الشيوعيون المنتخبون بعد بضع سنوات من تأسيسه	1932	البليدة
نادي التقدم نادي ثقافي إصلاحي ،جاء تعويضا للنادي السابق الذكر	1935	البليدة
جمعية الشبيبة الاسلامية البليدة جمعية ثقافية من مهامها المحافظة على التربية الاسلامية للشبيبة الجزائرية	1937	البليدة

135

1 خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 135.

الملحق 03:[1]

ذ1.7 بوفاريك :		
نادي بوفاريك نادي ثقافي إصلاحي	1933	بوفاريك
1. 8 مليانة :		
نادي الاتحاد نادي ثقافي إصلاحي	1936	مليانة
1. 9 الشلف :		
نادي الاصلاح نادي ثقافي إصلاحي	1935	الشلف
1. 10 شرشال :		
نادي الأخوة نادي ثقافي إصلاحي	1936	شرشال
1. 11 تنس :		
نادي السلامة مقر إجتماعات شعبية لجمعية العلماء والكشافة	1936	تنس

136

1 خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 136.

الملحق04:[1]

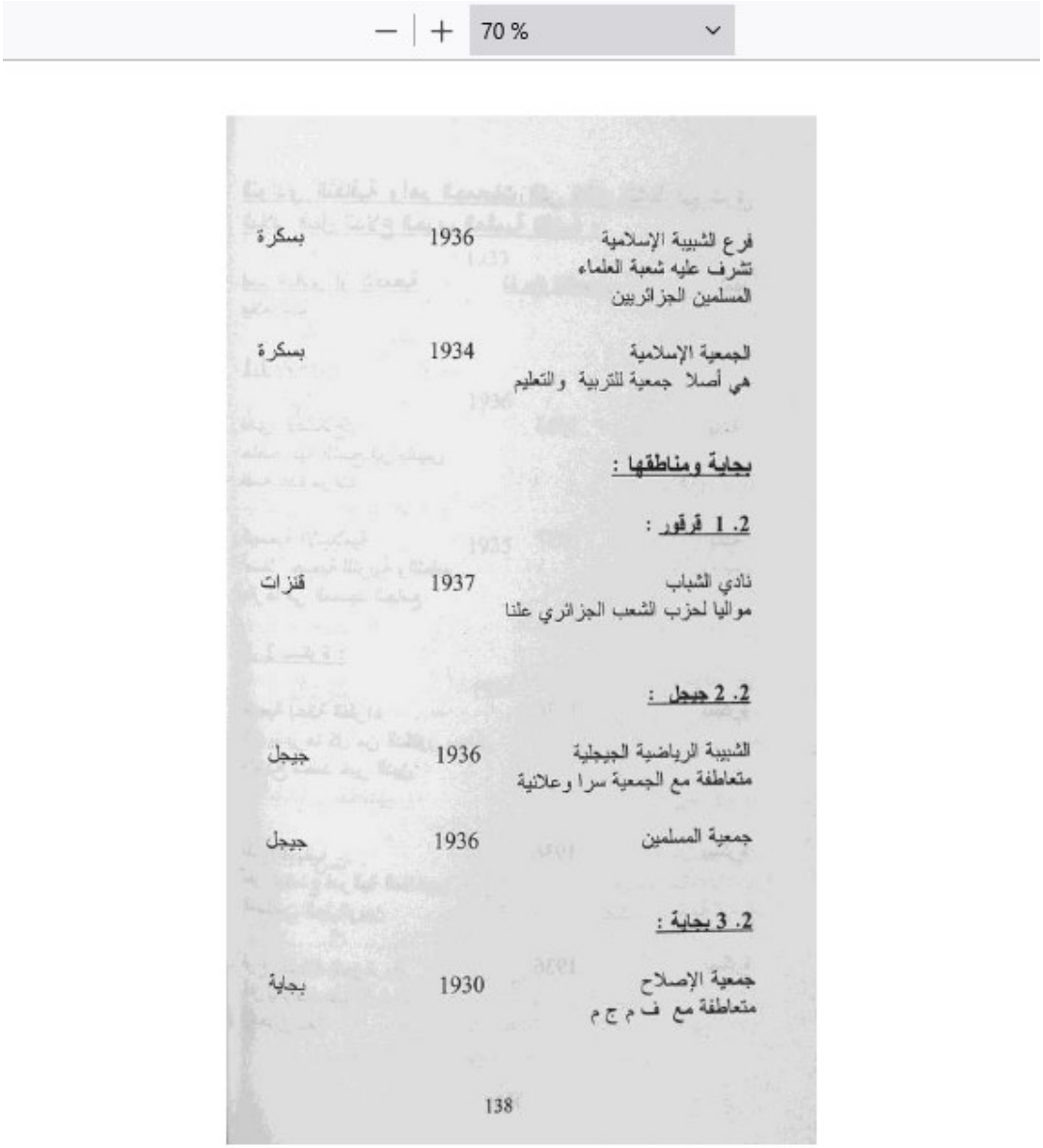
النوادي الثقافية وأهم الجمعيات التي كانت تنشط في شرق البلاد قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية :

اسم النادي أو الجمعية ملاحظات	تاريخ التأسيس	المقر
1.1 باتنة :		
نادي الإصلاح حاضر فيه الشيخ ابن باديس نفسه عدة مرات	1933	باتنة
الجمعية الاسلامية أصلا جمعية للتربية والتعليم مقرّها في المسجد الجامع	1937	باتنة
2.1 بسكرة :		
جمعية إعانة الفقراء كان يسيرها كل من الدكتور سعدان والشيخ محمد خير الدين	1936	بسكرة
نادي الشباب مقر إجتماع فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين	1936	بسكرة
فرع الكشافة الجزائرية كان يشرف عليه العلماء وسعدان معا	1936	بسكرة

137

1خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 137.

الملحق05:[1]



فرع الشبيبة الإسلامية تشرف عليه شعبة العلماء المسلمين الجزائريين	1936	بسكرة
الجمعية الإسلامية هي أصلا جمعية للتربية والتعليم	1934	بسكرة

بجاية ومناطقها :

2. 1 قرقور :

نادي الشباب مواليا لحزب الشعب الجزائري علنا	1937	قنزات

2. 2 جيجل :

الشبيبة الرياضية الجيجلية متعاطفة مع الجمعية سرا وعلانية	1936	جيجل
جمعية المسلمين	1936	جيجل

2. 3 بجاية :

جمعية الإصلاح متعاطفة مع ف م ج م	1930	بجاية

138

1 خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 138.

الملحق 06:[1]





جمعية الإصلاح جمعية أنشاها تلاميذ المدارس العربية الحرة	1937	بجاية
الشباب الفني جمعية موسيقية متعاطفة مع العلماء علنا	1937	بجاية
2. 4 سيدي عيش :		
جمعية الإتحاد جمعية للتربية و التهذيب	1937	فناي
ودادية بني وغليس	1937	بني وغليس
2. 5 سكيكدة :		
نادي الأمل إهتم النادي كذلك بالتعليم له مدرسة عربية	1936	سكيكدة
قسنطينة ومناطقها :		
3. 1 تبسة :		
الأوتار الجزائرية جمعية موسيقية متعاطفة مع العلماء علنا	1937	تبسة
نادي الشبان المسلمين أشرف عليه الشيخ العربي التبسي	1930	تبسة

139

1خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 139.

الملحق 08:[1]



3. 2 أم البواقي :

نادي التهذيب محلّ إجتماعات وتنسيق شعبة العلماء	1937	أم البواقي

3. 3 وادي الزناتي :

نادي الثقافة الإسلامية	1936	وادي الزناتي

3. 4 ميلية :

جمعية قدماء تلاميذالمدارس الأهلية متعاطفة سرا ةعلانية مع جمعية العلماء	1937	ميلية

3. 5 عين مليلة :

نادي الأخوة	1933	عين مليلة
الجمعية الإسلامية تهتم بالتربية ةالتعليم أساسا	1934	عين مليلة
الجمعية الإسلامية نشاطها ديني إصلاحي	1937	عين مليلة

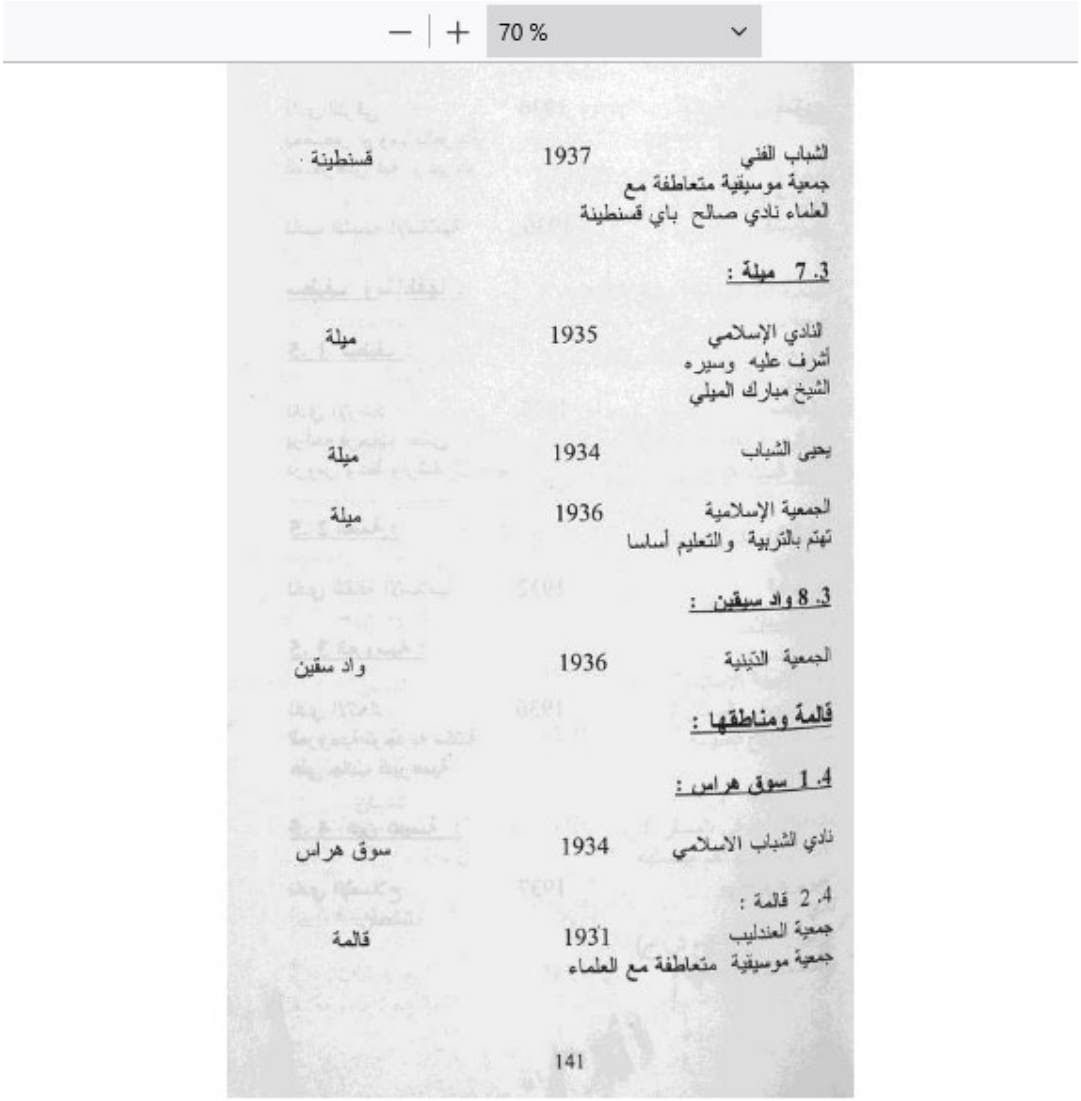
3. 6 قسنطينة :

فرع كشافة الرجاء علاقة وطيدة مع العلماء	1936	قسنطينة

140

1خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 140.

الملحق09:[1]



الشباب الفني جمعية موسيقية متعاطفة مع العلماء نادي صالح باي قسنطينة	1937	قسنطينة
7.3 ميلة :		
النادي الإسلامي أشرف عليه وسيره الشيخ مبارك الميلي	1935	ميلة
يحيى الشباب	1934	ميلة
الجمعية الإسلامية تهتم بالتربية والتعليم أساسا	1936	ميلة
8.3 واد سقين :		
الجمعية التلية	1936	واد سقين
قالمة ومناطقها :		
1.4 سوق هراس :		
نادي الشباب الاسلامي	1934	سوق هراس
2.4 قالمة :		
جمعية العندليب جمعية موسيقية متعاطفة مع العلماء	1931	قالمة

141

1خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 141.

الملحق10:[1]



نادي الترقي يخصص دروسا بالعربية للمنخرطين فيه وغيرهم	1936	قالمة
نادي الشبيبة الإسلامية	1936	قالمة

سطيف ومناطقها :

5. 1 سطيف :

نادي الإرشاد يرأسه فرحات عباس دروس وعظ وإرشاد كل مساء	1935	سطيف

5. 2 العلمة :

نادي الثقافة الإسلامية	1932	العلمة

5. 3 العروسية :

نادي الإتحاد العروسية توجد به مكتبة على جانب كبير همية	1936	

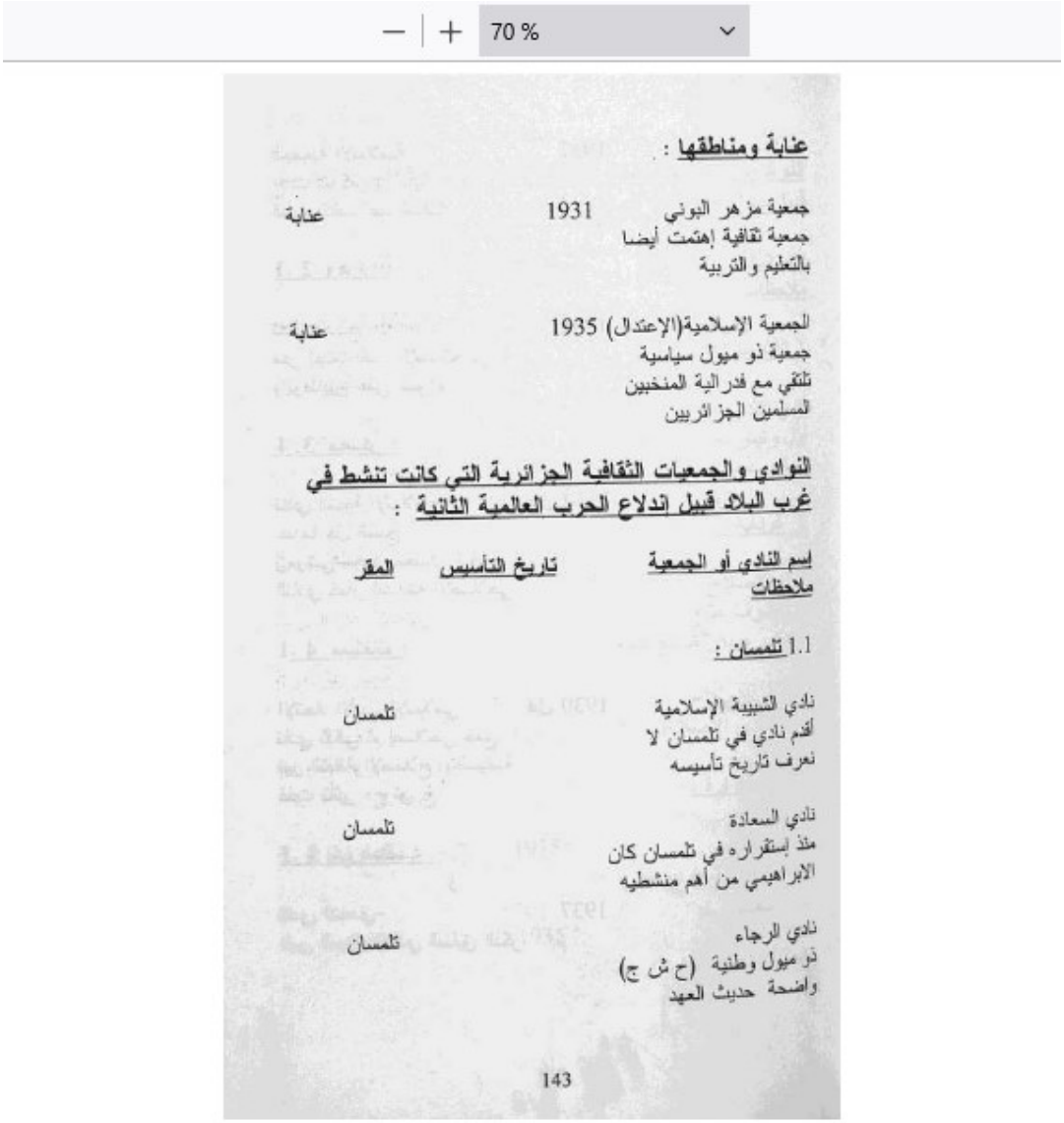
5. 4 عين عبيسة :

نادي الإصلاح	1937	برج بوعريريج

142

1 خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 142.

الملحق11:[1]



عنابة ومناطقها :

جمعية مزهر البوني جمعية ثقافية إهتمت أيضا بالتعليم والتربية	1931	عنابة
الجمعية الإسلامية(الإعتدال) جمعية ذو ميول سياسية تلتقي مع فدرالية المنخبين المسلمين الجزائريين	1935	عنابة

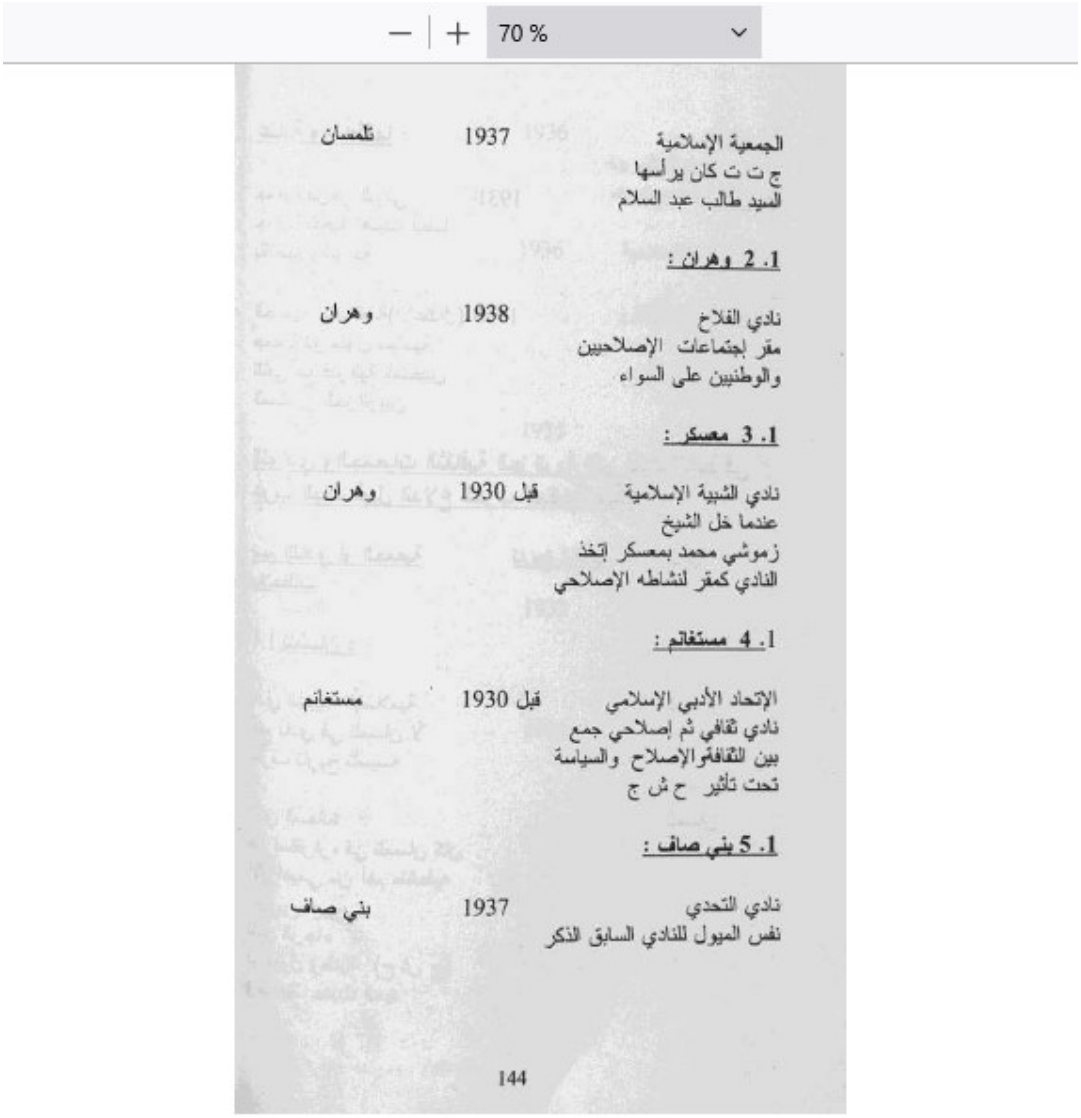
النوادي والجمعيات الثقافية الجزائرية التي كانت تنشط في غرب البلاد قبيل إندلاع الحرب العالمية الثانية :

إسم النادي أو الجمعية ملاحظات	تاريخ التأسيس	المقر
1.1 تلمسان :		
نادي الشبيبة الإسلامية أقدم نادي في تلمسان لا نعرف تاريخ تأسيسه		تلمسان
نادي السعادة منذ إستقراره في تلمسان كان الابراهيمي من أهم منشطيه		تلمسان
نادي الرجاء ذو ميول وطنية (ح ش ج) واضحة حديث العهد		تلمسان

143

1خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 143.

الملحق 12:[1]



الجمعية الإسلامية ج ت ت كان يرأسها السيد طالب عبد السلام	1937	تلمسان

1. 2 وهران :

نادي الفلاح مقر إجتماعات الإصلاحيين والوطنيين على السواء	1938	وهران

1. 3 معسكر :

نادي الشبية الإسلامية عندما خل الشيخ زموشي محمد بمعسكر إتخذ النادي كمقر لنشاطه الإصلاحي	قبل 1930	وهران

1. 4 مستغانم :

الإتحاد الأدبي الإسلامي نادي ثقافي ثم إصلاحي جمع بين الثقافةوالإصلاح والسياسة تحت تأثير ح ش ج	قبل 1930	مستغانم

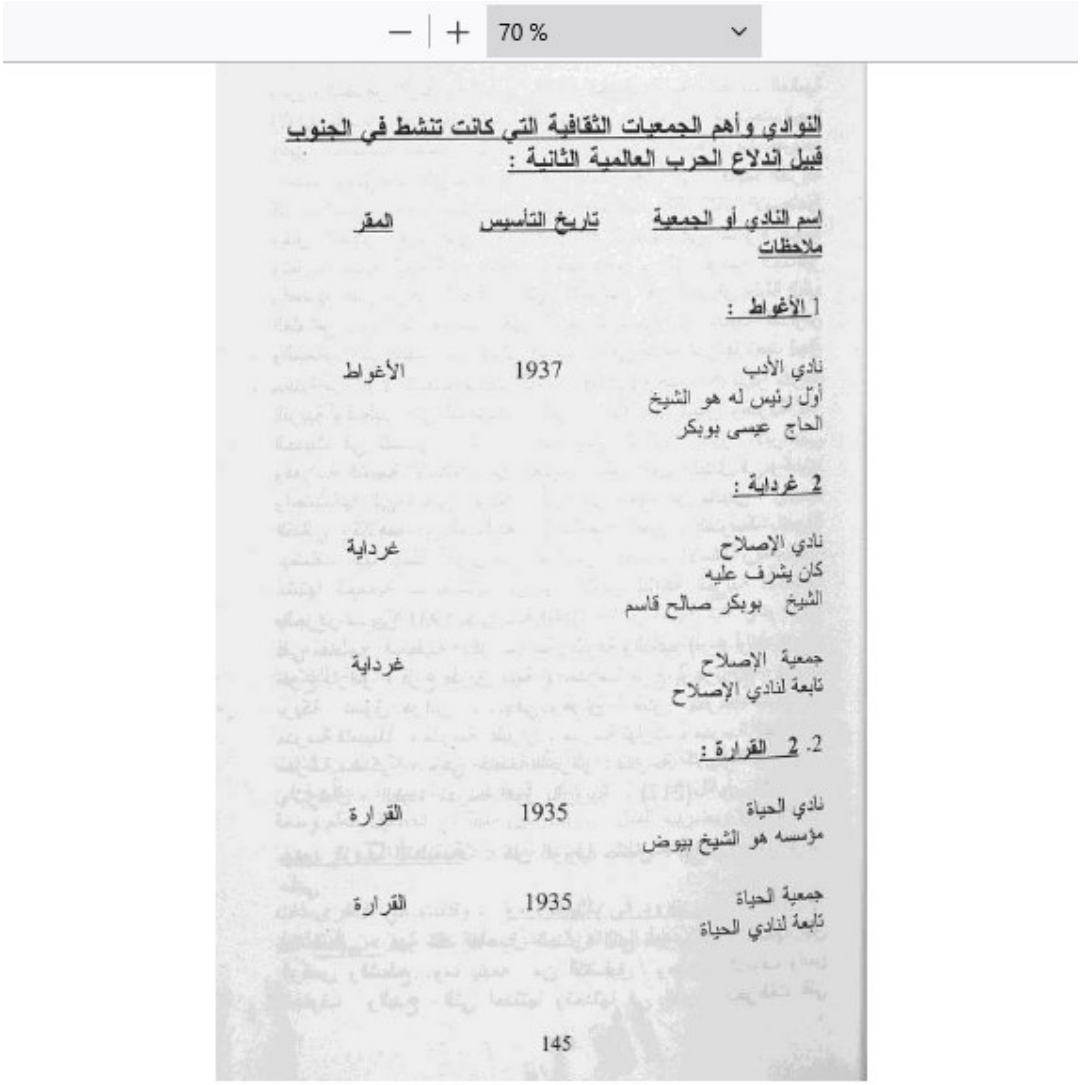
1. 5 بني صاف :

نادي التحدي نفس الميول للنادي السابق الذكر	1937	بني صاف

144

1 خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 144.

الملحق 13:[1]



النوادي وأهم الجمعيات الثقافية التي كانت تنشط في الجنوب قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية :

اسم النادي أو الجمعية ملاحظات	تاريخ التأسيس	المقر
1 الأغواط :		
نادي الأدب أول رئيس له هو الشيخ الحاج عيسى بوبكر	1937	الأغواط
2 غرداية :		
نادي الإصلاح كان يشرف عليه الشيخ بوبكر صالح قاسم		غرداية
جمعية الإصلاح تابعة لنادي الإصلاح		غرداية
2. 2 القرارة :		
نادي الحياة مؤسسه هو الشيخ بيوض	1935	القرارة
جمعية الحياة تابعة لنادي الحياة	1935	القرارة

145

1خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: المرجع السابق، ص 145.

الملحق 14:[1]

صور رواد الحركة الوطنية

فرحات عباس:



مصالي الحاج:

عبد الحميد ابن باديس:

1 https://images.app.goo.gl/S4t1qisxcaBrQrUm7.

قائمة المصادر والمراجع(البيبليوغرافيا):

قائمة المصادر والمراجع:

1.المصادر باللغة العربية:

-أحمد طالب الإبراهيمي : آثار مُحَمَّد البشير الإبراهيمي،ج01، ط01، بيروت، لبنان، 1997.

-عباس فرحات: غدا سيطلع النهار، ترجمة: حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2012.

-عبد العزيز الثعالبي: المؤتمر الإسلامي بالقدس 1931، تحقيق وتقديم حمادي الساحلي، ط01، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، 1988.

-فرحات عباس: الشاب الجزائري، ترجمة: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

-مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة: عبد الصابور شاهين، سوريا، 1986.

-مالك بن نبي: مذكرات شاهد للقرن، ط02، دار الفكر، دمشق، 1984.

-مُحَمَّد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر، تقديم عيسى بوضياف، در النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

2. المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، طاس: الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية 1954م-1962م، ج01، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، 2018.

- السعيد مربيعي: التغيرات السكانية في الجزائر 1936م-1966م، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1984 .

- عبد الحميد زوزو:الجديد في حركة الثامن ماي 1945م في ذكراها الخمسين، مجلة المجلس الاسلامي الأعلى، العدد 01، 1998، الجزائر.

- عبد الطيف بن أشنهوا: تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر، ما بين 1830-1962، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 1977.

- عبد العزيز مرزوق الطريقي: العقلية الليبيرالية في رصف العقل ووصف النقل، دار الحجاز للنشر والتوزيع، ط01ن مصر 2011.

- عبد الكريم بجاجة: فهرس تحليلي للوثائق الخاصة المحجوزة أثناء حوادث الثامن ماي 1945، مطبوعات مديرية الوثائق لولاية قسنطينة، رقم 03، 1981.

- مُحَمَّد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر ، ط ، 1دار البلاغ للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2001.

-إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها 1956م-1958م، مذكرة ماجيستار، جامعة الجزائر 02، 2011.

-أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، ط01، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 1998.

-أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج04، دار الغرب الإسلامي، ط01، 1996.

-أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج05، ع.م، الجزائر، 2009.

-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 01، ط 01، دار الغرب الإسلامي، 2000.

-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج03، ط04، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992.

-أحمد بحري. حاضرة مازونة دراسة تاريخية و حضارية في العصر الحديث ، 1900-1500رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2013-2012.

-أحمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر ، المطبعة العربية ، غرداية، الجزائر، دت.

-أحمد محمود صبحي: في فلسفة التاريخ الاسكندرية، مصر، دن، 1975.

-أشرف منصور: الييبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

-ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، دار نوفل للنشر، بيروت، لبنان، 1991.

-الطاهر أيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

-الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الإقتصادي و الإجتماعي 1830م-1960، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط 01، بيروت، لبنان، 1983.

-ثابت رضوان عناد، 08 ماي 1945 في الجزائر، الجزائر، 1986.

-خيثر عبد النور وسعيدي مزيان وبوقجاني أحمد: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م،الجزائر، 2013م.

-خير الدين الزركلي: الأعلام، ج03، ط 15، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان، 2002.

-رابح تركي عمامرة: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2003.

-رابح لونيسي: التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف1920م-1954م، ط01، دار كوكب العلوم للنشر، الجزائر، 2009.

-ستيفن هاملي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة ك بيار عادل، دار الحقيقة، يروت، لبنان، دت.

-سلام الصادق: الشيخ الطيب العقبي في نادي الترقي رائد علمانية إسلامية، دن، 1998، الجزائر، دت.

-شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة: المنجي سليم، دت، تونس، 1976.

شاوش حباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر، 1830-1962م، دار هومة، الجزائر، .1998.

-عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914م-1939م، دن، الجزائر، 2010.

-عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 02، الجزائر، دن.

-عبد القادر جغلول: الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم قسطون، دار الحداثة ط ،1بيروت لبنان، 1984،

-عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،ط1، 2008.

عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 1830-1960 ، ترجمة:جوزيف بن عبد الله، ط 01، بيروت، 1983.

-علي أومليل: الإصلاحية العربية والدولة، المركز الثقافي العربي، جامعة كاليفورنيتا، أمريكا، 1985.

-علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

-فلة موساوي، القشاعي: الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل بداية الاحتلال الفرنسي(1518م-1871م)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 02، بوزريعة، وزارة الثقافة، 2010.

-محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919م-1951)، م02، ط02، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.

-مُحَمَّد الصالح محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012.

-مُحَمَّد الطاهر فضلاء : الطيب العقبي، وزارة الثقافة للنشر، دت، الجزائر، 2007.

-مُحَمَّد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصرة، ج01، سوريا، 1999.

-مُحَمَّد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية،ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

-مُحَمَّد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب، ط01، بيروت، 1999.

-مُحَمَّد قنانش: المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، دحلب، الجزائر، دت.

-مُحَمَّد مبارك الميلي: ابن باديس و عروبة الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر، ط 02، الجزائر، 1973.

-مُحَمَّد مبارك الميلي: وضع العربية خلال العهد الاستعماري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001.

-مُحَمَّد ناصر: الصحف العربية بالجزائر 1939م-1947م، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980.

-موريس كروزيه: مفتش المعارف العام في فرنسا، نقله إلى العربية يوسف أسعد داغر، ط 04، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1998.

-هنري كلود وآخرون: الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ترجمة: مُحَمَّد عيستافي، مكتبة المعارف، د ت .

يسمينة زمولي: الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن ، 1900-1870 ،19قسنطينة نموذجا ، دار البصائر ، ط01، الجزائر، 2007.

-يوسف الرويسي، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، ع15، مؤسسة التميمي للنشر، تونس، زغوان، 1995.

-يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين 1919م-1939م، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1988.

3. الموسوعات العلمية:

-عبد الوهاب الكلياني: الموسوعة السياسية، ج.05

4.قائمة المراجع بالغة الأجنبية:

- Lanly A : le français d Afrique du nord, étude linguistique, P.U.F, Paris. 1962.

- louis chevalier : problème, démographique Nord Africain I. N. E. D, Cahier6, P.U.F, 1947.
- Moulay Belhamissi : histoire de Mazouna, S.N.E.D,Alger, 1982.

-Annuaire Statistique de l Algéri: nouvelle série, V01, 1939-1947,-
-fédération des sociétéssavantes de l'Afrique du nord, Revue Africaine : n° 81, O. P. U.A 1937.

-Georges Surdon: la France en Afrique du 522 Nord Edition Alger républicain, 1946.

Jean Pierre Rioux :dictionnaire de la France coloniale , Flammarion, 2007

-Karim Miloud Rouina : essai d'étude comparative de la guerre d'indépendance de l'Algérie de 1954-1962 à travers les deux villes Oran/ Sidi-Bel-Abbès, doctorat de troisième cycle d'histoire militaire et d'études de Défense Nationale, Arts et Lettres *Langues et Science Humaines, Université Paul Valery, 21juin 1980.

-lachani : Le gouvernement du front populaire et les reformes indigenes, la voix des humbles, n 173 , 15 année, 1963

-Mohamed C. Sahli : decolonise L histoire, introduction a l histoire du Meghreb, calliers libres, François Maspero, Paris, 1965.

-Pierre Bourdieu :Sociologie de l'Algérie, Ed Tafat, Algérie, 2015.

-Stora Benjamin :histoire de l'Algérie coloniale, ENAL-RAHMA, Alger, 1996

4.المقالات والمجلات العربية والمعربة:

- البصائر: العدد 24، السنة 19 جوان 1936.

- البصائر: العدد 49، السنة 01 جانفي 1937.

- البصائر: مُحَمَّد العيد آل خليفة يرثي الأمير خالد، العدد 05، السنة 31 جانفي 1936.

- الشهاب : ج08، المجلد 07، السنة 1931.

- الشهاب: ج 04، المجلد 09، السنة 12 مارس 1933.

- ثابت عناد رضوان: 08 ماي 1945م في الجزائر، الجزائر، 1986.
- زغيدي مُحَمَّد لحسن: مجازر 08 ماي، الذاكرة، للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، الجزائر، السنة 02، 1995.

-البصائر ع 89، 08 أوت 1949.
-البصائر: التجنس والتوبة منه، السنة 03، العدد 95، 14 جانفي 1938.
-البصائر: العدد 103، س03، 11 مارس 1938.
-البصائر: العدد 49، السنة 01 جانفي 1937.
-البصائر: العدد 68، السنة 21 فيفري 1949.
-البصائر: العدد25، السنة 26 جوان 1936.
-البصائر: العدد3، 04 سبتمبر 1936.
-البصائر: س 01ن ع 23، 12 جوان 1936.
-البصائر: ع 23، 13 جوان 1963.
-البصائر: ع38، 09 أكتوبر 1936.
-البصائر: ع41، 28 جوان 1948.
-البصائر: ع59، 19 مارس 1937.
-الشاذلي المكي: حوادث 08 ماي 1945م حقائقها و أسبابها ونتائجها، الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، س07، ع53، 1978.
-الشهاب: ج01، م 14، س 1938.
-الشهاب: ج03، م 12، 02 ماي 1937.
-الشهاب: ج03، م13، 02ماي 1937.
-الشهاب: ج06، م12ن 1936.
-الشهاب: ج07، م 13، س 1937.
-الشهاب: ج08، المجلد 07، السنة 1931.
-الشهاب: ج08، المجلد07، 1931.
-الشهاب: ج12، م12، 1937.
-الشهاب: ج12، م12، 1937.
-الشهاب: يوم الجزائر،، ج04، م12، 1936.

-جريدة الزهرة التونسية: ع 819، 1936.

-عبد الحميد زوزو: التطور السياسي والإيديولوجي لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا 1919م-1939م، المجلة التونسية، تونس، العدد 05، جانفي 1976.

-عبد الرحمن بن العقون، حول تاريخ الصحافة الوطنية الجزائرية جانب يستحق الدراسة، مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، العدد 46، السنة 08، 1978.

-ناصر الدين سعيدوني: أحداث 08 ماي تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مريرة، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة السنة 02ن 1995، الجزائر.

-يوسف مناصرية: القمع الدموي في 08 ماي 1945 ونتائجه، الذاكرة، ع02.

5.مواقع الأنترنت:

.https://images.app.goo.gl/S4t1qisxcaBrQrUm7

فهرس الدراسة:

المقدمة: 07-10

الفصل الأول : الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية للجزائر وانعكاساتها بعد الاحتلال الفرنسي(1930م-1945م).....11-15.

المطلب 01: الوضع الديمغرافي.....16-22.

المطلب02:الوضع الاجتماعي.....23-25.

المطلب 03:الوضع الاقتصادي.....26-27.

المطلب04:انعكاسات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الجزائري.....28-33.

تيارات الحركة الوطنية ولوائحها المطلبية والإصلاحية في مواجهة السياسة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر (1930م-1945م).....34-38.

المطلب 01: مطالب التيار الثوري.....39-44.

المطلب02: مطالب التيار الإصلاحي. .....44-52.

المطلب 03: مطالب التيار الليبيرالي.....52-61.

المطلب04: مطالب التيار اليساري.....61-62.

الفصل الثالث:

مواقف الحكومة الفرنسية من مطالب الحركة الوطنية الجزائرية (1930م-1945م).....63-64.

المطلب 01: المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م، مواقف التيارات الوطنية والحكومة الفرنسية منه.....64-75.

المطلب02: مشروع بلوم فيوليت 1936م.....75-79.

المطلب 03:.مشروع لجنة الإصلاحات الإسلامية 1943م.....79-81.

المطلب04: قانون 07 مارس 1944م.....81-83.

المطلب 05: مجازر 08 ماي 1945م.....83-91.

الخاتمة .....92.

الملاحق..... .....93-106.

قائمة المصادر والمراجع.....107-114.

فهرس الدراسة.....115-117.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فضح سياسة فرنسا الإصلاحية في الجزائر ووعودها المغرضة مع تيارات الحركة الوطنية وان ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لذلك جاءت هذه الدراسة المتواضعة لكشف مشاريع فرنسا الإصلاحية ووعودها الكاذبة وما نتج عنه من نضال سياسي واجتماعي وثقافي يهدف للمساواة في الحقوق والواجبات، فكان صراع فرنسا مع الجبهة الشعبية ومطالبها الإصلاحية أشد خطورة ما انعكس في حرب باردة انتهت في الأخير بمجازر وجرائم لم يعرفها التاريخ من قبل في مظاهرات 08 ماي 1945م، ليكون شهر ماي 1945م حلقة كاملة أكدت لتيارات الحركة الوطنية بمختلف مطالبها الإصلاحية والإدماجية والاستقلالية على ضرورة العمل المسلح كحل وحيد لنيل الاستقلال والحرية.

Summary:

This study aims to expose France's reform policy in Algeria and its tendentious promises with the currents of the national movement and that what is taken by force can only be recovered by force. Therefore, this modest study came to expose France's reform projects and its false promises and what France's struggle with the Popular Front and its reformist demands was more serious, which was reflected in a cold war that finally ended with massacres and crimes that history has never known before in the demonstrations of May 08, 1945, so that the month of May 1945 was a complete episode that confirmed for the currents of the national movement with its various reform, integration and independence demands on the necessity of armed action as the only solution to achieve independence and freedom.

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Mohamed EL Bachir EI Ibrahimi of Bordj Bou Arréridj

Facultyof Humanities and Social Sciences

Department of History

Serial Number: .....

Registration Number: .....

The Economic And Social Situation in Algeria Through The Literature of The National Movement And Its Demand Lists(1930-1945)

A thesis submitted for a Master's in the history of the Algerian resistance and national movement (1830-1954).

Presented by: Zaidi Khawla

The supervisor: Djebri Amar

Board of Examiners

Name and Surname	Scientific level	Rank
Pr. Lamishe Salah	**Professor of Higher Education**	Chairperson
Dr. Djebri Amar	**Lecturer professor A**	Supervisor and Rapporteur
Dr. Zitouni Hamza Ishak	**Lecturer professor** B	Discussing Member

College year:2024-2025